

16/١٦

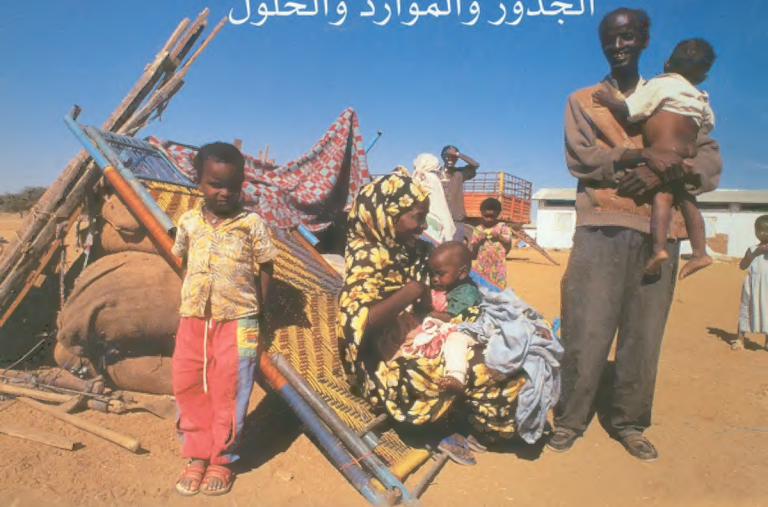
أبريل/نيسان ٢٠٠٣
صفر

نشرة

الهجرة القسرية

النزوح في أفريقيا:

الجدور والموارد والحلول



من أسيرة التحرير



Continuum Onset

يركز هذا العدد من «شجرة الهجرة القسرية» على موضوع النزوح في أفريقيا: الجذور والموارد والحلول، في الوقت الذي تسلط فيه الأزمات اللاحقة في القرن الأفريقي وجنوبي أفريقيا الضوء على احتمالات النزوح وندرة الموارد اللازمة للتعامل مع الاحتياجات في هذا الصدد. فكل أزمة وبشكل طارئ يؤكد على ضرورة تعاون المنظمات والوكالات تعاوناً وثيقاً أكثر من ذي قبل لتبديد الغمرات والظروم المستعجلة، والاستماع إلى أصوات التنازحين. ونأمل أن تسهم المقالات التي يعرضها هذا العدد على

ويسرنا أن يحمل هذا العدد أربع مقالات هامة عن قضايا الشرق الأوسط، وهي المقارنة بين التجارب المشتركة بين الفلسطينيين والصحراويين، وأوضاع السودانيين النازحين في القاهرة، وسياسات اللجوء في اليمن، والمبررات الداعية إلى رد الأملاك الفلسطينية. ويمكن الاطلاع على هذه المقالات أيضاً في النسخة الإنجليزية من النشرة.

ومن المزمع أن يتضمن العدد ١٧ من النشرة، والذي سيصدر في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ بالتعاون مع مشروع مؤسسة روبرت - كلية الدراسات الدولية العليا الخاص بالزواج الداخلي، باباً للتحقيقات بعنوان **مشروع ينهتئ الزوج**. أما العدد ١٨، المتظرر صدوره في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، فيسكن محوره الجوابات اللوجستية في الجهود الإنسانية، وينشر هذا العدد بالتعاون مع معهد فريتر، وآخر معاهد تنلقى المشاركة فيه هو الأول من مايو/أيار.

كما يسرنا الإعلان عن حصول مركز دراسات اللاجئين في شهر نوفمبر/تشرين الثاني على الجائزة لملكية السنوية للتعليم العالي والمستمر عن مساهماته في دراسة قضايا الهجرة القسرية اللاجئين.

ويؤسفنا أن نعلن أن رهام أبو ديب، التي تولت تنسيق هذه النشرة على مدى السنوات الثلاث الماضية، ستنتقل للعمل في مجال الاستشارات القانونية، وتنتهز هذه الفرصة لتهنئتها لكل النجاح والتوفيق.

وتعرج حالياً مناقشة بعض التغييرات الخاصة بأسلوب ترجمة
مسيرة الهجرة القسرية، وإنجازها وتوزيعها، بينما نحاول تدبير
التحويل من مصادر جديدة لمواصلة إصدار النشرة. ونرى أن هذه
النشرة لو طُبعت فسيكون ذلك خسارة كبيرة، لأنها المجلة العربية
الوحيدة التي تتناول قضايا اللاجئين وغيرها من قضايا النزوح
التي أدركت اهتمام إبي إي من المنظمات التي قد تهتم بمشاركتها،
بالتمويل، فيسعدنا تلقي كافة آرائكم.

ونرجو أن تتفضلوا بزيارة موقعنا على الإنترنت، وعنوانه www.hijra.org.uk، والإدلاء بتعليقاتكم وتعريف الآخرين بالموقع للمساعدة على رفع درجة التصفح. كما يسرنا أن نبلغوا زملائكم والمنظمات الشريكة لكم بأمر «نشرة الهجرة القسرية» وبإمكانية الاشتراك المجاني فيها.

ويسعدنا دائماً أن نتلقى مقالاتكم بالعربية أو بالإنجليزية للنظر في نشرها في المجلة.

مع أطيب تمنياتنا

ماريون كولدري وتيم موريس
محررا نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية
ashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة
مندی لثوابت الجيئرات العسيلة والعلمومات والأراء
مشكلى منظم بين الباحثين والأطباء والناس
داخل الأقطاب، ومن مضمون معهم أو يعنون
بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة
بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات
الأطباء بجامعة أكسفورد بالتعاون مع «المشروع
العالمي» أبحاثاً للأطباء من ألمانيا والبناف
للمجلس الأوروبي للأطباء.

هيئة التحرير
ماريون كولدرى ود. تيم موريس

مساعدۃ الاشتراکات
شارون ایلمس

نشرة الهجرة القسرية
المجلس الاستشاري

كريم اناسي
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
المكتب الإقليمي، مصر

فاتح عزّام
مؤسسة فورد، القاهرة

نور الضحى شعبي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

خديجة المصطفى
مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والفواتين
الإنسانية (CERMEDH)

أنيتا فايرس
جامعة شرق لندن

باربرا هاريل - هوند
الجامعة الأمريكية في القاهرة

عبدالله شهاب
مركز اللاجئين والشتات
الفالسطيني (شمل) - رام الله

لبنان تاكنيورغ
وكالة الأمم المتحدة
للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
(UNRWA)، سوريا

عبد الیاسط بن حسن
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

١- يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصية وتطوعية
غير مرتبطة بحراكتهم ووظائفهم

موقع الإنترنت

www.hijra.org.uk

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
أشرف عبد الفتاح

منسقة تطوير النسخة العربية :
رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني:
FastBase Ltd., Wembley, UK.

رقم الإيداع الدولي : ISSN 1460-9819

Refugee
Studies
Centre

Salil P. Kulkarni, Horacio S. Shultz

Gifts 2003

Refugee Studies Center
U.K.

المحتويات

- ٤ المخيمات والحريات: أوضاع اللجوء الطويلة الأجل في أفريقيا
ببلم: غريثا جمال
- ٧ الصلات العابرة للجنسيات بين اللاجئين في أفريقيا وفي الشتات
ببلم: ديانا شاندي
- ٩ البيرونديون يستخدمون طرقاً مبتكرة لحماية النازحين
ببلم: غريثا زيندر
- ١١ اللاجئون السودانيون في شمالي أوغندا: من صراع إلى صراع
ببلم: إيمانيل باغندا وأوسي هوفيل
- ١٤ إدارة شؤون اللاجئين في كينيا
[إعداد: اتحاد اللاجئين في كينيا]
- ١٧ الصحراء الغربية وفلسطين وتجارب اللجوء المشتركة بينهما
ببلم: رندا فرح
- ٢١ «الملفات المغلفة» في ملي النسيان: النازحون السودانيون
في عشوائيات القاهرة
ببلم: بسكال غزاله
- ٢٤ الاستعداد لمواجهة الطوارئ في جنوب أفريقيا: دروس مستفادة
من تجربة الانتخابات في زيمبابوي
ببلم: هيرنان ديل فالي وتيرا بولتز
- ٢٨ حماية النازحين الداخليين في أنغولا: هل فقدنا الزخم؟
ببلم: كاميا كارفالو
- ٣٠ اللاجئون واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
ببلم: مونيث زارد بالاشتراك مع شالوكا بهاني وتشيدي أنسيلم أودينكاكو
- ٣٣ اليمن واللاجئون: مواقف تقدمية وخواء على صعيد السياسات
ببلم: نيسيا هـ. ب. هوبز
- ٣٦ السلام في الشرق الأوسط: التعامل بواقعية مع قضية أعلامك
اللاجئين الفلسطينيين
ببلم: سكوت ليكي
- ٤٠ ارتداء الزي العسكري في أفغانستان
ببلم: تيد هان باردا ولاري مينير
- ٤١ الأمم المتحدة تحقق في الاستغلال الجنسي من جانب
العاملين في مجال الإغاثة
ببلم: أسميتا ناثيك
- ٤٣ تحديث (بعض) لماذا عادوا؟ العودة الجماعية إلى
أفغانستان من باكستان وإيران ببلم: بيتر مارسدن
- ٤٥ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
المجلس الترويجي للاجئين
- ٤٧ المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخليا
- ٤٨ استشراف آفاق جديدة: دور القضاة في حماية اللاجئين في العالم العربي

النزوح في أفريقيا: الجنود والموارد والحلول



مقالات عامة

قضايا للمناقشة

أبواب ثابتة

الغلاف الخلفي

المخيمات والحريات: أوضاع اللجوء الطويلة الأجل في أفريقيا

بقلم: عرفات جمال

ثمة أعداد متزايدة من اللاجئين الأفارقة ما فتئت تجد نفسها محصورة في أوضاع اللجوء الممتد لفترات طويلة.

الظروف، أو تحركات الإرادة السياسية لإنهاء حالة اللجوء التي يعيشونها.

من الحماية إلى اللجوء الممتد

إذا امتدت أوضاع اللجوء بسبب المشاكل المستمرة في الوطن الأصلي، فإنها تكتسب مسحة من الركود وتصبح ممتدة أو مطولة نتيجة للاستجابة لتدفق اللاجئين، وعادة ما تتضمن قيوداً على حركة اللاجئين وفرص التوظيف والتدريب بالإقامة داخل المخيمات، ونظراً لفرض الحراسة على اللاجئين وتجميعهم في المخيمات، فإن ذلك يجعلهم في دائرة الضوء ولكنهم يتجنبون التمرؤ للآليات كما يفترض. ومن هنا تمثل المخيمات نقطة التقاء بين مصالح الحكومات المضيفة والوكالات الدولية واللاجئين أنفسهم. فالمخيمات ليست مكاناً مثالياً لأي إنسان، ولكنها تساعد على تركيز الاهتمام وتوفير شبكة أمان.

وتتأني الحكومات المضيفة في أفريقيا من الفقر المدقع، وكثيراً ما تشعر بعدم الأمن والريبة إزاء الالتزام الخارجي بالمشاركة في المسؤولية عن حماية اللاجئين والمشاركة في تحمل الأعباء. وتظهر هذه الحكومات إلى المخيمات على أنها أداة لمزل من قد يثيرون المشاكل والإرغام المجتمع الدولي على الانضباط بالمسؤولية. ويتسبب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نجد أن الانشغال الطاعني بمبدأ عدم الإرجاع هسراً لبلد المولود يأخذ أولوية على الإجراءات اللازمة لتوفير الحريات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فإذا كانت المخيمات ستوفر الحماية الأساسية والسبل اللوجستية غير المعقدة لتوصيل المبعوثات، فقاملاً بها. وقد يود اللاجئون انفسهم أن يتجمعوا في المخيمات؛ فالجياة في المنفى يفترض أنها وضع مؤقت، ويعني اللاجئين يشعرون بضرورة التجمع سوياً لأسباب أمنية واجتماعية في الأرض الجديدة. ويترك اللاجئون أن المخيمات تجعلهم في دائرة الضوء وتضع محتهم في السياسات التي تقف وراءها في قلب الوعي العالمي. وتعتبر مخيمات الصحراويين في الجزائر مثلاً بارزاً على ذلك.

مع تناقص الأعداد المتدفقة من جراء الطوارئ والعودة المفاجئة للاجئين في السنوات الأخيرة، وجد أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفريقي (معظمهم من الصحراويين والبورونديين واليبيريين والإريتريين والصوماليين ومواطني جنوبي السودان) انفسهم في أوضاع اللجوء المطول. وهذه الأوضاع التي تمتد زمناً طويلاً - وتبدي في مخيمات اللاجئين المعهودة التي يوجد منها أكثر من ١٧٠ مخيماً في أفريقيا - تحدث بسبب التقاء غير متوقع للصالح فيما بين البلدان المضيفة والوكالات الدولية واللاجئين. وقد تخدم المخيمات وظيفة الصلابة الطارئة الهامة، ولكنها في الأجل الطويل تحرم اللاجئين من الحريات التي تمكنهم من أن يعبوا حياة منتجة. وتتسارع هذه المقاتلة الاتجاهات العالية في أوضاع اللجوء الأفريقية الطويلة الأجل، وتقترح بعض السبل التي يمكن من خلالها التقدم في هذا المجال.

أوضاع اللجوء المطول وغياب الحلول

أوضاع اللجوء المطول ليست إلا الأوضاع التي يجد فيها اللاجئون انفسهم في حالة نسيان طويلة الأمد لا نهاية لها. وربما لا تكون حياتهم معروضة للخطر، إلا أن حقوقهم الأساسية واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأساسية تظل دون الوفاء بها بعد سنين من التقى. واللاجئ في هذه الحالة لا يستمتع الفكاك من الاعتماد المقروض على المبعوثات الخارجية.

وجدير بالذكر أن أوضاع اللجوء المطول ليست نتيجة معادية أو حتمية للتدفق غير الطوعي للسكان، ولكنها نتيجة لبعض الإجراءات السياسية في كل من الممول الأصلي (مثل الانضباط أو العنف الذي أدى إلى الفرار)، وبلد اللجوء. ويجب ألا ننسى أن الكثير من أوضاع اللجوء المطول المحتملة أو الساقطة قد تعد قائمة اليوم، مثل حالة اللاجئين الأوروبيين فيها بعد عام ١٩٤٥، وحالة سكان القوارب في الهند الصينية، وحالة المنفيين السياسيين من جنوب أفريقيا، الذين ليسوا اليوم في وضع اللجوء المطول بلا نهاية؛ فقد تغيرت

توفر المخيمات شبكة أمان للاجئين

الفقيرة الآلاف من اللاجئين، بل وأن ندعم نظرتهم في شتى أنحاء هذه البلدان، وتساعد المخيمات على تخفيف المخاوف الأمنية التي يثيرها هؤلاء الذين يعتقد. عن حق أو غير حق، أنهم قد يكونون عناصر مثيرة للمشاكل والقلق. كما تخفف المخيمات من الأعباء التي تتجهم عن تدفق اللاجئين بأعداد ضخمة على سكان البلدان المضيفة. والملاحظ أن الروح المضيفة الأفريقية التقليدية التي يجدها اللاجئون أول الأمر سرعان ما يحل محلها إحساس البلدان المضيفة «بالإجهاد». ومن هنا فإن المخيمات تدعم اللجوء، بتشجيع البلدان المضيفة على قبول وجود اللاجئين فيها.

وتسهل المخيمات توزيع المبعوثات في أثناء الطوارئ على نحو يتسم بالسرعة والتكاتف، الأمر الذي يوفر شبكة أمان. وعندما يحاول بعض اللاجئين المغامرة بالخروج فإنهم يعرفون أن أفراد أسرهم الذين تركهم وراءهم في المخيمات سيقلون الرعاية. وأنهم إذا لم يحققوا غرضهم من الخروج من المخيم فيمكنهم العودة إليه. وهكذا يضمن اللاجئون أن ينتم أفراد الأسرة الضعفاء بالخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات المقدمة في المخيمات.

وعلى الرغم من عيوب المخيمات فإنها تزدى وظائف هامة على مستوى الحماية، وذلك ستنل تنشأ وتدار لخدمة اللاجئين. ومن هنا فإن التحدي المائل أمامنا هو الجمع بين العناصر الإيجابية المتعلقة بالحماية في المخيمات ومعالجة معالجة الجوانب السلبية فيها^١.

العواقب

وفكرة اللاجئين باعتبارهم عملاء التنمية.

وعندما وضعت مفوضية شؤون اللاجئين في حساباتها فكرة القدرات التي طرحها أمواتيا سن، وبدأت تأخذ باستراتيجيات البنك الدولي لتخفيف الفقر^٧، شرعت أخيراً في مناقشة سياسة تركز على تعزيز القدرات الإنتاجية للاجئين ريثما يتم التوصل إلى حل دائم لمعضلتهم^٨، وهذا ما ينطوي على توفير الأمن للاجئين وإزالة المعوقات التي تعترض الاعتماد على النفس وإيجاد القرض الجيدة، وتقوم فكرة القدرات الإنتاجية على احترام اللاجئين وإمكاناتهم، وهي فكرة تقوم على مبدأ اللجوء ومبدأ إيجاد الحلول، بمعنى أنها قد تؤثر على وضع اللاجئين الحالي، وفي الوقت نفسه تسغل مهاراتهم وتكسيهم الثقة وتوفر لهم الموارد اللازمة لمساعدتهم وتهيئتهم للعودة الطوعية والاندماج مرة ثانية في الحياة بصورة مستعجلة. كما تساعد هذه الفكرة على تجاوز الجدل حول ثنائية الإغالة/ التنمية الذي يدور منذ وقت طويل ويبدو أنه سيظل مستمراً بلا حل.

الأمن والاعتماد على الذات والفرص

توفير الأمن يعني ضمان تمتع اللاجئين بالأمن الشخصي والاقتصادي اللازم للعيش بصورة منتجة مثمرة، ويعمل ضمان الأمن الشخصي أحد معيار اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين، وينطوي على ضمان عدم الإرجاع القسري للمواطن وتوفير الملجأ الأمن. أما الأمن الاقتصادي في سياق اللجوء فيعني في أبسط صورته توفير شبكات الأمان التي تقضي اللاجئين عن اللجوء إلى آليات التكيف السلبية.

أما المكون الثاني فينطوي على تحديد المواقف التي تحول دون اعتماد اللاجئين على أنفسهم واتخاذ التدابير اللازمة للتغلب عليها، وقد اتخذت هذه المواقف صورة المعوقات القانونية التي تحرم اللاجئين من حرية الحركة أو من العثور على وظيفة أو من الانتفاع بالأرض بصورة قانونية، وجدير بالذكر أن فرض معظم هذه القيود على حريات اللاجئين يتعارض مع اتفاقية ١٩٥١ التي تسعى إلى ضمان تمتع اللاجئين بمساحة من الحريات والحقوق فيما يتعلق بالحياة الشخصية وفرص العمل.

ويشتمل إيجاد الفرص على تعزيز الفرص أمام اللاجئين لتمكينهم من الخروج بأنفسهم من دائرة الفقر، ويبدأ ذلك بالاستفادة من القدرات الموجودة بالفعل لدى اللاجئين ويتضمن القروض والأدوات ومشروعات توليد الدخل، حسب

لكن تلبية هذه المعايير، حتى المعايير السخية منها، لا يتعامل مع قضية الحريات، ومثال ذلك مخيم كاكوما للاجئين في كينيا. فمع ارتفاع مستويات العنف والأيواء المؤقت وتوتر العلاقات بين اللاجئين والأهالي يعتبر هذا المخيم دائماً نموذجاً للمخيمات التي لم تتمكن فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الحفاظ حتى على الحد الأدنى من المعايير. إلا أن دراسة أجريت عام ٢٠٠٠ كشفت عموماً لا عن المحافظة على الحد الأدنى من المعايير فحسب، ولكن عن أن هذه المعايير تكون أحياناً أفضل مما هو سائد في المواطن الأصلي للاجئين أو في أماكن أخرى في كينيا. ومع ظهور الإحساس باليأس وفقدان الهمّة بصورة ملموسة لكل من يزور كاكوما حتى ولو زيارة عابرة، يتضح أن نموذج الحد الأدنى من المعايير ليس كاملاً. لأن تلبية هذه المعايير لا تتعامل مع المسائل الأوسع مثل الاحتياجات والحريات^٩.

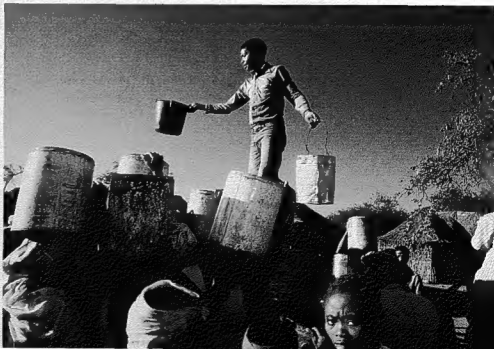
من اللجوء المطول إلى الحياة المنتجة

نظراً للمواقف السلبية والمبعدة عموماً لتمنيز الاستقرار في المخيمات، فقد تبين منذ بعض الوقت أن هناك سيلاً أخرى أكثر منطقية وإنسانية واقتصاداً في التكلفة للتعامل مع أوضاع اللجوء الممتد زمناً طويلاً. ففي ستينيات القرن العشرين أدركت مفوضية شؤون اللاجئين أهمية ربط الإغالة بالتنمية، وبدأ هذا الربط في منطقة البحيرات العظمى في أواسط أفريقيا، ثم امتد إلى العديد من البلدان الأفريقية في السبعينيات، ووصل إلى ما يشبه الذروة مع عملية المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في أفريقيا في الثمانينيات^{١٠}. وبعد فترة من التثقف والإصرار على إقامة المخيمات، بدأت المفوضية مرة أخرى تدرس أفكاراً مماثلة، خصوصاً من خلال استراتيجية التنمية عن طريق التكامل المحلي.

قائمة المواقف المترتبة على الإقامة الممتدة لفترات طويلة في المخيمات قائمة طويلة، تتضمن الحرمان المادي والمشاكل النفسية والعنف والاستغلال الجنسي والوظيفي واللجوء إلى آليات التكيف السلبية. إذ تؤدي أوضاع اللجوء الممتدة زمناً طويلاً إلى استمرار الفقر والتخلف لأنها تحرم اللاجئين من الحرية والحرية على حد قول أمواتيا من في عبارة مشهورة^{١١} هي الغاية الأساسية والأداة الأساسية للتنمية، ولكي يعيش الناس حياتهم بالأسلوب الذي يقدرون فهمته - ولكي يكون لديهم المبرر للإحساس بقيمة هذه الحياة - يجب أن يتمكنوا من التمتع بحريات ووظيفة معينة، مثل القرض الاقتصادي والحريات السياسية، والمراقبة الاجتماعية، وضمانات المشافهة، والأمن الذي يوفر لهم الإحساس بالصحة.

هل توفر المخيمات هذه الحريات؟ من المفترض، على الأقل من الناحية النظرية، أن توفر المخيمات الحماية والأمن، فاللجوء يوفر الأمن من العنف في الوطن، والمخيمات أدوات لضمان هذا الأمن (فمنذما يوافق اللاجئين على البقاء في المخيمات فإنهم يتخذون أنفسهم من احتمال إعادة قسراً إلى المواطن الأصلي). ولكن المخيمات من ناحية أخرى ليست مصممة لتمنيز الحريات.

فالمخيمات تعمل وفقاً لنموذج من نماذج العمونات يؤكد على تقديم المعونة حسب معايير معينة. ولا تزال فكرة الحد الأدنى من المعايير موضماً للجدل، خصوصاً في الإطار الذي ينص عليه مشروع كوكب الأرض (Sphere Project). وعلى مستوى التطبيق تحاول معظم الوكالات المسؤولة عن إدارة المخيمات تقديم العمونات وفقاً لمعايير معينة، وفي أوقات الأزمات المالية، كما هو الحال اليوم^{١٢}، تصبح المعاملة صراعاً لتوفير هذا الحد الأدنى من المعايير أصلاً.



فهل يعتبر ذلك أمراً واقعاً؟ إن الكثير من المبادرات السابقة في أفريقيا لم تترك ثمارها؛

أوضاع اللجوء يمكن التعامل معها بأفضل السبل من خلال معالجة القضايا السياسية

فيدون الظروف الاقتصادية والسياسية المواتية في بلد اللجوء، يصبح من السهل أن يؤدي إطلاق الحريات لجماعات صغيرة من اللاجئين إلى تعزيز الاعتماد على الذات. ولكنه أفضل الخيارات المتاحة؛ فالمتضررون من الصراع أكبر الضرر من أفضل من يمكنهم إحداث التغيير. وقد توفر المخيمات الأمن من الاضطهاد، ولكن لكي تتمتع أحوال اللاجئين ولكي لا يبقوا عبئاً ثقلياً، يجب منحهم حرية اتخاذ قراراتهم والحياة بطريقة منتجة مضمرة.

عرفات جمال يعمل بوحدة التقييم وتحليل السياسات بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين www.unhcr.ch/epau. وهذه المقالة كتبها بصفتها الشخصية ولا يقصد بها التعبير عن آراء المفوضية. عنوان البريد الإلكتروني: jamal@unhcr.ch

لمزيد من تحليلات المفوضية عن أوضاع اللاجئين الممتدة زمناً طويلاً في أفريقيا، انظر ورقة جيفت كريسب المعدة لندوة الأبعاد الممتدة للزوح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

١ انظر مثلاً ندوة فرسح ٢٠٠٢-٢٣. انظر مخيمات اللاجئين والمستوطنات (دالة لآضي العام في عام ٢٠٠٠) لإطلاق على موقع بعض الآراء المستوحاة حول إقامة السياسات www.unhcr.ch/pubs/sowr2000/sowr2000toc.htm

٢ أمباراها سن، "التعمية بوصفها حرية"، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٩.

٣ انظر مخيمات اللاجئين والمستوطنات (دالة لآضي العام في عام ٢٠٠٠) لإطلاق على موقع بعض الآراء المستوحاة حول إقامة السياسات www.unhcr.ch/pubs/sowr2000/sowr2000toc.htm

٤ انظر مثلاً "الزوح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

٥ انظر مثلاً "الزوح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

٦ انظر مثلاً "الزوح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

٧ انظر مثلاً "الزوح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

٨ انظر مثلاً "الزوح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

٩ انظر مثلاً "الزوح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

١٠ انظر مثلاً "الزوح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

الحكومات المضيفة في هذا الصدد، وهي ضرورة عدم الاعتماد على المجتمع الدولي. لذلك تغتار البلدان المضيفة الإبقاء، على المخيمات. وقد تكون المخيمات بالأسوة بعمدة الكفافة، لكنها تعتبر مشهداً مؤسفاً، ولهذا السبب فقد تجتذب بعض التمويل المحدود. وقد يكون للاجئين أفضل حالاً إذا تركوا وشأنهم في بيئة حرة. ولكنهم ربما لا يكونون كذلك، وتاريخ حماية اللاجئين في أفريقيا مليء، بأسئلة برامج اللاجئين الموجهة إلى التنمية التي لم تنجح. ولذلك فضلاً عن أن تحاول كثير من البلدان المضيفة الاتجاه إلى التنمية والاعتماد على الذات، فإنها تؤثر الإبقاء على هذه المخيمات التي تؤدي العين.

ولا شك أن الدلائل المتوافرة على الالتزام المتواصل من جانب الجهات المانحة بحماية برامج دمج اللاجئين سيصبح البلدان المضيفة على مزيد من الابتكار. ولكن نظراً لأن التجارب السابقة تبين أن الاعتماد على الذات وما إلى ذلك من الخطط تؤخذ دائماً ذريعة لتخفيض التمويل، بدلاً من محاولة التغيير محاولة جادة، فليس غريب أن تقضل البلدان المضيفة، بل ومفوضية شؤون اللاجئين، الحفاظ على الوضع الراهن كما هو.

خاتمة

تكثف ردود الأفعال التي تطوي على الخوف والريبة تجاه تدفق اللاجئين لتفقد أوضاع تستعصي على الحل. وليس من سبيل إلى المناورة في هذا الصدد، ولذلك فإن منهج الأمن/الاعتماد على الذات/الفرص الذي أوصنه فيها تقدم، حتى ولو لم يكن قابلاً للتطبيق تنفيذاً كاملاً، يمثل متطلباً لبدء العمل واستغلال الفرص، فالقصد لا يعينه إذا كان التدخل يعتبر إضافة أو تكملة ما دام يستفيد منه ويتمكن بفضل من اكتساب المهارات واستغلال الفرص المفيدة، سواء في المنفى أو عند التوصل إلى حل دائم.

وبالطبع فإن أوضاع اللجوء في آخر الأمر يمكن التعامل معها بأفضل السبل من خلال معالجة القضايا السياسية. وقد حدث أخيراً بعض التطورات التي تدعو للتأمل - في السودان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقرار إدراج قضايا اللاجئين ضمن بنود البرنامج الجديد للتنمية الأفريقية. ولكن نظراً لسجل المجتمع الدولي الذي لا يكثر بالقارة الأفريقية، فمن الأحرى بمجتمع الوكالات الإنسانية أن يركز على إقناع البلدان المضيفة بمنح اللاجئين مزيداً من الحريات، وفي الوقت نفسه على حد الجهات المانحة على تخصيص تمويل مستمر وسخي لهذا الغرض.

سياق اللجوء.

تقديم الحرية والمشاركة في المسؤولية بصفة عامة

إذا كانت الحلول معروفة جيداً (وهذا هو الوضع القائم بشكل أو بآخر) فلماذا لا نقتد، أو لماذا لا نجدد هناك سياسات رئيسيين، مما أقتصر المستشري بصفة عامة، وانعدام الحرية في البلدان المضيفة والتقصير في النظام الدولي للمشاركة في تحمل المسؤولية.

المسألة الأولى واضحة ومباشرة، مخيمات اللاجئين مقيدة للحرية، ولكن إذا رفعنا هذه القيود بحيث نقذف باللاجئين إلى مجتمع غير حر فليس من المتوقع أن نجني الكثير من وراء ذلك. وحتى في البلدان التي يمكن للاجئين أن يسعوا للحصول على وظائف خارج المخيمات، قد يعمل الكثيرون منهم إلى الاحتفاظ بموئلتهم قدم لهم في المخيمات لأن فرصتهم في الاعتماد على الذات ليست كبيرة في سياق الفقر المستشري بصفة عامة. أي أن إزالة الموهلات أمام الاعتماد على الذات وإيجاد الفرص الجديدة لا يمكن أن تجدي إلا إذا كان السياق الاقتصادي مواتياً. والأمر هو من ذلك أن المجتمع المضيف قد يكون هو نفسه خطراً على اللاجئين، وفي هذه الحالة يصبح حث اللاجئين على التخلي عن الأمن النسبي في المخيم أمراً غير مسؤول.

هناذا من المشاركة في تحمل المسؤولية عن حماية اللاجئين ومساعدهم من السهل دائماً أن نبرر فشل البرامج بأن تقع باللائمة على نقص التمويل. إلا أن عدم وجود التزام دولي برعاية اللاجئين والحماية والتوصل إلى حلول أمر يمكن في قلب مشكلة اللاجئين الممتدة في أفريقيا.

إن حماية اللاجئين التزام قانوني، لكن المشاركة الدولية في الأعباء ليست إلا مبدأ دولياً فضيل. ومن الجائز محاسبة البلدان على إعادة اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية قسراً، ولكن ليس على عدم تقديم التمويل الكافي للبرامج. فمن بين كل عشرة لاجئين هناك سبعة في البلدان النامية لكن المعونات المقدمة لهم قليلة وتقدم بصورة تشويها العيوب. وفي إشارة إلى القوة الفادحة بين المنظمات الدولية والالتزامات السياسية والمالية الدولية بخصوص اللاجئين، تساءلت رئيسة مفوضية شؤون اللاجئين، "هل سنلتهم حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين، بعدم تقديم المعونة الكافية لهم للبحث في ظل الحد الأدنى من الكرامة؟".

إن مسألة التمويل المقدم لبرامج اللاجئين يحيد التخطيط للأجل الطويل. ويبتني المخيمات في حالة طوارئ حتى بعد انتهاء الظروف الطارئ بدة طويلة. ولغة رسالة قوية توجه إلى

الصلوات العابرة للجنسيات بين اللاجئين في أفريقيا وفي الشتات

بقلم: ديانا شاندني

يوهرفرمس إعادة التوطين.

وترتبط هذه الاستثمارات الاجتماعية بجماعات «التوير» في الولايات المتحدة بمن لا يزالون في أفريقيا، إذ يتوقع من «التوير» الذين يعيشون في الولايات المتحدة الوفاء بالتزامات متبادلة معائلة. ويتم ذلك بالإبقاء على الصلة الوثيقة من خلال الخطابات والاتصالات التليفونية وإرسال التحويلات المالية واستيفاء الاستثمارات (مثل إقرار القرابة أو استمارة التأشيرة رقم ٩٢) لتسهيل جهود أفراد الأسرة المصاعين للقدوم إلى الولايات المتحدة، والعودة إلى أفريقيا للزيارة والزواج. وقد أدت الابتكارات التكنولوجية الحديثة - المتوافرة حتى لمن يعيشون في المناطق الريفية الثالثة نسبياً ولغير المتعلمين - إلى زيادة سرعة هذه العمليات بطرق لم تكن متاحة من قبل.

الحفاظ على الصلات

الحفاظ على الصلات أمر بالغ الأهمية للاجئين السودانيين. فالسودانيون في الولايات المتحدة يتواصلون بنفس الطرق التي يستخدمونها غيرهم الكاثوليك والفلكس والبريد الإلكتروني وكتابة الرسائل وإرسال الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو والزيارات الشخصية. ويستخدمون نفس الوسائل لإبقاء على صلاتهم مع أسرهم وأصدقائهم في أفريقيا، لكن الخطابات والمكالمات التليفونية أكثر شيوعاً من البريد الإلكتروني والفلكس. كما يعتبر إرسال الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو عادة شائعة معيبة، بهذه الطريقة يمكن المشاركة في أحداث الحياة المهمة مثل احتفالات التخرج والزواج عبر القارات.

وتعد التحويلات المالية من خلال التحويل البرقي الرسمي أو التظلم المصرفية غير الرسمية طرقاً هامة للحفاظ على الصلات مع من تركهم المهاجرون في الوطن. ويعتبر السودانيون الذين يرسلون هذه التحويلات بصفة دورية أن هذه الأموال لا غنى عنها لتلبية احتياجاتهم المعيشية اليومية للاجئين في أفريقيا والاستثمار في المستقبل. وتعتبر الأموال المستخدمة لشراء الأغذية استكمالاً للحصص المعقمة من موزونة الأمم المتحدة للثمن اللاجئ أو التصاعد الهزيل أمراً ضرورياً لتجاعة

تتناول هذه المقالة الصلات القائمة بين اللاجئين السودانيين الذين استوطنوا في أماكن جديدة وأولئك الذين ما زالوا يعيشون في أفريقيا، وكيف تؤثر هذه الصلات على حياتهم في كلتا الحالتين.

من السودان إلى أمريكا

أدى الصراع المسلح في السودان الذي اندلع منذ عام ١٩٨٢ إلى نزوح ما يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين شخص داخل السودان، منهم أكثر من مليون يعيشون في المشاتبات الموجودة على مشارف الخرطوم. ومن بين سكان السودان الذين يقدر عددهم بسبعة وعشرين مليون نسمة، أودى الصراع بحياة مليونين تقريباً وأجبر ٢٠٠ ألف آخرين على مغادرة السودان.

وقد تمت إعادة توطين ٢٠ ألف لاجئ سوداني في الولايات المتحدة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي عندما بدأت أعداد كبيرة منهم تصل إليها. وتستمد النتائج التي تخلص إليها هذه المقالة إلى بحوث ومقابلات إنشوغرافية شخصية أجريتها منذ منتصف التسعينيات مع عدة مئات من اللاجئين السودانيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، وينتمي معظم اللاجئين الذين أجريت المقابلات معهم إلى جماعة «التوير» العرقية. ومن الجوانب الهامة في نمط تكيفهم مع الحياة في الولايات المتحدة أهمية الحفاظ على الصلات الوثيقة بأسرهم وأصدقائهم في السودان وفي البلدان الأفريقية الأخرى، وبدرجة أقل في مختلف أنحاء العالم.

اللاجئون كأفراد وكمجماعات

يمنع وضع اللجوء على المستوى الفردي، إلا أن ظروف المهاجرين «التوير» توضح كيف يتصرف الأفراد نابعة عن الجماعات الأسرية. فالواقع أن جميع موارد الأسرة هو السبيل الوحيد أمام الأفراد للوصول إلى فرصة إعادة التوطين في بلد ثالث. ففي إحدى الحالات - على سبيل المثال - جمعت إحدى أسر «التوير» البطاطين التي قيمتها لهم موزونة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وابتاعوا ثم اختارت أكبر الأبناء الأحياء لتفكير في بعد رحلة خطيرة من مخيم اللاجئين في إثيوبيا إلى مخيم آخر في كينيا معروف عنه أنه

تميل المناقشات التي تدور حول قضايا اللاجئين إلى التعميم من شأن إعادة التوطين في بلد ثالث، لأن هذا الحل هو أكثر الطول الثلاثة الدائمة المتاحة لمعضلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعتبر هذا تأثير على أقلية صغيرة من اللاجئين فحسب، إلا أن إعادة التوطين في بلد ثالث له آثار مادية وثقافية على اللاجئين في أفريقيا، لا على الأعداد الصغيرة التي تستغل المآثرات بالفعل لتجبه إلى أراض جديدة فحسب.

فالمهاجرون يحتفظون دائماً ببعض الصلات مع وطنهم الذي تركوه، ولكن مع اتساع الإمكانيات إلى حد كبير في القرن الحادي والعشرين أصبحت الاتصالات الآن أرخص وأسرع كثيراً وفي متناول قطاع أعرض من السكان. واللاجئون على وعي تام بإمكانيات هذه التكنولوجيات. فعندما وصل الشباب السودانيون الذين أعيد توطينهم أخيراً في الولايات المتحدة وسقطت تغطية إعلامية واسعة، أو الفتية المفقودات كما وصفته وسائل الإعلام، بدأوا يلجأون إلى التكنولوجيا المعتمدة على الإنترنت للاتصال بأقاربهم وأصدقائهم الذين ابتعدوا عنهم. ويتناقض هذا الوضع تناقضاً حاداً مع الصور الشائعة عن اللاجئين الأفارقة التي تصورها أناساً أتوا من مجتمعات تنتمي «للمصر النجدي» ليمضوا في طريقهم إلى البلدان الغربية. وجدير بالذكر أن هناك معيلاً ضخماً من الهبات التي تدعم القول بأن اللاجئين يحتفظون بملاقات متعددة الوشائج بين أوطانهم والمجتمعات المضيفة لهم ويحافظون عليها. ولهذا التحول في طريقة النظر إلى العلاقات بين المهاجرين لأسباب قسرية وبقية العالم، دلالات هامة بالنسبة إلى سياسات اللجوء، تشير إلى ضرورة تجاوز القوالب النمطية الشائعة في السياسات والممارسات المتعلقة باللجوء. ويهدف التعامل مع التقديرات التي تميز حياة اللاجئين من خلال التفكير في البعد العابر للجنسية في تجربة اللاجئين الأفارقة.

إلى اللاجئين الأفارقة يستلزم الأخذ في الحسبان بطرق الواقع العابرة للجنسيات، فضلاً عن أن برامج التوجيه الثقافي المصممين لإعادة التوطين في بلد ثالث، لا تقتصر أن اللاجئين الأفارقة أدنى في المستوى الحضاري، تتجاهل بعض الأبعاد الأساسية في المحيط الاجتماعي للاجئين، فالتحويلات المالية تمثل جزءاً هاماً من رواتبهم الاجتماعية. وعندما يتخذ الأفارقة اللاجئين في الولايات المتحدة قرار الانسحاب بالمدراس المختلفة على أمل الحصول على وظائف أفضل في المستقبل، فإن هذا يعني تخفيف أو إلغاء التحويلات التي يرسلونها لأفريقيا لفترة محددة من الوقت. ويعتبر هذا التدفق التحويلي أمراً غير خاضع للتنبؤ، إذ إنه يعتمد إلى حد كبير على استقرار أحوال الأفريقي المقيم في الولايات المتحدة، والوظيفة التي يعمل بها. كما أن الركود الاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة قد يشعره اللاجئين في أفريقيا الذين أصبحوا يعتمدون على هذه التحويلات، والبديل لذلك هو أن يتخلى السودانيون في الشتات عن الفروص التي تدعم قدرتهم على اكتساب الرزق إذا كانت تقتضي تعليق التحويلات المالية إلى الوطن.

ديانا شاندي أستاذ مساعد علم الأنثروبولوجيا بكلية مكالمستر في سانت بول بولاية مينيسوتا في الولايات المتحدة.
Shandy@macalester.edu البريرة الإلكترونية

1. انظر نشرة الهجرة القسرية، العدد 15: www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR15.2.pdf
2. صورة من الممرات انظر، dppproject.org/Sites/IdpSurvey.nsf/v/Countries/Sudan
www.db
3. صورة من الممرات عن هذا المشروع انظر، www.SudanHope.com

دوافع العودة هو الحفاظ على نصيب في ثروة الأسرة. ولكن دوافع العودة في الأمع الأغلب توصف بأنها الارتباط العاطفي بالأحباء، وخصوصاً الجدات اللاتي لا يرغبن في الهجرة إلى الولايات المتحدة.

الاستثمار في السلام

البعد الآخر في ظاهرة الهجرة العكسية المؤقتة هو جهود السودانيين الذين يكرسون أنفسهم لتقضية السلام في السودان وتخفيف المعاناة عن ظواهر بالوطن. ومن هؤلاء السودانيين رجل يدعى ستيفن تشامبانغ، أسس منظمة تسمى «أمل السودان» في محاولة لتغيير حياة من بقوا في مناطق الحرب في السودان وفي مخيمات اللاجئين الواقعة في الدول الأفريقية المجاورة. ففي عام ٢٠٠١ قام ستيفن برحلة عودة إلى أفريقيا مدتها ثلاثة أشهر تحمل تكاليفها بنفسه، حيث قام بإجراء بحث للتعرف على احتياجات السودانيين من التازحين الداخليين واللاجئين. وبعد رجوعه إلى الولايات المتحدة حصل على تمويل من صاحب العمل الأمريكي الذي يعمل لديه لإنشاء منظمة لجمع التبرعات لشراء قارب يستخدم كوسيلة انتقال يعتمد عليها. لنقل المسافرين بين مكر في السودان وغامبيا في إثيوبيا لمساعدة الناس على السفر لقتضاء حاجاتهم الضرورية مثل الرعاية الطبية في أثناء فصل المطر الذي يستمر من يوليو/تموز إلى فبراير/شباط.^٢ ويعتبر الاعتراف بالمكانة فيام الصلات بين من في الشتات ومن لا يزالون في أفريقيا كلاجئين، وتأثير هذه الصلات على تحسين ظروف حياة الموجودين في أفريقيا، جانباً هاماً في تجربة اللاجئين ينبغي أن يستلزم منها في السياسات والممارسات المتعلقة بالهجرة.

دالات متعلقة بالسياسات والممارسات

في الأجل البعيد، تثير إسهامات افارقة الشتات في حياة من يظلون في أفريقيا عدداً من التساؤلات، فإلى أي مدى يخفف التثاقف غير المسجل للموارد من الخارج حجم المشاكل الموجودة في جنوبي السودان وحالة من يسعون إلى اللجوء إلى الدول الأفريقية المجاورة وإذا كان الأفارقة الذين أعيد توطينهم في الولايات المتحدة يستخدمون بعض الموارد لدعم أسرهم في أفريقيا إلى جانب أسرهم الحالية في الولايات المتحدة، فما هو تأثير ذلك على اندماجهم في المجتمع الجديد وكيف ستؤثر هذه المشاركة في الموارد على الجيل المقبل وهل هذه التحويلات تمنى أن العبد الإنساني يكفي أكثر من اللازم على كامل من هم أقل استقراراً من الناحية المادية وأكثر تمهيشاً في المجتمع؟ إن تحقيق الفعالية في الجهود الإنسانية المؤجدة

من بقوا في بلدانهم. كما يعتبر الاستثمار في التعليم من خلال سداد المصاريف المدرسية التزاماً على من حصلوا على فرصة إعادة التوطين. وبالإضافة إلى ذلك، يقول الرجال المقيمون في الولايات المتحدة، الذين لهم خطابات سودانيات يعيشن في إثيوبيا مع أسرة العريس، أنهم يرسلون الأموال إلى أسرهم لإلتحاق على التعليم ودفع قيمة الماشية التي تقدم لها مهراً.

البحث عن زوجة

يمثل الزواج وخطب الود في حقيقة الأمر سببين رئيسيين لعودة الكثيرين من السودانيين إلى أفريقيا للزراعة. فرجال «القبور» في الولايات المتحدة يرغبون في الزواج من نساء «القبور»، ولكن لا يوجد إلا فئة قليلة جداً من نساء القبوريين غير المتزوجات أو غير المخطوبات في أمريكا. وبالإضافة إلى ذلك، يشعر بعض رجال «القبور» بالقلق مما يسمونه «مستويات غير معقولة من الحرية» التي تتاح للنساء في الولايات المتحدة. ولذلك فإن العودة إلى أفريقيا للزواج تجعل بعض رجال «القبور» يشعرون أنهم أقدر على العثور على زوجة لم «تفسدها» المال وطرق الحياة الأمريكية.

الأهمية الدائمة للماشية

لا تزال عملية نقل ملكية الماشية بالنسبة للسودانيين الذين يعيشون في أفريقيا أو الولايات المتحدة عنصراً محورياً في الاعتراف بالزواج والأطفال الذين ياتون منه. ومن الواضح أن تربية الماشية أمر غير ممكن للسودانيين الموجودين بالولايات المتحدة؛ ولذلك فإن عملية نقل الماشية تتم في أفريقيا، حتى على سبيل الاعتراف بزيجات «القبور» التي تتم في الولايات المتحدة. ويصل معدل المهر في الوقت الحالي عند اللاجئين السودانيين في إثيوبيا إلى ٢٦٠٠ دولار أمريكي، أي ما يعادل قيمة ٢٨٠ بقرة كبيرة وبقريتين صغيرتين وخمسة عجول، وذلك حسبما ذكر لي أحد رجال «القبور» الذي كان قد دفع مهر عروسه منذ وقت قريب.

الروابط الأسرية

إلى جانب الزواج، يعتبر الحفاظ على الروابط مع أفراد الأسرة سبباً هاماً للعودة المؤقتة إلى شرقي أفريقيا. وتدون كثير من هذه الزيارات حول زيارة الكبار في الأسرة، وجدير بالذكر أن أكثر من تسعة أعشار السودانيين في الولايات المتحدة تقل أعمارهم عن الأربعين. وفي الواقع أن «القبور» الذين يشار إليهم على أنهم «الكبار» في الولايات المتحدة أصبح أناس في منتصف الأربعينيات من العمر. ويبدو في بعض حالات العودة إلى شرقي أفريقيا بغرض الزيارة أن أحد



البورونديون يستخدمون طرقاً مبتكرة لحماية النازحين

بقلم: غريتا زيندر



لاجئون ونازحين في بوروندي

بينما يعمل المجتمع الدولي على نشر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بالنزوح الداخلي في بوروندي، بدأت بعض الجهات المحلية أيضاً تأخذ زمام الأمور بنفسها لإعلام الناس بحقوقهم على مستوى القاعدة العريضة.

الاتحاد يعرض مسرحية عن المبادئ التوجيهية، فلانزا نيين للنازحين الواقع المصعب الذي يعيشونه يقصد زرع الرغبة في نفوسهم لتحسين الأوضاع. ويقدم هذا الاتحاد، الذي يتلقى الدعم من المجلس الترويجي لللاجئين، مسرحيات في مخيمات النازحين الداخليين القسمة في إقليم كرونودو، ويضطلع لتقديم عروضه في مناطق أخرى أيضاً. وتستعرض المسرحيات خمسة من الحقوق ذات الصلة بالنازحين في المخيمات، وهي حماية أملاك النازحين، وحرية الدخول إلى المخيمات والخروج منها، وضرورة إشراك الجمعيات النسائية في التخطيط لإعادة التوطين والعودة، وحقوق الأطفال في التعليم، وحقوق النازحين الداخليين في تلقي إخطار قبل إخراجهم من المناطق التي يعيشون بها.

ويوضح ميشيل-أنجي أن المسرحية تستغرق عادة ساعة ونصف الساعة وتتميز بمنهج قائم على المشاركة: فيبدأ الممثلون برسم صورة للحياة اليومية للنازحين ومشاعر الإحباط النابعة من انتهاك الحقوق السابق ذكرها. وتتميز المسرحية بالواقعية، لكنها تحافظ على التوازن الدقيق بين تصوير ما يعيشه اللاجئون وبين روح الدعاية، وتصور المسرحية الحياة اليومية

الذي يمثل جزءاً من جهود المجلس الترويجي لللاجئين لبناء قدرات المهنيين المحليين لرصد مدى احترام حقوق النازحين والدعوة إلى توفير مستوى أفضل من الحماية لهذه الحشود.

وتعتبر هذه المبادرات وغيرها من المناهج الأخرى المبتكرة بالغة الأهمية في بلد أدت الحرب الأهلية فيه إلى مقتل أكثر من ٢٥٠ ألف شخص ونزوح ٥٠٠ ألف آخرين منذ عام ١٩٩٢. إذ إن النازحين يمانون من الضعف الشديد، وقد وردت أنباء كثيرة عن وقوع انتهاكات فادحة مثل الاغتصاب والتعذيب في أشاء النزوح.

تغيير الواقع عبر الفنون

يقول ميشيل-أنجي نزوجيواي، مدير اتحاد «تويانغي» للفرق المسرحية الذي يضم سبع فرق مسرحية وأربعين من الممثلين، عندما يقوم

هذه المبادئ التوجيهية التي وضعت عام ١٩٩٨، تضم في وثيقة واحدة مجموعة المعايير القانونية المتعلقة بحماية ومساعدة من أجبروا على النزوح قسراً داخل أوطانهم. وتعتبر هذه المبادئ مقبولة دولياً على نطاق واسع، ولكن ما زال هناك شوط طويل يجب قطعه حتى يتم تطبيقها على أرض الواقع.

في خلال إقامتي في بوروندي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، اطلقت على العديد من الأساليب المبتكرة التي يستخدمها المهنيون المحليون، والتي قد تكون لها دلالات على جهود نشر المبادئ في أزمنة النزوح الأخرى. فالبورونديون يستخدمون الفن والتعليم القائم على المشاركة وه التقاليد، لنشر المبادئ التوجيهية. وكنت قد ذهبت إلى بوروندي بصحبة فريق من المجلس الترويجي لللاجئين لتدريب العاملين المحليين على استخدام المبادئ التوجيهية، وهو التدريب

حقوق الأراضي للثلاث المستضيفة مثل الأطفال والأرامل، وتشير ماتيلدا إلى أن الكثير من جوانب التقاليد البوروندية تمنح الحماية للمستضعفين، وترى أنه من الضروري استلهام روح التضامن التقليدية لحماية حقوق النازحين وغيرهم من المستضعفين؛ فالكثيرون من النازحين الداخليين يلاقون صعوبات حادة في الوصول إلى أراضيهم عندما يعودون إلى ديارهم السابقة، خصوصاً في ضوء عدم وجود حقوق توريث الأرض للنساء.

وتقول ماتيلدا إن أصعب السلطة التقليدية في بوروندي هي جماعة من الرجال يطلق عليهم اسم «باشينغانتاهي»، الذين يشتهرون عموماً بروح العدل والمسؤولية عن صلاح المجتمع عامة، ويعملون على تسوية النزاعات بالطرق السلمية وعلى تعزيز حقوق الإنسان. وعند الاحتفال بإدخال أي فرد جديد إلى الجماعة، يتعهد رجالها بمواصلة إقامة العدل وحماية الأرام والأيتام، استناداً إلى عنصر أساسي في التقاليد البوروندية يعرف باسم «أوبوتو»، أي الإنسانية والعدل. وكثيراً ما تحيل ماتيلدا قضايا النزاع على الأرض إلى جماعة «باشينغانتاهي» للحكم فيها، كما تناقش معهم أهمية حماية حقوق النازحين.

وترى ماتيلدا أنه إذا كانت التقاليد هي أنسب السبل على ما يبدو لنشر المبادئ التوجيهية بين الباشينغانتاهي وأهالي الريف، فإنها مهمة أيضاً، لتكثيف النساء والأطفال من تعزيز الاعتماد على النفس والشعور بالكرامة، ولتقوّم المنظمة غير الحكومية التي تعمل بها، واسمها «مركز رينبو»، بمناقشة قضايا حقوق الإنسان مع الجماعات النسائية، كما تدير منظمات شبيهة حتى يحصل الشباب على الغذاء مقابل بناء مساكن للنازحين الداخليين أو غير ذلك من الأعمال. وتقول ماتيلدا إن مثل هذا العمل يوجّد ذمة لمناقشة حقوق الإنسان والمسؤولية.

وتصر ماتيلدا، مثل جون-بول، على أهمية معرفة الأطفال لحقوقهم، فالشباب يهدشون غالباً

يمكن الأطفال عادة من الانتماء في نظام التعليم الرسمي.

وهي كيروندو أنشئت مدارس خارج مناطق الترحيل، التي يعيش فيها عموماً أناس من نفس العرق، وبخلاف من مواقع النازحين، تخدم هذه المدارس أطفال النازحين وأطفال الأهالي من التوسني والهوتو على حد سواء. ويتعلم الأطفال المبادئ التوجيهية من خلال مهمات قائم على المشاركة، فيؤدون أدواراً صغيرة تدور حول موضوعات مثل حقوق الإنسان والالتزامات بصفة عامة، وحقوق الأطفال بصفة خاصة. كما يتعلمون أيضاً من خلال جلسات المناقشة.

ويقول جون-بول إن المبادئ التوجيهية وسيلة لتحقيق المساواة بين النازحين والأهالي، فظنّاً لظروف اللجوء والمحن المرتبطة به، يتميز أطفال النازحين بالضعف الشديد، وقد يشعرون بأنهم موبدون أو مهملون، خصوصاً في المدرسة، كما أنهم عموماً غير مدركين لحقوقهم. ولذلك فمن الضروري أن يوضح لهم أحد أن لهم نفس الحقوق كما للأطفال الآخرين، بما في ذلك الحق في التعلم، حتى لو لم تكن الفرصة قد أتحت لهم لدخول المدرسة بسبب الحرب أو النزوح.

ويضيف جون-بول أن الذهاب إلى المدرسة والاختلاط بالأطفال الآخرين يساعد الأطفال النازحين على الانتماء مع من لم يتعرضوا للنزوح، ومع من يتمتعون بظروف عرقية أخرى. وقد يكشف أطفال الهوتو والتوسني بعضهم البعض من جديد، ويتعلمون من خلال الألعاب، ويبدسون في ظل روح المساواة.

«أوبوتو»، من أجل النازحين؟

«إن التقاليد ضرورية، لكن تحسين سبل النطاق عن حقوق النساء والأطفال يتطلب وضع تقاليد جديدة في بوروندي». كما ترى ماتيلدا التي تعمل بإحدى المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن

للمزارعين البسطاء الذين يزورون جيرانهم ويسرون لروية بعضهم البعض حتى يتناهى إلى أسماعهم صوت نيران المدايق فيبدأون في الفرار، ثم يصلون إلى «موقع» النازحين حيث يواجهون العديد من المشاكل، منها مثلاً أن الأسر تحصل على حصص غير كافية من الغذاء. وفي مرحلة معينة من المسرحية يجبرون على الانتقال إلى موقع آخر بدون إخطار مسبق.

ويقول ميشيل-أنجي إن المشاهدين يتقنون على المسرحية تصور ما يعيشونه بالفعل، وإنهم يفهمون أن ذلك الوضع ليس سليماً. وعند هذه النقطة يطلب منهم أن يحل أحدهم محل أحد الممثلين وأن يحاول معالجة الوضع، وعلى العكس مما كان سائداً قبل الحرب، أصبحت النساء والشباب هم الذين يتحركون لتصبح الأوضاع، ويضيف ميشيل-أنجي أن هذا ليس أمراً سهلاً على الرجال الذين دائماً ما يكونون أكثر تحفظاً وأحياناً يشعرون بعدم الارتياح بشأن الدور الجديد الذي تقوم به المرأة في هذه

«الأطفال يمكنهم القيام بدور حقيقي في نشر المبادئ التوجيهية»

المسرحيات القائمة على المشاركة.

ويرى ميشيل-أنجي أن نشر المبادئ التوجيهية على مستوى القاعدة الموضوعة أمر هام، لأن الناس كثيراً ما يعيشون دون أن يعرفوا حقوقهم. وفي الوقت نفسه، يجب نشر هذه المبادئ التوجيهية بين السلطات ومديري المخطمات حتى يمكن حماية حقوق النازحين بصورة فعالة.

التعليم القائم على المشاركة

التعليم طريقة أخرى لتوسيل المبادئ التوجيهية. ويقول جون-بول المعلم الذي ينتمي أصلاً إلى إليم كيروندو الشمالي، والذي سبق له العمل في خدمة أطفال الشوارع في السنغال والكاميرون قبل رجوعه إلى موطنه الأصلي، إذا أردنا تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بوروندي، فمن المهم ألا نتجاهل تعليم الأطفال، فالأطفال يمكنهم القيام بدور حقيقي في نشر المبادئ التوجيهية.

واليوم يعمل جون-بول بالمجلس الترويجي للنازحين مديراً للمعلمين الذين يقدمون الأطفال النازحين في محاولة لتحسين ظروف حياتهم. ويهدف عمل جون-بول إلى خدمة الأطفال الذين لم يسبق لهم الذهاب إلى المدرسة ولكتهم بلقوا المهم ألا تتجاهل تعليم الأطفال، فالأطفال يمكنهم القيام بدور حقيقي في نشر المبادئ التوجيهية. ولكن بعد قضاء سنة في هذا البرنامج التدريسي.

فرقة ميشيل-أنجي المسرحية في بوروندي (ميشيل-أنجي في الصف، أناسي إلى اليمين)





اللاجئون السودانيون في شمالى أوغندا

من صراع إلى صراع

بقلم: إمانويل بانغدا ولوسي هوفيل

لاستيفان: صراع أهلى عرشد،
أصمهم إتر وسومبى إتر
كوبانسونو فاديب من
أكل سبى

يعيشون في ما يسمى «القرى المحمية»، وهي
هذه البيئة التي تتسم بعدم الأمان يقيم آلاف
اللاجئين السودانيين.

مستوطنة أكول-جى للاجئين

تستضيف مستوطنة أكول-جى اللاجئين منذ
أوائل الستينيات من القرن العشرين. وقد
شهدت أحدث تدفق للاجئين إليها في عام
١٩٩٢ عندما احتدم القتال في جنوبي
السودان بين المصالح المختلفة للجيش
الشعبى لتحرير السودان. وفي مطلع عام
٢٠٠٢، كان هناك حوالي ٢٤ ألف لاجئ
سوداني يعيشون في المستوطنة. وبالإضافة
إلى ذلك، تستضيف أكول-جى والمنطقة
المحيطة بها عدداً من مجتمعات الأوغنديين
الناحزين المازرين من الحرب بين «جيش الرب
للمقاومة» وحكومة أوغندا. وقد أصبحت
مستوطنة أكول-جى بوتقة تنصهر فيها
المهاجرون الذين اضطروا إلى الفرار من
الصراعات العنيفة في المنطقة.

لكن تركز المهاجرين اللذين أجبروا قسراً على

اللاجئون السودانيون في شمالى أوغندا ليسوا مضطرين
إلى خوض العديد من المشاكل المرتبطة بالحياة في
المستوطنات التي يقيمون فيها فحسب، إذ هم مضطرون
أيضاً لمعايشة تهديد الاعتداء المسلح يومياً.

اللجوء في مستوطنات مخصصة لهم، فإن
معظم اللاجئين السودانيين يعيشون في
مخيمات أو مستوطنات يقع معظمها في
شمالى أوغندا.

إلا أن اللاجئين السودانيين في شمالى
أوغندا هم أبعد ما يكونون عن الأمان؛ لأنهم
يتأثرون بسلسلة من الانتفاضات المسلحة
والصراعات العنيفة المتواصلة، وأشدّها
تأثيراً «جيش الرب للمقاومة» الذي يتزعمه
جوزيف كوتي. وإذا كان هذا الجيش يزعم أنه
يحارب الحكومة الأوغندية، فإنه في حقيقة
الأمور يستهدف السكان المدنيين بوحشية في
شمالى أوغندا، ويمارس القتل والاغتصاب
ونهب القرى وتجنيد الأطفال قسراً، ونتيجة
لذلك تعرض الآلاف للزواج، وأصبحوا

حالة إحدى مستوطنات
اللاجئين، وهي أكول-جى في
منطقة يهدر، عن بعض المشاكل المعقدة
التي تنشأ عندما يضطر اللاجئون إلى العيش
في مستوطنات تقع في خضم الصراعات
المسلحة.

الصراع والغارات

تتسم غالبية اللاجئين المعترف بهم رسمياً
في أوغندا، وعددهم 17٤ ألف لاجئ، إلى
الجارة الشمالية لأوغندا، وهي السودان. وقد
فر هؤلاء من أطول حرب أهلية شهدتها
أفريقيا وتميزت بتأثيرها المدمر على
السكان المدنيين. وطبقاً للسياسة الأوغندية
التي تقضي بأن يقيم كل اللاجئين ومطالبي

الهجرة لا يتناسب مع مقدار الحماية المقدمة لهم، على الرغم من أن «جيش الرب للمقاومة» طوال الحملة الوحشية التي شها لم يقصر هجماته على الموالطين الأوغنديين، إذ استهدف أيضاً أعداءه من مستوطنات اللاجئين. ففي ١٢-١٤ يوليو/تموز ١٩٩٦ تعرضت مستوطنة أكول-بي إلى هجمة بالغة التعديمر من جانب المتمردين. وفي اليوم الأول

يتم توطين اللاجئين في مناطق الصراع

اختطف سائقان وإثنان من ضباط الشرطة، وقتل حوالي ٢٢ لاجئاً، وفي اليوم التالي اقتيد حوالي ٧٦ لاجئاً وتمرضوا بصورة منهجية لإطلاق النار عليهم والسحق والضرب بالهراوات حتى الموت، وجرح ٢١ شخصاً آخر. ولم تلق الدعوة إلى إغلاق المستوطنة ونقل اللاجئين إلى مكان أكثر أمناً أي أدان صاغية.

وعلى الرغم من إدخال تحسينات على مستوى الحماية فور هذا الاعتداء، فقد ظل الإحساس بعدم الأمان يسيطر على المنطقة. وشهد فعلاً أن خوف اللاجئين من وقوع مزيد من الاعتداءات له ما يبرره، ففي الخامس من أغسطس/آب ٢٠٠٢، هاجم متمرّدو «جيش الرب للمقاومة» مستوطنة اللاجئين مرة أخرى، وقتلوا حوالي ٦٠ لاجئاً واختطفوا ١٩ شخصاً. من بينهم أربعة من العاملين بجمعية الإغاثة الدولية^١. وتم إغلاق المستوطنة في أعقاب هذا الحادث، ونقل جميع اللاجئين بها إلى مستوطنة كيريلاندونو في منطقة ماسيندي.

توطين اللاجئين في مناطق الصراع

تمهزت الفترة التي أعقبت حادثي الاعتداء على أكول-بي برد فعل حكومي يفتقر إلى التحليل الدقيق ويهتلك حقوق الإنسان الأساسية. فمثلاً، على الرغم من شدة الهجمة الكبرى الأولى في عام ١٩٩٦، لم تم مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولا الحكومة أوغندية مبرراً لإغلاق مستوطنة أكول-بي ونقل اللاجئين منها إلى مكان آخر أكثر أمناً. ومع أنه تم إرسال المزيد من رجال الجيش للدفاع عن المستوطنة، إلا أن وجودهم لم يكن منتظماً ولا كافياً لمطمان السكان من عدم حدوث اعتداءات مماثلة مرة أخرى، ناهيك عن منع أي اعتداء من الأصل.

كما أوضحت دراسة أجريت في أكول-بي في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ أن المستوطنة كانت لا تزال معرضة للهجوم، وأنها في ضوء تجدد الحرب أخيراً في شمالي أوغندا أصبحت حياة اللاجئين بها وحياة غيهم في المنطقة المحيطة بها في خطر دائم. ولم تحل هذه

النتائج باهتمام يذكر من جانب السلطات، الأمر الذي سهل على «جيش الرب للمقاومة» تنفيذ الهجوم الثاني. وأعلن جيش الرب منذ ذلك الوقت أنه يعتبر اللاجئين السودانيين أهدافاً لمشروعة لهجماته. ولكن على الرغم من أن حوالي ثلث اللاجئين النازحين من أكول-بي البالغ عددهم ٢٤ ألفاً تقلوا منذ ذلك الحين من كيريلاندونو في مستوطنة

كيرالوالي الآمنة نسبياً في منطقة هومبا (غربي أوغندا)، إلا أن الحكومة تعترض إعادة اللاجئين الباقين مرة أخرى إلى شمالي أوغندا، ولكن إلى مستوطنات مختلفة.

ولهذا القرار دلائتان، الأولى أنه يعني أن اللاجئين يجري توطينهم في منطقة للصراع من الواضح تماماً أن حياتهم فيها معرضة للخطر. والثانية أن اللاجئين الذين تتكون أغليتهم من مواطنين سودانيين سيتم توطينهم قرب الحدود مع تنس البلد الذي فروا منه، وفي الحالتين هناك مخالفة للقانون الدولي.

فالمعروف أن اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والصكوك المتعلقة بها، واتفاقية اللاجئين التي أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٩، تنص على ضرورة قيام الدول بصحبة اللاجئين من ظروف بعينها مثل الحرب والاضطهاد التي أدت إلى فرارهم من بلدانهم الأصلية. ويمنح توطين اللاجئين وسط صراع لا يقل ضراوة عن الصراع الذي فروا منه خرقاً واضحاً لهذا الالتزام. كما أكدت اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين على أهمية هذا الالتزام عندما ذكرت أنها «تدين (بصورة قاطعة) كافة انتهاكات حقوق اللاجئين ومطالبتي اللجوء وسلامتهم، وخصوصاً الهجمات العسكرية أو المسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم». كما حثت اللجنة الدول والأطراف الأخرى على دعم التدابير التي «تمتاز من حماية مستوطنات اللاجئين ومخيماتهم»^٢. ومن الواضح أن العيب الأكبر يقع على عاتق الحكومة أوغندية في اتخاذ تلك التدابير اللازمة لضمان حماية اللاجئين من هجمات «جيش الرب للمقاومة».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل اللاجئين السودانيين إلى مستوطنات في شمالي أوغندا يجعلهم في موقع قريب بدرجة خطيرة إلى حدود البلد الذي فروا منه. وهذا ما يعد خرقاً للمادة ٢٧(٦) من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين التي تنص على أنه «لنوعوا الأمن يجب على دول اللجوء، قدر الإمكان، أن تقروم توطين اللاجئين بعيداً عن حدود بلدانهم الأصلية بمسافة معقولة».

كما أن توطين اللاجئين في مناطق الصراع يمثل خرقاً للقانون الدولي من ناحية أخرى، خصوصاً في ظل مبدأ مسؤولية الدولة. وقد عبر اللاجئين الذين عاشوا في أكول-بي عن معارضتهم الشديدة لنقلهم إلى مستوطنات في شمالي أوغندا؛ إذ ذكر كثيرون منهم أنهم يفضلون العودة إلى السودان على الذهاب إلى شمالي أوغندا. وإذا اضطر هؤلاء اللاجئين فعلاً تحت وطأة الظروف إلى العودة إلى السودان فقد يمثل ذلك الوضع خرقاً للمادة ٢٢ من اتفاقية ١٩٥١ للاجئين التي تحرم عودة اللاجئين (المباشرة أو غير المباشرة) أو إرجاعهم قسراً إلى حدود الأراضي التي كانت حياتهم وحيويتهم معرضة فيها للتهديد.

سياسة التوطين

تكشف قصة أكول-بي أيضاً عن مشكلة عميقة تتعلق بسياسة التوطين نفسها، وإلى جانب انتهاك حق اللاجئين في حرية التحرك، الذي تكلفه المادة ٢٦ من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين. توجد لغرات التي جانين على الأقل من جوانب هيكل التوطين.

فإذا كانت هجمات «جيش الرب للمقاومة» لها مغزى سياسي، فمن الممكن أيضاً أن يكون وراءها بعض العوامل الأخرى المتعلقة بهيكل التوطين. فعلى السبيل الموجد في شمالي أوغندا مثلاً يؤدي هذا الهيكل في واقع الحال إلى تركيز الناس في مناطق ليست آمنة أصلاً، فيصعب وجود عدد كبير من المدنيين غير المسلمين في منطقة صراع هدفها سهلوا واضحا يمكن أن يهاجمه المتمرّدون. كما أنه نظراً لحجم النزوح الداخلي في شمالي أوغندا، وما نجم عنه من شح في الموارد البديلة، أصبحت المستوطنات من المناطق

كما يمثل هيكل التوطين نوعاً من التآمر على التنمية الطويلة الأجل

القابلة التي يمكن فيها الحصول على الغذاء. وهكذا يؤدي هيكل التوطين إلى إيجاد قاعدة موارد لاقتصاد الحرب، تقدم الإمدادات من المواد الغذائية والأفراد والمعلومات بصورة يعتمد عليها.

كما يمثل هيكل التوطين نوعاً من التآمر على التنمية الطويلة الأجل بسبب سلبه اللاجئين بعض قدراتهم الكامنة وتقيدده حريتهم في التحرك. فمن المعروف صموماً أن اللاجئين يمكن أن يكونوا مورداً للدول المضيفة، لا عيماً عليه - وينبغي اعتبارهم كذلك. ولكي يتم استغلال القدرات التوعوية لدى اللاجئين استغلالاً مفيداً من جانب الدولة المضيفة

خاتمة

شبكة المنظمات غير الحكومية الإفريقية المعنية بحماية اللاجئين

تشكلت شبكة المنظمات غير الحكومية الإفريقية لحماية اللاجئين في مارس/آذار ٢٠٠٢ بهدف تجميع نتائج الأبحاث والمساعدات العملية على نحو متكامل.

وتتألف الشبكة من منظمات غير حكومية ومؤسست أكاديمية من دول شرق ووسط إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، بما في ذلك إثيوبيا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان والصومال. ولا تفرض أي رسوم على أعضاء هذه الشبكة. والشرط الوحيد للمعضوية هي الشبكة هو العمل النشط في مجال الهجرة القسرية. ويقع مقر الشبكة في مكاتب «مشروع قانون اللاجئين»، كلية الحقوق، جامعة ماكيريري، كمبالا، أوغندا.

وتركز الشبكة حالياً على تقديم الخدمات التالية:

- موقع على شبكة الإنترنت
- قائمة بريدية إلكترونية للراغبين في تلقي معلومات تتعلق بنشاطات الشبكة
- تبادل المعلومات
- إتاحة مواقع على الإنترنت للمنظمات الأعضاء في الشبكة
- تيسير البحث/الوصلات الإلكترونية
- تبادل المعلومات بين الشبكات

كما تخطط الشبكة هي إنشاء مجموعة للمساعدة الإلكترونية. وقد اعربت المنظمات الأعضاء في الشبكة عن رغبتها في القيام بمشروعات مشتركة.

موقع الشبكة:

www.muklaw.ac.ug/anrpn
عنوان البريد الإلكتروني:
coordinator@muklaw.ac.ug

من هذا التحليل الموجز يمكن أن نخلص إلى نتيجتين هامتين: الأولى أن توطين اللاجئين في مناطق الصراع يمثل خرقاً سافراً للقانون الدولي، والثانية أن تجربة اللاجئين في الكول-بي تثير تساؤلات عن مدى ملائمة هيكل توطين اللاجئين. من حيث الحماية والمعونات، كما أن قرار الحكومة الأوغندية بنقل آلاف اللاجئين السودانيين إلى منطقة أخرى في شمالي أوغندا لا ييسر بخير فيما يتعلق بالسلامة المادية والبدنية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في المستقبل.

إمانويل باغندا ولويس هوفيل يعملان في «مشروع قانون اللجوء» بكلية الحقوق في جامعة ماكيريري.

Refugee Law Project,
Faculty of Law, Makerere University,
PO Box 33903, Kampala, Uganda
rlp@infocom.co.ug (البريد الإلكتروني)

١ The Monitor، أوغندا، ٦ أغسطس/آب ٢٠٠٢
٢ فيما بين ١٧ أبريل/نيسان والآخر من مايو/أيار ٢٠٠٢ قدم مشروع قانون اللجوء، بجامعة ماكيريري في يديراء بحث في مسوطة أكول-بي. نشرت نتائجه في ورقة العمل الخامسة الصادرة عن المشروع وعنوانها «الحرب كالمسار» تأثر الصمت على حياة المجتمعات النازحة في منطقة كهر في شمالي أوغندا.

٣ تنهية رقم ٤٨ لعام ١٩٨٧ التي خلصت إليها اللجنة التمهيدية بشأن الهجمات العسكرية المسلحة على معيقات اللاجئين ومستوطناتهم (تقرير الدورة الخامسة والثلاثين رقم وثيقة الأمم المتحدة A/AL.96/202 المؤرخة ٢٠٠١)

يجب السماح لهم بحرية الاندماج مع المجتمعات المحلية (في إطار الحد الأدنى من القيود حسب الضرورة). أما السياسة التي تقصر تواجد اللاجئين على المناطق الريفية دون تمييز، وبدون النظر بعين الاعتبار إلى خلفياتهم وقدراتهم المتعددة، فلا تتناسب مع هذا النموذج المثالي. وبالمثل نجد أن سياسة التوطين تؤدي إلى التضييق على المبادرات التي قد تأتي من جانب السكان المحليين. الأمر الذي يؤدي دائماً إلى إشاعة التوتر بين اللاجئين والمجتمعات الوطنية بدلاً من حفز روح المبادرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يعد هيكل التوطين من عوامل هدم عملية تنمية القدرات الشخصية للاجئين. فيجرمان اللاجئين من الوصول إلى المناطق التي يشعرون فيها بالأمان ويؤمنهم في مستوطنات، تتسبب الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين في تآكل قدرتهم على اتخاذ القرار بأنفسهم فيما يتعلق بحساسهم بالأمان وتنمية إمكاناتهم الشخصية. وهذا ما يؤدي إلى إداعة نمط الرعايا الذي يبقى للاجئين معتمدين دائماً على نظام ثبت عدم جدواه في تقديم الحماية المطلوبة لهم. كما أن معظم اللاجئين ليس أمامهم سبيل لمغادرة المستوطنات؛ لأن مآذرها تؤدي إلى سحب المعونات المقدمة إليهم نهائياً. ومن ثم يقعون في مازق عصيب، إمام البقاء في مكان تعرض فيه حياتهم للخطر وأما مغادرة المستوطنة لمعالجة الاضطلال وشؤونهم بأنفسهم.



إدارة شؤون اللاجئين في كينيا

إعداد: اتحاد اللاجئين في كينيا

اتهامهم بأي تهمة، بينما يجبر آخرون على دفع رشاوى لضباط الشرطة للإفراج عنهم. وتجاهل الشرطة بشكل فاع وثائق مفوضية شؤون اللاجئين التي تبين أن اللاجئين/طالب اللجوء معروض للمفوضية، وعلى الرغم من أن المفوضية والحكومة متفانين على تقديم وثائق مشتركة للاجئين ومطالب اللجوء، إلا أن هذه المبادنة تعطلت أكثر من عام. وما زال تعرض الشرطة للاجئين واستغلالهم وترهيبهم مستمراً بلا هوادة.

وتتسم محطة طالبي اللجوء في كينيا بأنها شديدة القسوة، فينبغي ينتظر طالبي اللجوء بت طلباتهم، فإنهم يحكم الواقع لا يدخلون ضمن اختصاص المفوضية، ومن ثم ليست أمامهم أي فرصة للانتفاضة بالاعانات الاجتماعية أو سبل الحماية؛ فيعرضون للتعرض من جانب الشرطة، ولجميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي وسوء المعاملة والتهميز، ويقول مكتب المفوضية إن صلاحياته لا تسمح لها بتقديم الحماية

تستضيف كينيا ٢٥٠ ألف لاجئ تقريباً من أكثر من ١١ بلداً مزقتها الحروب.

على الرغم من أن الموقع المؤقت الذي كان اللاجئين يحتمون به لا يبعد أكثر من ٥٠٠ متر عن الحدود حيث يستمر القتال، وبالإضافة إلى ذلك فقد زارت الإدارة المحلية الموقع عدة مرات وهددت اللاجئين بالتعرض لمواقب وخيمة إذا رفضوا العودة إلى الصومال، وكان معظم هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال. ولم تصد أحد لهذا الانتهاك الواضح لمبدأ عدم الإرجاع القسري.

ولا شك أن التشريع المربك مسبقاً الكثير باتجاه وضع إطار واضح لحماية اللاجئين. إذ إن مشروع دستور كينيا الجديد يضمن للاجئين حق عدم الإرجاع القسري، ويكلف البرلمان بمسؤولية سن تشريع خاص باللاجئين خلال عام من سريان الدستور الجديد، بل إن الدستور الجديد يعترف بالحق في طلب اللجوء باعتباره حقاً دستورياً.

يُنتمي معظم هؤلاء اللاجئين إلى الصومال والصومال والسنغال وإثيوبيا ومنطقة البحيرات العظمى. ويوجد مخيمات رسمياً للاجئين في كينيا، هما مخيم داداب الذي يقع على مقربة من الحدود الصومالية وبه ١٥٠ ألف لاجئ تقريباً، ومخيم كاكوما الواقع في شمالي كينيا قرب الحدود السودانية، وبه ٨٢ ألف لاجئ تقريباً.

وتتبع الحكومة الكينية حملة لتسكين اللاجئين في المخيمات تقضي بمرور اللاجئين بإجراءات بت أوضاعهم على أن يلتزموا فور الانتهاء منها بالإقامة في المخيم وبأن يتم التوصل إلى حل دائم لمشاكلهم. ولكن لأسباب عديدة (منها انعدام الأمن في المخيمات والمشاكل المعقدة وعدم التكيف مع الحياة في المخيمات) يتصدى كثيرون من اللاجئين هذا الشرط فيشقون طريقهم إلى المدن الكينية. ومن المقرر أن ٥٠-٦٠ ألف لاجئ/طالب لجوء يقيمون إقامة غير شرعية في المناطق الحضرية بكينيا.

ويشترط على طالبي اللجوء المرور بإجراءات بت أوضاعهم في نيروبي، وفي أثناء هذه الفترة لا يدخلون في إطار حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ولذلك فإنهم يعانون من نقص المعونات الاجتماعية ومن تحرش واستغلال المسؤولين عن تنفيذ القانون إلى جانب الروح المعنوية لدى الأهالي.

المسؤوليات

انضمت كينيا إلى اتفاقية ١٩٥١ وصادقت على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الصادرة عام ١٩٦٩ وعلى الإعلام العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المعاهدات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان. وتتولى الأمانة الوطنية للاجئين بوزارة الداخلية مسؤولية إدارة أوضاع اللاجئين. وعلى الرغم من طرح مشروع قانون في هذا الصدد أمام البرلمان، إلا أن كينيا لا تزال تقتصر إلى تشريعات تفتقر تفصيلاً باللاجئين، ويبدو هذه التشريعات تظل الحماية المتصوص عليها في هذه الاتفاقيات أمراً عصبياً على اللاجئين.

وفي حادث قريب تدفق فيه اللاجئين الصوماليون إلى مانديرا في كينيا، رفضت الحكومة نقل اللاجئين إلى موقع أكثر أمناً

تصلت الحكومة حتى اليوم من مسؤولياتها

للاجئين المعترف بهم فقط. وفي ضوء هذه الصعقة القاسية تجد المفوضية نفسها بحاجة إلى مراجعة صلاحياتها وتقديم الحماية والمعونات المطلوبة لطالبي اللجوء.

المواقف المختلفة من اللاجئين

ما زال المجتمع المدني يجعله يهدد المحنة التي يتعرض لها اللاجئين، وغالباً ما يؤدي هذا الجهد مع الركود الاقتصادي الحالي إلى نشر روح الكراهية لللاجئين والعداوة لللاجئين. ومع أن القوافل الأفريقية مشهورة بكرم الضيافة، إلا أن من الواضح أن هذه الفضيلة قد أصبحت اليوم أكثر بلاء عين.

وتبين التجارب أن الكثير من السياسيين لن يتردد خلال عملية التصنيح للانتخابات في التلاعب بأوضاع اللاجئين كأداة لكسب أصوات الناخبين. فال معروف أن أعضاء البرلمان يشوهون الحقائق ويصورون اللاجئين في قوالب نمطية ثابتة على أنهم مشر مستطير وعلى أنهم المصدر الوحيد لتزايد معدلات الجريمة وانعدام الأمن في البلاد وانتشار الأسلحة عبر الرخصة وندرة الموارد. كما عرف من بعض البرلمانيين أنه يشير إلى المعونات الإنسانية الموجبة للاجئين في المخيمات على أنها دليل على الزعم القائل بأن اللاجئين يتبعون بمستويات معيشية

وقد تصلت الحكومة حتى اليوم من مسؤولياتها، وأثرت بها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فقبلت المفوضية، إلى جانب ولايتها المتطعة في تقديم الحماية وتوفير المعونات الإنسانية، مسؤولية استقبال اللاجئين وتسجيلهم، وترتيب مواعيد عرضهم على إجراءات بت وضع اللجوء، وإجراء المقابلات لتحديد أهليتهم للحصول على اللجوء، وتقرير مدى أحقيتهم فيه، وانتظر في طلبات الاستئناف ضد رفض طلبات اللجوء، والبت في الاستئنافات، وحالة اللاجئين إلى المخيمات، أي أن المفوضية هي واقع الحال تقوم بدور وزارة حكومية. وبذلك تعرضت استقلاليتها وفعاليتها في مجال تقديم الحماية للاجئين إلى الخطر الشديد.

تحرش الشرطة

من المشاكل الأساسية التي تواجه اللاجئين تحرش الشرطة بهم. فالشرطة تشن غارات دورية على المناطق التي يقبل اللاجئين على سكناها، وقد ورد أنها تقوم في أثناء هذه الغارات بقتل بيوت اللاجئين وتسبي معاملة اللاجئين وتعتدي عليهم وترهيبهم وتلقي القبض عليهم ظلاً، وتعرض لاجئين كثيرون للحبس في زنزانات الشرطة لمدة أيام من دون

الدم للموارد اللازمة للتعامل بصورة فعالة مع التحديات التي تتعرض لحماية اللاجئين في أفريقيا. ويجب على المفوضية ألا تستسلم للوضع الراهن فتبقى بلا دور فعال في مواجهة انتهاك الدولة لحقوق اللاجئين. بل يجب أن تبادر بالدعوة إلى احترام اللاجئين وبذلل الضغط لإحداث تغيير إيجابي.

الجهات الأخرى

تبدل المنظمات غير الحكومية جهوداً كبيرة لتوجيه الانتباه إلى أوضاع اللاجئين والدعوة إلى التعامل تعاملًا إيجابيًا مع حقوقهم. ومن أمثلة هذه الجهود أول حلقة دراسية مشتركة لأعضاء البرلمان الكينيين والأوغنديين، التي نظمها مجلس اللاجئين في كينيا في أبريل/نيسان 2002، بالتعاون مع لجنة المحامين لحقوق الإنسان (نويرورك) ومشروع قانون اللاجئين في أوغندا. وكان الهدف من هذه الحلقة هو التوعية والتدريب والإعلام والتوعية بالقضايا المتعلقة باللاجئين. وبالدور المحوري الذي يلعبه البرلمانيون في حماية اللاجئين، وكانت مبادرة ناجحة بينت الحاجة الواضحة إلى مثل هذه المحافل لإيجاد بيئة تؤدي إلى تحقيق سلامة اللاجئين وحمايتهم بصورة فعالة. وقد بدأت هذه المبادرة تتسع الآن لتشمل قطاعات أخرى، مثل القضاء والمسؤولين عن تنفيذ القانون.

خاتمة وتوصيات

بدأ استعداد الحكومات الأفريقية لاستضافة

اللاجئين ومسلحهم.

وما زالت فضائح الفساد والفضائح الجنسية التي شابت عمل المكاتب التابعة للمفوضية مصدرًا للقلق. فلم يتخذ حتى الآن أي إجراء تأديبي واضح للتعامل مع هذه المخالفات، وجدير بالذكر أيضاً أن مدونة السلوك الخاصة بالمفوضية التي بدأ العمل بها أخيراً، مكرّحت على أنها وثيقة «مقتعة أخلاقياً»، لا وثيقة ملزمة للعمالء بالمفوضية.

وتتسم مفوضية شؤون اللاجئين في كينيا بأنها بعيدة عن متناول اللاجئين الذين يتمدر عليهم التعامل المباشر معها، فالقرارات الخاصة بأحقية طالبي اللجوء، تعطى لهم مكتوبة، مثلها في ذلك مثل ترتيب مواعيد المقابلات، والتعامل مع اللاجئين يتم في أضيق الحدود حتى لا يبعد اللاجئين فرصة طرح تساؤلاتهم أو سبيلاً لإنارة التساؤلات حول العملية نفسها. وفي مناسبات عديدة اضطرت بعض المنظمات غير الحكومية إلى التدخل نهاية عن اللاجئين لمقد اجتماع مع ممثلي جموع اللاجئين والمفوضية لتناول القضايا المهمة. وما زالت المفوضية تنظر إلى المعلومات الكافية بشأن أوضاع اللاجئين على أرض الواقع كنتيجة مباشرة لبعدها عن اللاجئين الذين يفترض أنها تعمل لخدمتهم.

وحيث أن مفوضية شؤون اللاجئين تتمتع بتأييد الدولة في توليها دور القيادة في مجال حماية اللاجئين، فيجب عليها أن تستغل وضعها لفهم آليات حماية اللاجئين وتنسج

أفضل من أهل البلاد. وهكذا فإن إلقاء اللوم على اللاجئين يصرف الانتباه عن مسؤوليات أعضاء البرلمان تجاه ناخبهم.

مفوضية شؤون اللاجئين وحماية اللاجئين

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الوكالة المسؤولة عن لبيت وضع اللاجئين وإجراء عملية إعادة التوطين. وقد أنشأ كالمها في سياق تنفيذ ولايتها الحمل الزائد الذي تتحملة، وأدى الدور المزدوج الذي تقوم به إلى الحد من فعاليتها. فعلى طالبي اللجوء أن يهروا بإجراءات بت أوضاعهم بصورة فورية حتى يتأهلوا للانتفاع بالمعونات التي تقدمها المفوضية. ومع الأسف فقد تستغرق هذه العملية ما بين ستة وشمانية أشهر، وفي هذه الأثناء ليس أمام طالب اللجوء أي فرصة للاضطلاع بالمعونات الاجتماعية أو الخدمات الطبية أو التعليم أو غيره من المرافق الأساسية.

وقد توقفت حركة إعادة التوطين منذ أكثر من عام نتيجة للكشف عن واقعة من الفساد الطويل، حيث اتضح أن طالبي اللجوء يدفعون مبالغ من المال للحصول على معونات إعادة التوطين التي تقدمها المفوضية. ولم تستأنف هذه العملية حتى اليوم، الأمر الذي يعني أن الكثير من الحالات المستعجلة لا تجد من يهتم بها. وهو ما يقيد من الوضع اليأس أصلاً. ولذلك فعلى البلدان المستقبلة أن تبدل الضغوط اللازمة للبدء مرة أخرى في تنفيذ برنامج إعادة التوطين لمصلحة

أخبار صومالية من
أندرو سيمون
على شبكة سيمون
كلارك لاداء برطيمهم
في الولايات المتحدة
الأمريكية



الصحراء الغربية وفلسطين وتجارب اللجوء المشتركة بينهما



٢٧
محمود أبو سبابة
الغربية
الصحراوية

من المغرب وموريتانيا تدعي الحق في أراضيها. وهي الدعاوى التي رفضتها محكمة العدل الدولية. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٥ أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن السكان الصحراويين أعربوا عن رغبتهم في الاستقلال، وأن جبهة البوليساريو تعتبر الحزب السياسي الممثل لهم. وفي نفس اليوم قاد الملك الحسن الثاني ملك المغرب مذبحة خضراء عبر خلالها ٣٥٠ ألف مغربي تقريباً الحدود إلى الصحراء الغربية حاملين تولىمة غربية من اللافتات والأعلام الأمريكية والمصاحف.

وفي عام ١٩٩١ أعطى مجلس الأمن توصياً لفوز حمل السلام التابعة للأمم المتحدة للإشراف على استفتاء للتعرف على ما إذا كان الصحراويون يرغبون في الاستقلال أم الاندماج مع المغرب. وحاول المغرب عرقلة الاستفتاء كما هو مسجل باستقاضة في الوثائق العسيرة كما تم إحضار آخر للمقترحات المغربية الخاصة بالحكم الذاتي هي يوليو/تموز ٢٠٠٢. عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٦٢٨، الذي يؤكد على حدود حملة للتسوية. ويعبر عن استعداده للدراسة أي نهج يهدف لتقرير المصير.

من تغلي العالم العربي عنهم وسبانه وجودهم أو انحصاره لأعدائهم.

ويعتبر لاجئو الصحراء الغربية، الذين ترأسهم جبهة البوليساريو والجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية، مجتمعاً يتميز بالكثافة وحسن التنظيم ووجود المؤسسات والعمليات الديمقراطية، وارتفاع مستوى المشاركة في صنع القرار. فالتقوانين والمؤسسات تصمم المساواة الاجتماعية. بما في ذلك حقوق المرأة، وتضمن التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية والعق في العمل وواجب العمل. ويعتبر مستوى التحول الديمقراطي الذي شاهده في المحيمات عموماً لا نظير له في أي مكان آخر في العالم العربي. فهل يمكن أن تكون تجربة المواطنين الصحراويين اللاجئين ودولتهم الصغيرة في النصص مارة وسط الهاس القاتم الذي ينتع العالم العربي؟

خلفية تاريخية

في عام ١٨٨١ استعمرت أسبانيا الصحراء الغربية. وقبل انتهاء الحقبة الاستعمارية الأسبانية في فبراير/شباط ١٩٧٦ كانت كل

عندما كنت طالبة في عام ١٩٧٧ حضرت لقاء مع أحد ممثلي

جبهة البوليساريو حيث خلاله الطلاب على مد يد العون لصراع آخر من أجل التحرير وتقرير المصير. وعلى الرغم من أن معظم الطلاب العرب في ذلك الوقت كانوا يناهسون القضية الصحراوية، إلا أن هناك أقلية كانت تتطلع من أفكار الوحدة العربية، وتدبر البوليساريو باعتبارها حركة انفصالية.، والهوم يعتمد النظام المغربي على شعارات مماثلة لإبكار حق الصحراويين في تقرير المصير، المنصوص عليه في الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥.

وبعد مرور ٢٥ عاماً، وبينما كنت في طريقي إلى تشدوف الواقعة بالصحراء الجزائرية لزيارة أحد محيمات اللاجئين الصحراويين. تساءلت لماذا لم أذهب في هذه الرحلة قبل ذلك، بوصفي باحثة في شؤون اللاجئين الفلسطينيين وبينما كنت أذكر في الإحالة. شعرت أن صوت الرمال يتجاوب مع الصمت المزج في العالم العربي إزاء الصراعات الملحة في الصحراء الغربية وفلسطين. والحقبة أن كل من قائلهم في المحيمات الفلسطينية والصحراوية شكوا شكوى مريرة

الشعبية «للمنصان»، وللتأكد على العلاقة التي لا تتصمم بين العنقين والأماكن الواقعة في موطنهم الأصلية.

ومع مرور الوقت تحولت معظم الخيام في الولايات إلى بيوت مبنية بالطوب. وأصبحت الأكوام المبنية بالطوب التي تشتمل على قطع الأثاث الأساسية والبساطين وأدوات المطبخ، وعلى الرغم من عدم وجود إمدادات عمومية للكهرباء في المخيمات، فإن بعض الأسر لديها أجهزة تلفزيون تعمل بالطاقة الشمسية لتكون وسيلة التعرف على ما يدور في العالم الخارجي، أما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فأجهزة التلفزيون موجودة في معظم البيوت، وتمثل إحدى وسائل الترفيه القليلة المتاحة، خصوصاً للأطفال.

ولا حاجة إلى القول بأن هناك اختلافات هامة بين الولايات الصحراوية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ليس أقلها أن المخيمات الفلسطينية موجودة في المراكز الحضرية أو تقع على مقربة منها، بينما تقصص صحراء شاسعة بين الولايات وبين المراكز الحضرية الجزائرية والمجتمع الجزائري. إلا أن الضروريات والأليات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في كلتا الحالات ليست مختلفة بقدر ما تبدو لأول وهلة.

ففي كلا السبطين نجد أن مجتمع اللاجئين ليس متجانساً، ولم يحدث قط أن كان متجانساً في أي وقت من الأوقات. فالصحراويون ليسوا راحلاً بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ بحلول السفينيات من القرن العشرين عمل قطاع كبير منهم في صناعة الفوسفات، وبالمثل نجد أن الاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من اعتماده الأساسي على الزراعة، كان فيه عدد كبير من المزارعين الذين كانوا قبل التكية يدعمون مواردهم الزراعية بالأنشطة التجارية، بينما يعمل آخرون في المراكز الحضرية كعمال أجراء. وفي كلتا الحالات نجد أن السنوات الأولى من العيش في المنفى أدت إلى تسوية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان النازحين، ثم أدت إلى ظهور أشكال جديدة من التمايز بينهم.

فلا شك في أن المعونات الإنسانية وإجراءات إدارتها تسهم في ظهور التماز الاجتماعي والاقتصادي بين اللاجئين. وهكذا فإن بعض الفلسطينيين أصحاب الأعمال التجارية تمكروا من أن يجدوا لهم مكاناً في سوق اللاجئين، عن طريق الوساطة بين بيوت اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لتسهيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). فبدأت مجموعة من صغار التجار الجدد في شراء وبيع الحصى المذاقية، حيث كانت بعض الأسر تحتاج إلى المال بينما كان البعض الآخر منها بحاجة إلى المزيد من السكر أو الدقيق، ونجحت مجموعة صغيرة من أصحاب الأعمال التجارية في

العنف الفظي أو البدني ضد المرأة مدان. والرجل الذي يفعل ذلك ينبذ المجتمع عادة. ونتيجة لذلك يندر وقوع مثل هذه الحوادث إلى حد أن قضية العنف ضد المرأة أو الأطفال في البيوت تكاد تكون غير قائمة.

إلا أن الصحراويين ليسوا «بدنيين» - كما يقول بعض المستشرقين - ولا «شيوخين». فقد رتبوا سبل معاشهم بحيث يتمكنون من التكيف مع البيئة الطبيعية والسياسية، والتعامل مع الاحتلال المغربي من خلال تنظيم ما لديهم من موارد محدودة. ويلاحظ أن عدد الصحراويين قليل، مثلما هي الحال في مواردهم المادية والمالية؛ ومن ثم يضطرون إلى الاعتماد بصورة شبه كاملة على المعونات الإنسانية المستوى المرتفع من الكفاءة والتنظيم والأليات الديمقراطية لكي يتمكنوا من خوض معاركهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية.

الولايات والمخيمات

يشير الصحراويون إلى المخيمات باسم «الولايات»، وتنقسم هذه الولايات بدورها إلى «دوائر»، وتنقسم كل دائرة إلى عدة «أحياء». وتسمى الولايات والدوائر باسماء المدن والمناطق الواقعة في الصحراء الغربية، مثل سمارة والعمون والداحلة وأسرد. وبالمثل نجد أن معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تسمى أيضاً بأسماء القرى الأصلية أو المراكز الحضرية الرئيسية، مثل منطقة القدس والخليل، أو الأحداث والرموز المهمة في التاريخ السياسي لفلسطين. وفي كلتا الحالات فإن الموطن الأصلي تطلق على أماكن في المنفى على سبيل المقاربة

ديمقراطية الصحراء: الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية ومواطنوها

أدى استيلاء المغرب على الصحراء الغربية إلى نزوح ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف لاجئ. ولا يزال الكثيرون من هؤلاء اللاجئين يذكرون التآلبم الأمريكي والفرنسي التوسعية التي استعملها الجيش المغربي عليهم بصورة عشوائية في أثناء فرارهم عام ١٩٧٥. وقد تم إنشاء أربعة مخيمات للاجئين ومستوطنة غير رسمية فيما يشار إليه بالصحراء «غير القابلة للسكنى» قرب تندوف.

وقد نجحت الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية - التي تتخذ من المخيمات مركزاً لها في الوقت الحالي - في وضع مبادئ قائمة على الديمقراطية والمساواة ولها جذور ضاربة في أعماق ثقافة الرجل العرب المسلمين وتاريخهم. ويتميز إسلام الصحراويين بالترسام والتفتح. ومن الأمثلة المبدية على قدرة الجمهورية الصحراوية على استلهام التقاليد المحلية أنها وضعت إطاراً مؤسسياً لحقوق المرأة، فالتساء في تقاليدهم يتمتع بالاستقلال الكامل في تدبير شؤونهم اليومية داخل خيامهم وخارجها. وأي شكل من أشكال



لاجئ صحراوي، معتمد على زوجته

بأعبائه بنفسه إلى الاستقلال.

ويمثل إطار أوسلو للسلام شكلاً من أشكال «الحكم الذاتي» الفلسطيني أو «السلطة» الفلسطينية من بقاء السيادة المطلقة في أيدي الإسرائيليين. وقد اتضحت نتائج هذا «الحكم الذاتي» للفلسطينيين، إذ تواصل إسرائيل ضم الأراضي الفلسطينية، بينما تضاعف حجم السكان المستوطنين منذ بدء عملية السلام. كذلك كان سيكون لخيار الحكم الذاتي المغربي-الأمريكي المقترح للصعراء الغربية نتائج مماثلة، في أنه كان سيضع الأمور الرئيسية مثل الدفاع والشؤون الخارجية والعملة تحت السيطرة المغربية.

المتامية للأفراد وبين الإرادة السياسية الجماعية لمواجهة تكتيكات المعاملة والتهميد المفرطة.

وجدير بالذكر أن القضية الفلسطينية تصطبغ رؤية ناعية حول هذا التساؤل، وإن لم تقدم إجابة له. فبالنظر إلى الحركة الفلسطينية على مدى العقود الخمسة الماضية يتضح أن الإحساس بالانتماء الجماعي والتنمية الجماعية يبدو في بعض الفترات قوياً ومؤثراً، وفي فترات أخرى يبدو حافئاً، ويرجع ذلك إلى أن إعادة إنتاج الهوية عملية سياسية دائمة التغير تتضمن عوامل داخلية والإرادة الذاتية إلى جانب العوامل الخارجية. وقد كان للاندحاض العالية تأثر واضح على استنهاض الحس الجماعي بين فلسطيني الشتات الذين لم ير معظمهم فلسطين على الإطلاق. وهكذا فإن من يأملون أن يضاعف مرور السنين من عزيم الصعراويين التجمعي، ما عليهم إلا أن ينظروا إلى القضية الفلسطينية ليدروا أن الزمن والبعد المكاني لا يكتلان للاشي الصراع.

الأمم المتحدة وتقرير المصير والحكم الذاتي

يطلق اللاجئون الصعراويون على عام ١٩٧٥ اسم الغزو، وهو ما يمدار تسمية ١٩٤٨ عند الفلسطينيين. ومنذ هذه الأحداث الجسام في حياة الشعبين وقرارات الأمم المتحدة والقرارات الدولية العديدة يضرب بها عرض الحائط. وجدير بالذكر أن كلاً من اتفاق أوسلو والمقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي في الصعراء الغربية ينطويان على انتهاك لمبادئ القانون الدولي.

إذ إن حق الفلسطينيين والصعراويين في تقرير المصير حق غير قابل للتفاوض تكفله مبادئ القانون الدولي، بل إنه مبدأ محوري في ميثاق الأمم المتحدة كما جاء في المادة (٢)، وكما أكدت عليه مجدداً كسق من حقوق الإنسان المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي عام ١٩٦٠، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي أكد على «تمتع جميع الشعوب بحق تقرير المصير».

أما المقولة الصهيونية الإسرائيلية التي تزعم أن فلسطين لم تكن دولة قومية قبل إنشاء إسرائيل، ومن ثم ليس لها حق تقرير المصير، فهي حجة باطلة. ففي عام ١٩١٩ اعترف عهد عصبة الأمم بالشعب الفلسطيني كأمة مستقلة توضع بصورة مؤقتة تحت الانتداب البريطاني، بحيث تكون بريطانيا وصية تقود هذا الشعب «غير القادر بعد على أن يهض

تكوين رأس مال والتوسع في أنشطتها. ويدأت المحلات التجارية تظهر مع تحويل بعض اللاجئين بصورة جزئية أو كلية إلى محلات صغيرة للبيع بالتجزئة، وأصبحت هناك اليوم أسواق كبيرة في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ونخني عن البيان أن هناك عوامل أخرى تسهم في إيجاد تمايز بين المخيمات الفلسطينية، مثل حجم الأسرة ووجود الأفراد ذوي المهارات القابلة للتسويق وأسواق العمل وتحولات المقيمين بالخارج والعلاقات الاجتماعية والسياسية.

وعلى الرغم من أن عملية توزيع المعونات الإنسانية في المجتمع الصعراوي تتسم بالمساواة، فهناك بعض الأسر التي تتمتع بميزات اقتصادية. فبعض الأسر التي خدمت في ظل الإدارة الأسبانية الاستعمارية تحصل على معاش تقاعدي يجعلها في وضع اقتصادي واجتماعي أفضل من غيرها. وهناك آخرون لهم أقارب بالخارج يرسلون إليهم الغذاء أو المال، وثمة مجموعة قليلة من المعالج في المخيمات تباع البضائع المشتراة في الجزائر وموريتانيا وغيرها. ومن خلال الشبكات التجارية الاقتصادية غير الرسمية بدأت بذور الاقتصاد التقدي ومقومات السوق تظهر في الولايات، الأمر الذي يماثل ما حدث في المخيمات الفلسطينية.

التعبئة السياسية الجماعية والضرورات الاقتصادية والاجتماعية

بدأت الولايات تشهد مولد أجيال جديدة، وبدأت جهود الجمهورية الصعراوية للاستثمار في تعليم هذه الأجيال تؤتي ثمارها. فمئات الطلاب منهم يدرسون في الخارج ويعودون بشهادات في الطب والتربية والكيمياء والعلوم الاجتماعية. وبفكرات جديدة تسهم في الحياة الثقافية والسياسية للمجتمع. كما يظهر أيضاً تأثير اشتراك الأطفال في برنامج الإجازات الأسبانية، الذي تستضيف في إطاره آلاف الأسر الأسبانية أطفالاً صعراويين في بيوتها لمدة شهرين في فصل الصيف كل عام. ويلاحظ أن التركيز على التعليم كهدف استراتيجي للصعراويين يتجاوب مع الاستراتيجية الفلسطينية لاسترجاع «الدار» والوطن، والتغلب على الفقر من خلال التعليم والتنويع السياسي.

ويعمل الخريجون الصعراويون في العديد من الولايات، وتبدأ محاولات لوضع الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة، ولكن مع مرور الوقت، وخصوصاً مع تخفيض المعونات الدولية والجمود في الوضع السياسي، فقد يتزايد عدد الصعراويين الذين قد يضطرون إلى البحث عن فرص اجتماعية واقتصادية بديلة. ويمكن وراء هذه المعالجات كلها التساؤل حول كيفية التوفيق بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية



الدولة والأمة والدولة القومية

تمرض الفلسطيّون اللاجئين والمقيمون في المنفى، الذي يبلغ عددهم خمسة ملايين، التهميش في مفاوضات أوسلو حيث تراجع الاهتمام بهم ليقتصر على قضية «الوضع النهائي». ولذلك فإنهم يشعرون أن السلطة الفلسطينية خائنتهم، لأن مرجعيتهم السياسية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية – السلطة الفلسطينية تمزقت بسبب أوسلو، عندما ترك اللاجئون في مهب الريح. وترفض إسرائيل حتى النظر في حق العودة، وهو الموقف الذي دعمه عدم إشارة اتفاق أوسلو إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) الذي يدعو إلى حق العودة والتوطين ورد الأملاك. ويلاحظ أن تأكيد اتفاق أوسلو على بناء مؤسسات على غرار مؤسسات الدولة في الدولة الصغيرة الممنوحة للسلطة الفلسطينية (٢٠٢٢) من

إن الأسوار لا تصمد أمام فضال الشعوب من أجل الحرية

حدود فلسطين التاريخية) يتجاهل القضايا الأساسية التي تعد ذات أهمية جبرورية في سياق المحنة التي يعيشها الفلسطينيون.

هن الذي يمكنه أن يمثل الفلسطينيين في الأردن وإثبات سوريا وبقية العالم؟ إن المستوطنين والمستوطنات عتية كبيرة أمام تلاحم الأراضي الفلسطينية. والاتصافات التي تمثل السياسي لا بد أن تظهر بين السلطة الوطنية الفلسطينية والبلدان المضيفة، خصوصاً في الأردن وفي البلد الوحيد الذي يمنح اللاجئين حقوق المواطنة الكاملة، والذي يقم به ٤٠٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لتسهيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين. أما العلاقة بين الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل والدولة الفلسطينية فقد تركت في أوسلو غير معددة المعالم.

وعلى غرار تصميم إسرائيل على اختلاق الضائقة الديموغرافية، فقد أغرت السلطات المغربية أكثر من ١٥٠ ألف مستوطن بالتأق إلى الأراضي المحتلة حتى تغير من نتائج الاستفتاء الذي تأخر كثيراً عن مواعده. وكما حدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حصل المستوطنون على دعم ضخم، الأمر الذي وفر لهم مستويات من الدخل أعلى بكثير مما كان سيتوافر لهم لو بقوا في المغرب. وجدير بالذكر أن الجنود المغربية الموجودين في الصحراء الغربية، والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف جندي، يسيطرون على من يعارض الاندماج مع المغرب أو يؤيد حق الصحراويين في الاستفتاء.

وجدير بالذكر أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب (١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩) تنص صراحة على عدم شرعية المستوطنات: «لا يجوز للسلطة المحتلة ترحيل أو نقل أي قطاعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها». والفرض من هذه المادة هو حماية السكان المدنيين بأي أرض محتلة، وعدم إجراء أي تغييرات دائمة في الأراضي إلا بعد تسوية الصراع. إلا أن إسرائيل والمغرب انتهكتا اتفاقية جنيف الرابعة من خلال إجراء تغييرات جذرية في الأراضي المحتلة بجلب مستوطنين جدد بغية تغيير التركيب الديموغرافي للأراضي التي تحتلها كل منهما واستغلال موارده الطبيعية.

ومن الصعب في حالة الصحراويين والفلسطينيين التفكير في مسألة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم ومسألة تقرير المصير وكأنهما أمران منفصلان تماماً لا يقوم أحدهما إلا بانتفاء الآخر. بل يجب أن ينظر إلى هذين الأمرين على أنهما جزء من خطر سياسي واسع يجمع بين المفهومين ويرتكز ارتكازاً راسخاً على مبادئ القانون الدولي.

«البرم» والأسوار والحدود

تنقسم الصحراء الغربية إلى قسمين يفصلهما «برم» مغربي طويلاً بامتداد ٩٠٠ ميل، وهو سور دفاعي يمتد من الركن الشمالي الشرقي للصحراء الغربية إلى جنوبها الغربي قرب الحدود المغربية. وقد تم بناؤه في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، بناء على ما أشار به أرييل شارون على الملك الحسن الثاني، والبرم مبني بالتراب ومحصن بالجند والأنغام المضادة للأفراد والذبابات ومزود بالخدائد وأجهزة كشف الحركة. ومن المقدر أن المغرب زرع حوله ما يتراوح بين مليون وملوني لغم أرضي. واليوم يعمل شارون على بناء سور مماثل له سوف يبتلع بعض بقاع الأراضي الفلسطينية التي تدخل قاترنا ضمن الضفة الغربية، وسيكون هذا الجدار بدوره محصناً بالأسوار المكهربة والضائقة وأجهزة كشف الحركة.

وهكذا وعلى مدى ٢٧ عاماً عاش الصحراويون منفصلين عن أقاربهم وجيرانهم، بعضهم تحت الاحتلال المغربي والبعث الآخر منهم في الولايات الواقعة في الجزائر وموريتانيا وفي أماكن أخرى. والفلسطينيون يشبهونهم في ذلك أيضاً حيث أنهم لم يروا أقاربهم منذ عدة عقود. وقد التقى في لبنان بأحد اللاجئين الذي اعتاد الذهاب إلى السور الحدودي الجنوبي لينظر من خلاله عسى أن يفتلس نظرة إلى قريته الأصلية عبر الحدود. وعندما لا يصل نظاره

إليها فإنه يتطلع إلى نسمة هواء تهب عليه من أرض وطنه.

إن الأسوار التي يقيمها المحتلون ليست إلا دليلاً على ثقافة الخوف فهي بُنيت خصيصاً لأن المحتل يترك أن السكان الشرعيين يعارضون احتلاله أرشهم، والمسألة ليست بإعزاضهم وقت حتى يجد السكان المعاصرون والسجناء طريقاً للتطلع على الحواجز. لذلك يجب على السلطات المحتلة أن تستقي العبرة من التاريخ، وأن تعي أن الأسوار لا تصمد أمام نضال الشعوب من أجل الحرية، فهي يدركون التناقض والمبث الكامن في التفاوض على السلام في نفس الوقت الذي يشهدون فيه الأسوار؟

خاتمة

يجب على العالم العربي أن يهب لتصدرة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأن يتعلم من نجاح التجارب الديمقراطية وتجارب بناء المؤسسات المدنية التي مر بها هذا الشعب الصغير القادر على التكيف مع الظروف الصعبة. فلو استفحل الصراعان الصحراوي والفلسطيني لأصبحا خطراً يهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. وقد آن الأوان لكسر صمت الرمال، ولا بد أن نسمع اليوم أصواتاً عربية عالية تدعو إلى تطبيق القانون الدولي في كل مكان، ووضوح لدخالات من القوة التي تجرد بها سياسات الاحتلال الشعوب المحتلة من حقها في تقرير المصير والموعة.

رندة فرح، قسم الأنثروبولوجيا بجامعة ويسترن أونتاريو.

عنوان الموقع على الإنترنت:

www.ssc.uwo.ca/anthropology/farah

عنوان البريد الإلكتروني:

rfarah2@uwo.ca

أحد المقالات مأخوذة من مشروع بحثي موسع فيه الدكتور د. رندة فرح، من مركز دراسات اللاجئين، البعثة الأساسية. وتشكر الكاتبة الضيف الصحراوي بفرحهم من شافوا فيها الرأي وحكوا من تعاريفهم التي ساهمتها على كتبه هذه المقالة.

أشمل مصدر على الإنترنت وأكثرها انتشاراً في تحديث المعلومات الخاصة بالصحراء الغربية «جمعية استفتاء الصحراء الغربية»

www.anso.org/index.htm

وهناك روابط إلكترونية أخرى خاصة بالقضية الصحراوية على موقع «شجرة الهجرة القسرية» من المدون الأتي

www.fmrview.org/4DWSahara.htm

١ عنوان موقع الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية على الإنترنت www.anso.org/03-03.htm

٢ عنوان موقع «شجرة الهجرة القسرية» من المدون الأتي للإشارة على الاستفتاء www.anso.org/Depts/missio.htm

DPKO/Missions/minuno/body_minuno.htm

«الملفات المغلقة» في طي النسيان: النازحون السودانيون في عشوائيات القاهرة

بقلم: بسكال غزاله



عملات اللاجئين في منطقة الكيلو ٤ بالقاهرة

يبيقي سائقو الأتوبيسات محركاتهم دائرة بينما ينتظرون في آخر الطريق السريع المؤدي إلى القاهرة. دخان العوادم يتراقص من حولهم، وياعة الفاكهة يقومون بلامبالاة على كومات من النشار العفنة المغضنة التي يعمونها من ضوء الشمس المبهر بمظلات بالية. فتاة سودانية صغيرة تمر متتائلة أمام الباعة في الطريق الصاعد إلى الكيلو ٥، ٤. مياه الصرف تتقاطر من أعلى التل لأسفله، والفتاة تحمل أخاها الصغير على جانبها، الأمر الذي يزيد من مشقة الدرب الصاعد.

تقع منطقة الكيلو ٥، ٤ في طي النسيان على مشارف القاهرة. على مسيرة ساعة أو أكثر من قلب المدينة عبر المرور الكثيف، وتشير كلمة «أريمة ونصف» إلى بعدها بالكيلومترات عن بداية طريق القاهرة السويس. لكن معظم ساكنيها يعرفونها باسم «عزبة الهجانة»، حيث كان الهجانة هم أول من أقاموا فيها.

وقد وفد السودانيون الذين أخرجتهم الحرب أو الفقر من ديارهم ليملاؤا المنطقة، بتوجيه من أقاربهم أو موافاتهم الذين ينتظرون القادمين الجدد من الجنوب في محطة السكة الحديد الرئيسية في قلب القاهرة. واليوم يترقب اللاجئين نتائج المفاوضات التي يتوقع أن تضع حداً للحرب الأهلية التي دامت ١٩ عاماً في السودان، لكن القليلين منهم يأملون أن تؤدي المساعدات إلى إحداث أي تغيير يذكر في أحوالهم.

خارج حدود المدينة

يعيش السودانيون النازحون، خصوصاً المسيحيون الأفارقة السود الذين أتوا من جنوب السودان الذي مرزقه الحرب، في أحياء عديدة في العاصمة المصرية، لكن الكيلو ٥، ٤ من الأماكن القليلة التي يتجمعون فيها بأعداد كبيرة بحيث تكون لهم صورة مختلفة كجالية متميزة. ومعظم اللاجئين هنا فقراء، وليس لديهم أمل كبير في مغادرة

القاهرة. أما آمالهم في الحياة فيها فهي محدودة جداً.

عندما جاء أول قاطني منطقة الكيلو ٥، ٤، أقاموا لهم بيوتاً على أراضٍ مملوكة للجيش، وبعد ٢٠ عاماً أصبحوا يملكون هذه المساكن بوضع اليد، واعترفت الحكومة بالمنطقة بحكم الأمر الواقع عن طريق إدراج أكبر عدد يمكن إحصاؤه من قاطنيها في التعداد

السكاني، ومد خطاً أتوبيسات على مقربة منها. وقد ظلت إمدادات المياه والكهرباء متعقدة حتى منتصف التسعينيات. ومنذ أن دخلت لا تزال تشوبها الصوب حتى الآن. ولكن هذا الوضع الهامشي يتيح مزايا معينة للقباس، فالإيجارات تبلغ نصف أو ثلث الإيجارات في أي مكان آخر في القاهرة، على الرغم من أنها ليست في متناول أفقر الفقراء إلا إذا تكسب أريمة أو أكثر منهم في عرعتين

مزدحمين، أو إذا تبادلوا دفع الإيجار حسب العمل المؤقت الذي يشغلون به من آن لآخر.

عد الرؤوس

بيد أنه ليس من المعروف على التحديد عدد الفارين من السودان الذين ينتهي بهم الحال في القاهرة. وقد يصل عدد السكان المحتملين من المصريين والسودانيين في الكيلو ٥، ٤ إلى نحو المليون. وقد سجلت الحكومة المصرية بأن هناك ما يقرب من خمسة ملايين نازح سوداني يعيشون الآن في القاهرة فنتير عمومًا مبالغ. وقد سجلت إرسالية الإغاثة المشتركة، وهي ائتلاف من عدة كائس يعمل لتقديم النازحين الأفارقة في القاهرة منذ أوائل التسعينات، وصول ثمانية آلاف سوداني جديد في عام ٢٠٠٠. وهناك حوالي مئة ألف لاجئ سوداني مسجلين في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة، يمثلون ٦٨ المائة من تداد اللاجئين غير الفلسطينيين المعترف بهم في مصر.

ومهما كثر عدد السودانيون، خصوصاً الجنوبيين، فإن المين لا تخلفهم في شوارع المدينة بقمائم الطويلة وبشرتهم الأشد سمره من بشرة المصريين الذين يقفون إلى جوارهم على محطات الأوتوبوس، فالتساءل الأكبر سناً بينهم يرتد بين الأزياء الأفريقية الزاهية الألوان، والرجال يرتدون البطلونات الداكنة والقمصان البيضاء، أما قبعات المراقبون فيرتدون قبعات البسبول وبطلونات جينز واسمة تحت الوسم، والقضاة يرتدون البطلونات الضيقة والعي التي يسمح لها زئين.

وإذا كان الأصل العرقي والزي عاملين يستعلمان لإبراز هوية السودانيون في القاهرة، فإن البطالة المفروضة على هؤلاء النازحين تجعلهم هدفًا سهلاً للعداء الذي قد يصيبهم من جانب مضيقهم. فنظرًا لضرورة حصول غير المصريين على تصريح عمل، وهو ما يكاد يكون مستحيلًا على من لا يتبع شركة أجنبية، فإن الكثيرين من السودانيون لا يجدون وظيفة. ولهذا فلهذه وقت فراغ كبير ومال قليل لا يكفي لشراء ما يلزم من طعام لأسرهم، فيشعرون أنهم في مأزق حرج. أما من يجد منهم معلًا بتمترسه نوعية جديدة من المشاكل التي يثيرها المجتمع المضيق، فتساءل اللائي يعملن خادما لتنظيف البيوت والطهو ورعاية الأطفال لدى الأسر المصرية الغنية يقلن إن مخدموهم يمنعونهن الأجر شهرًا بعد الشهر، وإذا اشكين، فإن مخدموهم يهددون بالاتصال بالشرطة. أما الرجال فيقومون بأعمال متواضعة في المكاتب أو يعملون في المطاعم ومحال الكوفي شوب، الرفيعة، وهم عادة لا

يشعرون، ولكن عندما يناديهم زملاؤهم بقولهم «يا سمارة» فتقر ثورهم عن ابتسامه تتم عن شعورهم بالاستياء.

مسائل عرقية

وقعت في القاهرة حوادث عديدة أدت إلى إثارة الإحساس المنتشر بين اللاجئين والعديد ممن يعملون لديهم بأن المصريين عصبون تجاه الأفارقة السود، منها مثلا مشاجرة على قارة الطريق طلبت استدعاء شرطة مكافحة الشغب لفضها. وفي مدرسة مينة في الكيلو ٥، ٤ بمبادرة من كتيبة القلب المقدس تجمع النازحون ليحكي كل منهم قصته، فقالت امرأة منهم: «أطفالنا ضائعون هنا، فالمجتمع يرفضهم بسبب لونهم وبلايسهم، ويطردهم من المحلات التجارية. أنهم لا يجدون الراحة إلا هنا وسط أقرانهم من بني جلدتهم»، ويقرر مارك بيتيت، منسق برنامج إرسالية الإغاثة المشتركة، أن الأفارقة السود في المجتمع المصري عليهم أن يتعاملوا مع نوعين من

المشكلات، أولا باعتبارهم سودا (كلمة) ازدادت ذكوة البشرة قلت احتمالات تقبل المجتمع لهم، وثانياً باعتبارهم أجانب فرضتهم معدومة للانتماء بالخدمات المتاحة، وهو الوضع الذي يزداد تعقيداً بسبب افتقارهم إلى اللغة الثقافية واللغوية. وقد نمت المصرية المصرية مع عودة العمالة المصرية من الخليج بسبب منافسة العمالة الأجنبية الأكثر مهارة هناك، لتجد أنها معرضة هنا لمنافسة السودانيون الذين حصلوا على قسط أوفر من التعليم، ويتكلمون عدة لغات.

وتلاحظ أنيتا فيبوس، المديرة السابقة لبرنامج دراسات الهجرة القسرية واللجوء بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن معنة اللاجئين السودانيون ليست إلا عرضاً من أعراض النشل المام في «التعامل مع واقع التنشيد الثقافي في مصر، فلا الدولة ولا الإعلام ولا المجتمع بمسفة عامة يترفع بحق الأجانب في الحصول على الخدمات الأساسية، ومهما كانت الموارد المتاحة للنازحين محدودة، فهناك مبرر واقعي للاعتناء بين جيرانهم المصريين. فعند وقت قريب كانت مجموعة من الزائرين تزور الكيلو ٥، ٤، وتعرض في الأحوال المتركة أمام ورش السيارات الممتدة على طول أحد الطرق التي تصل إلى قلب المدينة، فتسالم ميكانيكي مصري: «هل أنتم لرتونا؟» فرد آخر إتهم الأجانب مرة أخرى، لا يد أنهم

يريدون السودانيون. فهيات أن تال منهم شيئاً بكل تأكيد..

ومما يريد من إحساس اللاجئين بالغربة، ويؤدي إلى تفاقم العداء الكامن في نفس المجتمع المضيق، أن حوالي ٣٠ في المائة منهم شباب أعزب لا يقدرون على مواصلة تعليمهم ولا على الحصول على عمل. فالسودانيون عليهم التكيف مع الصعوبات التي تواجه الشباب عمومًا في مصر حيث تؤدي البطالة والقرصن المحدودة إلى تنامي الشعور بالاستياء في ما يشبه المبرجل، وحيث تسارع قوات الأمن بإلقاء اللوم على جماعات الأحداث اللاهين عند وقوع حوادث تخريب. كما يمكن أن تؤدي التطورات السياسية على نطاق واسع إلى الانقراض على من تعلمهم عيشهم الرسمية - أو عدم تمتعهم بهوية رسمية - مشتبهاً فيهم بصورة تلقائية. فتجد طلاب الجامعة الفلسطينية في القاهرة مطالب بتمرسو القشتيت عليهم في بيوتهم أو للاحتجاز من آن لآخر، كما يلعب الإعلام دوراً في جعل اللاجئين كبش فداء لتجار

هناك أعداد لا نعرف كم تبلغ موجودة في السجون المصرية تنتظر أن يلاحظ أحد اختفاءها

المخدرات وأهل الدعارة والسكران والمغتصبين.

وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ٢٠٠ شخص سنوياً يقبض عليهم لعدم حملهم تصاريح إقامة. وإذا كانت الإعادة القسرية إلى الوطن لا تزال محدودة إلى أقصى حد، فهناك أعداد لا نعرف كم تبلغ موجودة في السجون المصرية تنتظر أن يلاحظ أحد اختفاءها. وهناك آخرون هاربين من السلطات، ما يعرف أحد أين هم، وتصور على الأسملة بين السودانيون النازحين قصص مرعبة عن تعذيب الخادما والقتل وسرقة الأعضاء، الأمر الذي يزيد من إحساسهم بالخوف والفرية وعدم الأمان.

الاعتراف باللاجئين

اختطف جنود الحكومة السودانية ويسلون في عام ١٩٨٧، وكان عمره آنذاك ١٥ عاماً، وبعد أن شقوا أدام أخوه إلى معسكر للتدريب وأعطوه سلاحاً، ولكنه نجح بطريقة ما في الفرار وشق طريقه إلى الخرطوم، وعمل في جمعية الشبان المسيحيين ثم اتجه بعد ذلك إلى القاهرة. ولما كان يعرف القراء والمكاتب، بالبرقية فقد تمكن من العثور على عمل متواضع في أحد المكاتب، ثم تقدم إلى مفوضية شؤون اللاجئين يطلب للحصول على وضع اللاجئ، لكن طلبه رفض، ويلخص ويسلون تجربته في عبارة من كلمتين

الواقع؛ فثابت روياتهم غير مقبولة وترفض مطالبتهم، كما تشير هاريل-بوند أيضاً إلى وقائع اختلفت فيها شهادات مغفلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعريف المفوضية لللاجئ، وهو التعريف الذي يترتب بأنه مفيد، لا ينطبق على الكثيرين من طالبي اللجوء الذين قضوا شهوراً أو حتى سنوات في مخيمات التارحين الداخليين في الخرطوم أو أم درمان قبل مجيئهم إلى القاهرة، ويسأل كوشنيل هل يمكن أن يتحركون قديماً إنهم يفضلون الوضع غير القانوني للحياة في الكيلو ٥، ٤ على الحياة في عشوائيات الخرطوم، فلا أحد يجبرهم على المجيء إلى هنا، ولديار هاريل-بوند بالرد على هذا السؤال يقول: «إن هؤلاء الناس ما زالوا يعيشون الاضطهاد الفعلي في البلدان التي فروا منها».

خاتمة

في وسط البرؤس المخيم على الكيلو ٥، ٤ يعيش التارحون مرتقبين، وهم يحاولون أن يتذكروا معنى الحياة، ولديار هاريل-بوند في الماضي، فتقول امرأة بمدرسة القلب المقدس: «إننا لسنا قراء، ويجب ألا يظنوا أننا لم تكن نملك شيئاً، ولكننا قدنا كل شيء، أرضنا وموسيقانا وأغانينا».

وكثيراً ما يشعر التارحون بأن أهمهم الوحيد هو الاعتماد على الذات. لذلك ففي عام ٢٠٠٠ شكلت مجموعة صغيرة منهم لجنة لحل المشاكل بدأت بمساعدة أطباء نفسيين ومعلمين وعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية في الممرورين والأجانب، في تدريب الطوعيين الذين تجتهدهم أساساً من بين أصعب الملفات المغلفة، الذين رفضت المفوضية طلباتهم للحصول على اللجوء، ويقول منسق المنظمة في الكيلو ٥، ٤ ما إن تعرف أن أحداً إن يساعدك حتى تبدأ تتعلم أن تساعد نفسك بنفسك.

يسكال فزاة تدرس للحصول على الدكتوراه بكلية الدراسات العليا والعلوم الاجتماعية في باريس، وتعمل صحفية حرة في القاهرة. عنوان البريد الإلكتروني: ghazaleh@fink.net

شترت نسخة مطبوعة من هذه المقالة في عدد شباط ٢٠٠٢ من مجلد ليمب-ريور، ص ٢٢٥. تم إيراد من المعلومات يرجى الرجوع للموقع التالي: www.merip.org

١ لمرود من المعلومات عن جهود المنظمة الدولية للإنقاذ المشتركة، انظر www.geocities.com/jmcairo/aboutUs.html

انظر أيضاً تقرير مايكل كاي بيسوان، «توهم إجراءات ومع الحصول على وضع اللاجئين»، فيقول إنهم في القاهرة www.aucwp.edu.eg من لمرود academic/fms/Reports/reports.html

المطوية المهرقة التي قد تمتد إلى ما لا نهاية أمام طالبي اللجوء في مصر، تقول هاريل-بوند إن إيران التي يوجد بها أربعة ملايين لاجئ «لا تطبق نظام تحديد وضع اللجوء على أساس فردي، وفي اليمن أيضاً، يترقب بالصوماليين كلاجئين دون قيد أو شرط».

ويبلغ إجمالي عدد القضايا المغلفة لدى مفوضية شؤون اللاجئين أكثر من ١٧ ألف حالة، ولذلك يبدو أن المفوضية تحمل عبئاً أكبر من طاقتها وأن الجهود التي تبذلها لا تصل إلى الحد الضروري من العمل المطلوب. وترى هاريل-بوند أن المفوضية تتفق «وقتنا أكثر مما ينبغي على إعادة التوطين»، ولا تتفق ما يكفي للدفاع عن حقوق اللاجئين، وترى أن نظام تحديد وضع اللجوء في حد ذاته نظام قاصر، بسبب عدم اتباع التدابير التي توصي بها رئاسة المفوضية في جنيف، فمثلاً لا يتم إخطار أحد بسبب رفض طلب اللجوء بشكل يسمح بإزالة سوء الفهم بالدرجة الكافية، أو بتقديم دلائل جديدة تساعد على الاستشكال في قرار الرفض».

ويقوم هذا النظام على مقابلة شخصية حول «الحل الدائم» تهدف إلى تحديد ما إذا كان الطالب يستطيع الاندماج في الحياة في مصر. ثم يحال الملف الذي يمنح للحالة إلى سلطات الهجرة الأمريكية أو الكندية أو الأسترالية، وعندئذ لا تصبح قضية طالب اللجوء من اختصاص مفوضية شؤون اللاجئين، وتقول هاريل-بوند، التي ترى أن المفوضية يجب ألا تتفق موارد الضئيلة المخصصة لإعادة التوطين إلا على المعرضين للخطر، إن السفارات هي التي يجب أن تقوم بهذه المهمة. والأهم من ذلك، كما تقول، «ضرورة عدم قيام المفوضية بتحديد وضع اللجوء، لأنها لا تستطيع حماية اللاجئين - وتلك هي رسالتها الأصلية - وفي نفس الوقت القيام بدور القاضي والمحلف».

ويتفق كوشنيل مع هذا الرأي، ولعل هذا ما يثير الدهشة، إذ يقول: «لم يكن المقصود أن يسمح هذا المكتب على ما هو عليه الآن، فالمفوضية تمثل في مصر في إجراءات تحديد وضع اللاجئين منذ ١٩٥٤، حيث تسد الفراغ بتحديد وضع اللاجئين بدلاً من الحكومة بطبيعة الحال لأن السلطات غير مستعدة لتولي هذه المسؤولية. ولكن ليس من الطبيعي أن تتصرف المفوضية في العمل في هذا المجال».

وينمو كوشنيل بقدر من اللوم على التارحين أنفسهم فيما يتعلق ببطء معدل النجاح في الحصول على وضع اللاجئين، فيقول إنهم في محاولات التعبير عن أقصى درجات الاحتياج وينصح بعضهم بعضاً بشأن خطوات هذه العملية، فيخفقون أمراً ليس لها أصل في

بالإنجليزية يعرفها ويكرها كل اللاجئين السودانيين في القاهرة، وهي «الليف المغلق». فهذه العبارة تعبر مسر حياتهم، وتشير إلى أن حياتهم مسجلة في هوية عدم المشروعية، وتقول للطالب إن الأمل أصبح مندوماً. ومن الناحية القانونية، تمثل هذه العبارة الحد الفاصل بين طالب اللجوء والأجنبي المقدم بصفة غير شرعية، كما تشير إلى إمكانية إعادة التوطين وخطر الترحيل، ونهاية الانتظار وبداية مرحلة من عدم اليقين.

«لماذا لا يتحركون قديماً؟»

وعلى الرغم من أن مصر وقعت على كل من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الصادرة عام ١٩٦٩، فليس لديها سياسة رسمية بخصوص اللاجئين. وقد سمحت مصر لهجمات أخرى، وعلى رأسها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتولي المسؤولية عن تحديد الوضع القانوني للاجئين، وفي آخر الأمر إرجاعهم إلى موطنهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث. ويعتبر الاعتراف بوضع اللاجئين شرطاً مسبقاً لطلب اللجوء، ولكن إذا رفضت مفوضية شؤون اللاجئين الطلب والاستشكال المقدم في الرفض، وهي العملية التي قد تستغرق سنتين، فإن هذا يعني إغلاق قضية طالب اللجوء. ولكي يوفق اللاجئين الذين رفضت طلباتهم أوضاعهم يجب عليهم دفع غرامات عن الشهور التي قضوها في مصر بعد انتهاء المدة المحددة هي تأشيراتهم - إن كانوا أصلاً قد حصلوا على تأشيرات - ويجب عليهم التقدم بطلب التجديد قبل تاريخ الانتهاء بمسرة أيام. ولكن أغلبهم مذمورون، كما يقول فينست، كوشنيل بموسمية شؤون اللاجئين، «فالأخرون من أبناء الجالية يحدرون القادمون الجدد من الاتصال بالسلطات، ومن هنا يضع الناس أنفسهم في أوضاع غير قانونية، فيقومون في حيض بيبي».

ويعتبر تحديد وضع اللاجئين من التقاط التي ينور حولها الخلاف الشديد بين العاملين لخدمة التارحين، إذ إن اتفاقية ١٩٦٩ (التي تعتبر أن اللاجئين هم من نزح بسبب الحرب الأهلية أو حرب التحرير من الاستعمار، وتسمح بالاعتراف الجماعي باللاجئين لا الاعتراف الفردي بهم) تنص على قبول الأشخاص فوراً ودون قيد أو شرط كلاجئين، إذا كانوا يفرّون مباشرة من منطقة تدور فيها ربح العنصر، وتقول ياروا هاريل-بوند، المدير المتقاعد لبرنامج دراسات الهجرة العنصرية واللجوء، إن مصر بموقفها دولة موقفة على الاتفاقية يمكنها أن تمنح الاعتراف دون قيد أو شرط، ومن ثم تتهي الأمر بمرمته، وعلى التقدير من العملية

الاستعداد لمواجهة الطوارئ في جنوب أفريقيا: دروس مستفادة من تجربة الانتخابات في زيمبابوي

بقلم: هيرنان ديل فالي وتيرا بولتز

التعامل مع الطوارئ حول ملاحم الأزمة القائمة. فالوقت الرسمي لجنوب أفريقيا هو أنه لا توجد أزمة في زيمبابوي، لذلك فإن الإدارات الحكومية لا ترغب في الاعتراف بضرورة اللجوء لوضع خطط مواجهة الطوارئ. كما أن توقعات «التدفق الجماعي»، حتى لو لم تكن محددة نهائياً على المستوى الرسمي من حيث الأرقام أو الإطار الزمني، تصرف الانتباه بعيداً عن الاحتمال البديل وهو وقوع «تدفق غير منظور».

توحي الأرقام الحكومية بعدم حدوث ارتفاع كبير في عبور الحدود من زيمبابوي إلى جنوب أفريقيا، قبل الانتخابات أو بعدها. وقد استلقت هذه الأرقام للإيجاز بعدم الحاجة إلى الاستعداد أو الاستجابة من جانب جنوب أفريقيا. لكن الإحصائيات تتناقض مع المقاربات التي أجريت على المنطقة الحدودية مع زيمبابوي حيث يوجد إجماع على أن عدداً كبيراً من الزيمبابويين يهربون الحدود فعلاً بصورة غير مشروعة متجهين إلى جنوب أفريقيا. وقد لا يأخذ العبور شكلاً جماعياً. وقد لا يمر على النطاق الحدودية الرئيسية، لكنه يتم في جماعات صغيرة على طول الجبهة الباقية من الحدود، ومن ثم يظل غير منظور لسلطات جنوب أفريقيا. ومن الصعب التاكيد بصورة عملية من وجود مثل هذا التدفق الجماعي، ولكن نظراً لاستمرار توافد الأنباء من الحدود، ووجود مخاوف قوية حول مصداقية الاحتمالات الحكومية الخاصة بالهجرة من حيث كونها «منهجية»، فإن هذا السيناريو يعتبر معتمداً إلى حد كبير. وإذا كان هناك تدفق غير منظور بالفعل، فإن وجود المزيد من المهاجرين غير الشرعيين قد يولد قدر كبيراً من الضغط على النظام الاجتماعي في جنوب أفريقيا ما لم يكن هناك دعم دولي منظم أو مبادرات إنسانية منطوقة.

وعند تقييم الحاجة إلى رفع الاستعدادات اللازمة لمواجهة الطوارئ، من الضروري الأخذ في الحسبان بكل الخصائص الممثلة للأزمة الإنسانية المحتملة، ومنها سيناريو التدفق غير المنظور، حتى يمكن إعداد ما يلزم من ترتيبات للتعامل معها.

عقدت الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي في شهر مايو/ أيار ٢٠٠٢ في سياق من العنف السياسي والأزمة الاقتصادية واشتداد نقص المواد الغذائية. ومع تدهور الأوضاع وارتفاع احتمال حدوث خروج جماعي للسكان من زيمبابوي بدأت الدول المجاورة في الإعداد للتعامل مع إمكانية التدفق الجماعي للاجئين عبر حدودها.

الصحة والأشغال العامة والتعليم حسب الحاجة، وعلى الرغم من أن العنف السياسي كان منتشرًا على نطاق واسع طوال فترة الانتخابات، وأن أزمة الغذاء كانت قد بدأت تظهر، فإن المؤسسات المختصة بالتعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا لم تشرع في إعداد خطة للتأهب للطوارئ المتوقعة حتى شجعناها على ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. فتم إنشاء لجنة الأولويات المعنية باحتمالات التدفق الجماعي للاجئين بقرار من مجلس الوزراء في مطلع فبراير/شباط ٢٠٠٢ لتتسيق الاستعدادات على المستوى الوطني. وتمت دعوة المنظمات غير الحكومية المالمة والمحلية للمشاركة اعتباراً من منتصف فبراير/شباط. أي قبل الانتخابات بشهر واحد فقط، ولم تبدأ اجتماعات إعداد خطط الطوارئ على مستوى الأقاليم والبلديات إلا في أواخر فبراير/شباط.

وتم طرح خطة طوارئ محدودة وغير مكتملة في اجتماعات الأقاليم والبلديات للتخطيط للطوارئ في مرحلة متأخرة جداً. وكان ذلك في السابيع الثامن من مارس/آذار، أي قبل عطلة نهاية الأسبوع المقرر عقد الانتخابات بها بيوم واحد. فما الذي أدى إلى هذا التأخر في الاستعدادات وفضورها؟

التدفق غير المنظور

أولاً، لا يوجد اتفاق بين الجهات التي تتولى

هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها جنوب أفريقيا مثل هذا التحدي^١. فبعد ثلاثة أشهر من عملية التفتيش لمواجهة الطوارئ المتوقعة، وفي عشية الانتخابات لم تكن الاستعدادات القائمة إلا لتلبية احتياجات ألف شخص على مدى ثلاثة أيام، ولم تكن هناك وسيلة فعالة لتوفير مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي والغذاء في المخيم المزدحم في محاولة لاستقبال اللاجئين. فلو كان اللاجئون قد تدفقوا فعلاً بصورة جماعية، لكنت استجابة جنوب أفريقيا أقل مما يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

الاستعداد لمواجهة الطوارئ في حالة انتخابات زيمبابوي

يجب النظر إلى الاستعداد لتقديم المعونات الإنسانية في حالة الطوارئ على أنه جزء أساسي من الوفاء بواجب البلد في تقديم الحماية للاجئين. ومستويات المعونة التي تتفق والمعايير الدولية، وجدير بالذكر أن الإطار القانوني للاستعداد لتدفق اللاجئين في جنوب أفريقيا مستمد من قانون اللاجئين الصادر عام ١٩٩٨، الذي يتضمن جانباً يتحدث عن استقبال طلبات اللجوء وتزوير الإحصائيات لهم في حالة التدفق الجماعي (المادة ٢٥). ويعتبر صعب الهيكل المؤسسي للتعامل مع الطوارئ هو المركز الوطني لإدارة الطوارئ الذي يعمل بالتناوب مع الشرطة وقوات الدفاع وجهات الاستخبارات الوطنية وعدد من الأجهزة الحكومية الأخرى مثل

هيكل واضح لصناعة القرار

العامل الثاني الذي يعقد عملية التخطيط لمواجهة الطوارئ هو الانتقال إلى الهياكل الواضحة للقيادة وصناعة القرار. ففي القاذون الدولي يجب على الحكومة المستقبلية أن تأخذ دور القيادة في مجال توفير العملية والمساعدة في حالة تدفق اللاجئين. وفي سياق القارة الأفريقية تتمتع جنوب أفريقيا بمستوى طيب من الشروط المناسبة اللازمة لمواجهة هذا الواجب؛ فجنوب أفريقيا نفسها تتمتع بالسلام، وبها هيكل رسمي وطني لإدارة الكوارث، تمت تجربته واختباره من خلال إجراءات التدخل المحلية والإقليمية (وإن لم يتم اختبارها في حالة التدفق الجماعي للاجئين). لكن ما أعاق القيادة الحكومية في هذه الحالة كان الاعتبارات السياسية والانتقال إلى الوضع بشأن الإدارة التي يجب أن تتولى رسمياً الدور الفعلي، وتوزيع المسؤولية بين مستويات الحكومة المختلفة. ومرور دور العسكريين في إجراءات التعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا.

وتتسم الإجراءات الحكومية عند الاستعداد للطوارئ بغلبة الطابع السياسي دائماً، وهذا هو عين ما حدث في هذه الحالة. فقد أدى الانتظار إلى الإرادة السياسية اللازمة للاعتراف بالأزمة التي تتمثل في زيمبابوي إلى قيام كبار المسؤولين الحكوميين بوصف الاستعدادات بأنها تدخل في الشؤون الداخلية لدولة سيادية جارة لهم. وبأنها قد تؤدي إلى توتر في العلاقات الثنائية وفي مجتمع وكالات التنمية في جنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من أن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية تنص على أن منح اللجوء (ومن ثم الاستعداد للطوارئ) عمل "سلمي وإنساني" لا يجب اعتباره عملاً غير ودي من جانب أي دولة من الدول الأطراف، فقد تضررت الاعتبارات السياسية مع الضغوطات اللوجستية، الأمر الذي أدى إلى إحداث فراغ واضع في القيادة السياسية اللازمة للاستعداد على نحو فعال.

وقد برز هذا الفراغ على المستوى المؤسسي في صورة الخلاف حول الإدارة الحكومية التي يجب أن تتولى قيادة المسؤولية الإقليمية عن خطة الإعداد لمواجهة الطوارئ. ونتيجة لهذا التردد على المستوى الوطني تم تفويض عملية صناعة القرار إلى مستوى الأقاليم والبلديات بدون منح الصلاحيات المناسبة لهذه المستويات. ولهذا السبب أساساً تأخرت الخطة الملموسة لمواجهة الطوارئ لمدة طويلة، واقتصرت على ما يمكن تمويله من الموارد البلدية المتاحة (ألف شخص على مدى ثلاثة أيام). وجدير بالذكر أن قانون اللاجئين في جنوب أفريقيا يسمح بقدر كبير من التقدير السياسي في الجوانب الأساسية لعملية الاستعداد للطوارئ، مثل الدور المعدل للمؤسسة القيادية والعلاقات بين الدواوين الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية.

ونتيجة لذلك، فإن الانتظار إلى الإرادة السياسية والالتزام يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تعريض عملية اتخاذ القرار الفعالي في الوقت المناسب للخطر، ومن هنا نحتاج جنوب أفريقيا إلى التخلي عن

الاعتماد على التقدير السياسي ودعم النظام المستقلة والأمل التنظيمية.

وثمة أمر آخر متعلق بالقيادة وهو سيطرة القوات المسلحة على عملية التعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا. إذ كان الجيش هو الركيزة الأساسية لحروب أفريقيا في سياق عمليات الإغاثة الصحية التي وهرت الموارد المدنية لوزمبيق في عام ٢٠٠٠. كما كان استعداد الجيش من مواجهة الكوارث مسألة معقدة في ظل نظام الفصل العنصري. وبطراً لتأخر الدور الذي تقوم به القوات المسلحة (تكونتها طرفاً أساسياً في عمليات حماية اللاجئين أو ترحيلهم)، فإن مشاركتها في عملية الاستعداد لمواجهة الطوارئ يجب أن تقتصر على ما تتمتع به من مزايا نسبية وتوافر الموارد اللازمة لتلبية أدوار محددة ومحدودة في سياق الخطة التي تديرها الجهات المدنية. ويلاحظ أن الفكرة واسعة الانتشار - سواء بين مسؤولي الحكم في الأقاليم ومسؤولي قوات الدفاع - التي تقول بأن كل الزيمبابويين ليسوا إلا "انتهازيين"، يستغلون ظروف الأزمة للاستعداد على فرص للعمل في جنوب أفريقيا تضاربت في هذه الحالة مع الحق المشروع في الحماية.

وهناك مسألة أخيرة مهمة أدت إلى تعقيد عملية صنع القرار في وقت مبكر وهي الانتظار إلى الموارد اللازمة لتمويل الاستعدادات الخاصة بالطوارئ. فبلى الرغم من أن تمويل التعامل مع الطوارئ وارد بنص العديد من القوانين ومناخ من مخصصات المصانيق المختلفة، فإن صرف التمويل يتوقف على الإعلان بصورة رسمية عن وقوع ظرف طارئ. ولذلك

طالع من الصور من جنوب أفريقيا
الاصابة قرب تشيواي
زيمبابوي





التي لا تستطيع الحكومة تغطيتها.

ومع الأسف أن التكامل لم يتحقق بين هذه الجهود وبين خطة الإعداد لمواجهة الطوارئ التي تديرها الحكومة، حيث اعتبرت بعض الأجهزة الحكومية أن الوكالات الدولية نوع من الآليات التي لا يمكن أن تقتل، فتوقفت أنها لن تدع الموقف يتدهور فأدرجتها في التخطيط وتبادل المعلومات على أساس الاستعانة بها متى ظهرت حاجة معينة للاستفادة من خبراتها فحسب، أما من وجهة نظر هيئات المونات الإنسانية الدولية، فإن التركيز في الغالب يقع على مواقف الأزمات حيث تكون الدول ضحيمة بصورة استثنائية، أو في موقف بالغ الصعق أو عندما تكثف فعلاً عن مباشرة وظائفها تماماً. وحيث أن هذه المصطلح لا تطبق مطلقاً على جنوب أفريقيا فإن معظم المنظمات الدولية ترى الوافع إلى أن تركز للجهات المانحة الحاجة إلى إتقان الموارد للتدخل في هذه الحالة.

توصيات

تصف تقارير الوكالات الدولية الحالة المريعة اللازمة المرتبطة ومدى تسويقها في منطقة جنوبي القارة الأفريقية. وتشير التقديرات على أرض الواقع إلى أن حوالي ١٢.٨ مليون شخص في المنطقة معرضون لموقف اللجوء، وأن حوالي نصف

يحب التعامل معها من خلال الإعداد لمواجهة الطوارئ. ولا يعني ذلك أن الدعوة للمتخصصة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية يجب أن تقع من أنشطتها وزوايا الرؤية التي تتبناها، ولكنه يعني أن كل من يفهم الأمر يجب أن يعملوا على إشراك المنظمات غير الحكومية في شبكة الاستعداد للطوارئ، على أن يتم اختيار هذه المنظمات من

المنظمات المتعددة بقدر أكبر من الضربات والقدرة الموجهة نحو الخدمات وتحقيق الرفاهية.

وكان الدور الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية المعنية بالمعونات الإنسانية (المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة اغنيوا الأطفال بالمملكة المتحدة ومنظمة أوكسفام واللجنة الدولية للصليب الأحمر المنظمة اليسوعية لخدمة اللاجئين) هو نقل خبرات التعامل مع الطوارئ إلى الجهات المعنية في جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى إعادة الخبراء وتقديم المواد المعلوماتية، خصصت العديد من الوكالات الدولية بعض الموارد المحدودة ضماناً لتوفير إمدادات الطوارئ، إلا أن الجهات الدولية العاملة في حقل المعونات الإنسانية أوضحت أنها ترى إسهامها في هذا الصدد على أنه دعم إضافي فحسب في المناطق

فإن الإدارات الحكومية، وخصوصاً على مستوى الأقاليم والبلديات، تصوم عن الإنفاق على عملية الاستعداد ما لم تتلق تأكيداً بأنها مستشتر. هذه الأموال الأمر الذي أبطأ عملية الاستعدادات المادية الفعلية وحد من نطاقها.

التسيق الفعّال

تؤكد الكتابات السابقة حول الاستعداد لمواجهة الكوارث والتعامل معها على ضرورة التعاون السلس بين الجهات المعنية. وفي حالة جنوب أفريقيا، تشكل العلاقات بين الجهات المعنية بمرات يجمع بين أمرين متلازمين، هما المرونة الدولية التي أدت إلى قلة الوعي والصرعة فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي وقانون اللجوء الدولي، والصراع الوطني الداخلي الذي أدى إلى بذر بذور الارتباك بين الحكومة والجهات المعنية غير الحكومية.

ونظراً لأن المنظمات غير الحكومية المحلية تقتصر عموماً على الخبرة الإحرائية اللازمة للتعامل مع الأزمات الإنسانية، فإن دورها في الاستعداد للطوارئ يقتصر إلى حد كبير على الملاحظة والرصد. وقد تم تنفيذ هذا الدور في مراحل التخطيط الوطنية على مستوى الأقاليم وفي إنشاء عجلة نهاية الأسبوع التي عقدت فيها الانتخابات فعلاً، وفي الأسابيع التالية على المنفذ الحدودي، واتسم الرصد بالفعالية الواضحة في المجالات التي درجت المنظمات غير الحكومية على العمل بها (مثل الدعم القانوني لطالبي اللجوء، وتقديم المعلومات إلى مسؤولي الحكومة ومسؤولي الحدود، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات حكومية)، لكنه لم يتم بصورة منتظمة في الجوانب المتعلقة تصديداً بالتدفق الجماعي، لعدم توافر الموارد المالية والبشرية الكافية لرصد الإجراءات الحكومية الفعلية على امتداد الحدود فيما وراء المعبر الحدودي

المنظمات غير الحكومية المحلية تقتصر عموماً إلى الخبرة الإحرائية اللازمة للتعامل مع الأزمات الإنسانية

الرئيسي المعروف باسم «بيتريرج». وقد أعربت كل المنظمات غير الحكومية التي أحرمت معها مقابلات عن أنها ليس لديها الخبرة الكافية ولا الموارد أو الخطط اللازمة للاستعداد لمواجهة مثل هذه الأزمة الطارئة، ولذلك فإن الإجراءات الفعالة المعدة على سبيل الاحتياط تأخذ أساساً شكل توفير المترجمين والمتطوعين للتسجيل والتوزيع في المعيم المخطط، وكل هذه الموارد لم يستمد منها في آخر الأمر.

وترجع بعض القيود الإجرائية إلى شدة تركيز المنظمات غير الحكومية على الحقوق القانونية للاجئين. وهذا بلا شك موضوع هام، إلا أنه جزء صغير من السياق الأوسع لموقف الأزمة التي

السكان المعرضين للخطر يعيشون في زيمبابوي، وفي هذا السياق، من المؤسف ومن المتفاخر أن تتطوع عملية الاستعداد في جنوب أفريقيا لبضعة أسابيع بعد الانتخابات على أساس أن «شيئاً لم يحدث».

ولذلك يجب على الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية تركيز الجهد على جمع مزيد من المعلومات عن تدفق اللاجئين بصورة غير شرعية عبر الحدود، وذلك استكمالاً للإحصائيات الرسمية للتعرف على ما إذا كان هناك نزوح كبير ناجم عن المجاعة باتجاه جنوب أفريقيا. كما يجب على قوات دفاع جنوب أفريقيا أن تسهم في هذه الجهود بالكشف عن إحصائياتها الرسمية للمساعدة على رصد حركة عبور الحدود مع اشتداد آثار المجاعة. كما يجب

من حيث الاستعداد لمواجهة الطوارئ، وجدير بالذكر أن جنوب أفريقيا تتمتع بإمكانات كبيرة توصلها لأن تتخذ مكانة رائدة في التعامل مع الطوارئ على مستوى راق في هذا المنعطف من القارة الأفريقية. ويجب على الجهات المانحة دعم الوكالات الدولية التي تعمل لبناء هذا النظام، بالإضافة إلى حكومة جنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية المحلية المشاركة في هيكل الاستعداد لمواجهة الطوارئ.

أما مفوضية شؤون اللاجئين فمن خلال قسم الاستعداد لمواجهة الطوارئ والتعامل معها، فلهذا أن تتخذ مبادرة توفير أدوات الإدارة العملية والتدريب على إدارة الأزمات للمنظمات غير الحكومية المحلية المهتمة بهذا الأمر، إلى جانب المستلزمات المالية اللازمة لإجراء

هناك احتياجات أساسية متعلقة ببناء القدرات عند حكومة جنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية

دراسة احتمال التدفق غير المتوقع دراسة جادة، وإجراء ما يلزم من بحث للتأكد من هذا الاحتمال وإعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة. وفي هذا السياق يجب إعادة النظر في سياسة استمرار تدفق المهاجرين بين الشريحيين من أبناء زيمبابوي، وفي الوقت نفسه إعداد الترتيبات اللازمة لاستقبال النصباء لوضع طوارئ ناجم عن المجاعة إلى حد كبير. وعلى الرغم من عدم حدوث تدفق جماعي، فمن الضروري أن يتحتم الأفرار بالحماية والمساعدة على أساس احتياجهم إليها، وبصرف النظر عن حجم التدفق الفعلي.

وفما يتعلق بتحسين القيادة والتنسيق والقدرات اللازمة للتعامل مع الطوارئ، يجب أن يكون هناك مزيد من الاتصالات المنتظمة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن الاستعداد لمواجهة الكوارث، وذلك لرفع مستوى التكامل المتبادل بينها. وقد تم تمرير مشروع قانون جديد لإدارة الكوارث بعد انتخابات زيمبابوي، الأمر الذي يعتبر فرصة سانحة لوضع إطار وطني عملي لإدارة الكوارث يؤدي إلى تعزيز التقسيم الواضح للمسؤوليات بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، لضمان التمثل من المسؤوليات، كما يؤكد على الحاجة إلى وجود الخبرة في مجال المساعدات الإنسانية لدى الأفراد المكنين بمسؤولية التعامل مع الطوارئ في كل إدارة من الإدارات. ويجب أن يقوم المجتمع المدني بدور نشط في وضع التوصيات لإدراجها في هذا الإطار الوليد.

وعلى الجهات الدولية المانحة أن تعترف بأنه على الرغم من وجود الاقتصاد متقدم نسبياً وبنية أساسية حكومية متطورة نسبياً فهناك احتياجات أساسية متعلقة ببناء القدرات عند حكومة جنوب أفريقيا والمنظمات غير الحكومية

القارة الأفريقية، وتلقى حالة جنوب أفريقيا الضوء على ضرورة دعم مناهج تقييم المخاطر من خلال المشاركة والتكامل في عملية جمع المعلومات، ومراجعة إجراءات صناعة القرارات الخاصة بالطوارئ، وتيسير التسليم القيادي وتحديد التماثل المالية للاستعداد التتويجي، ووضع نظم الاتصالات منتهية من جميع الجهات المعنية (الحكومية وغير الحكومية) والعمل على تقوية روح التألف والثقة والتعاون السلس.

وحيث أن جنوب أفريقيا شريك رئيسي في المنطقة، فإن الميزات النسبية التي تتمتع بها يجب استغلالها لإعداد للاستجابة الفعالة للأزمة الحالية في جنوبي القارة الأفريقية. فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة للتعامل مع الأزمة في زيمبابوي، من إرسال شحنات الحبوب إلى التحركات الدبلوماسية، فمن الواضح أن القطاع الأكبر من السكان لا يزال عرضة لانتشار الجوع وسوء التغذية؛ ومن ثم، فإن عدم وجود خطة للتعامل مع النزوح الطارئ الناجم عن المجاعة المحتملة يعد خطيراً. يجب

الاستفادة من هذه الدروس لوضع أسلوب متكامل للتعامل مع احتمالات الأزمة استناداً إلى استراتيجية مشتركة بين حكومة جنوب أفريقيا والجهات الدولية والمجتمع المدني.

هيران دي فاني ويتيرا بولتزر برنامج بحث اللاجئين بجامعة ويتواترسراند
www.wits.ac.za/rp
البريد الإلكتروني: witsrp@co.za

نشرة الاستعداد للطوارئ التي يصدرها برنامج بحث اللاجئين بجامعة ويتواترسراند تربط بين المنظمات العاملة في مواجهة الطوارئ في جنوبي القاري الأفريقية، للاشتراك في النشرة يرجى مخاطبة العنوان التالي بالبريد الإلكتروني: witsrp@web.co.za، مع كتابة عبارة "Subscribe Zimbabwe newsletter"، في خانة الموضوع.

هذه المقالة مضمون لتقرير طويل موجود على الموقع التالي على الإنترنت
www.wits.ac.za/rp/emergency-preparedness.html
يشكر المؤلفان الاتحاد الإفريقي لشؤون اللاجئين ومؤسسة جون الإنسب ومؤسسة فريد على الدعم الذي قدموه لهذا، ويلاحظ أن كل الأراء المعبر عنها هي من هذه المقالة وليس كاتبتها فقط.

١. على الرغم من أن جنوب أفريقيا بحاجة لمزيد من دورها صراحتاً، فقد تمتد دورها، ولكن نظام التمويل المصري طرقها في أفكارهم، فقد تمتد بحث تقديم جماعي لللاجئين مرة أخرى فقط إلى أراضي جنوب أفريقيا في التاريخ الحديث. لكن هذا التدفق لتدريسهم في التعدادات من أجل التوزيع لم يعد محتملاً مع زعماء التغيير التبريد من حكومة المجلس العسكري. أما في حال، فقد تم استئصال ١٠٠٠٠ لاجئ من على الحكومة المتحدة في حزام كورنو ولوسو، ولكن في واقع الحال، لا شيء مما عمل في زيمبابوي، لا شيء. إن زيمبابويها هي مؤسسة جنوب أفريقيا، من الإصرار للاعداد ومعد يد تدور لهم

التدريب وتعمية المهارات بشكل مكثف، مع التركيز بشكل قوي على المبررات النسبية المسطحات النوعية. وبالإضافة إلى تقديم المساعدات داخل زيمبابوي، يجب أن توصل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية العمل في جنوب أفريقيا لوضع ترتيبات المشاركة مع المنظمات المحلية غير الحكومية التي تعمل قرب الحدود الزيمبابوية ضماناً لوجود ترتيبات احتياطية يمكن الانجاء إليها في سويقات قليلة للتعامل مع الطوارئ الوشيكية والفعلية.

كما يجب تجديد المنظمات المحلية المعنية الحكومية التي تتولى توفير الخدمات (المياه والصرف الصحي) ورعاية الأطفال والتعليم وتوزيع المواد الغذائية وبناء مقار الجوع، التي قد لا تكون لديها خبرة في التعامل مع الطوارئ، ولكن لديها مهارات فنية يمكن الاستفادة بها لخدمة هذا الغرض، ويجب توفير التدريب الخاص بالتعاون مع الطوارئ لهذه المنظمات، وإدخالها في حقل الاتصال والتعاون مع هيكل الاستعداد للطوارئ.

وأخيراً يجب تبادل المعلومات على المستوى الإقليمي مع الوكالات الأخرى في حقل التنمية في جنوبي القارة الأفريقية، ومع البلدان المانحة بصورة مستمرة، مع وضع استراتيجية منسقة للتعامل مع الطوارئ. ومن الضروري إدراج المتاح والمبادئ الإقليمية والدولية للمشاركة في تحمل الأعباء في هذه الاستراتيجية.

إلى الأمام

إن إدراج الدروس المستفادة من انتخابات زيمبابوي ٢٠٠٢ يمكن أن يفصح مجالا جديدا للاستعداد للطوارئ ومنع الصراعات في جنوبي

* في تقرير من مجموعة المصنفين وصفاً ما يحفل بعض للاعدادات، فالمصنف الجوع لا لا يتورط، تدور على قدره المصنفات لفرق الدفاع الوطني بجنوب أفريقيا أكثر من التفتتت حتى تصاب عبر الحدود

حماية النازحين الداخليين في أنغولا: هل فقدنا الزخم؟

بقلم: كاميا كارفالو

فوات حكومة أنغولا،
نونا، أنغولا

ويضع معايير إعادة توطين جموع النازحين. ولهذه المعايير أهمية كبيرة لأنها تتردّد بأن المبادئ التوجيهية تصع المبادئ العامة التي تحكم معاملة النازحين الداخليين، وتؤكد أن إعادة توطين النازحين الداخليين يجب أن تكون عملية طوعية وأن تأخذ في الاعتبار ضرورة إطلاع النازحين وإشراكهم في الإجراءات الخاصة بنقلهم إلى أماكن جديدة بصفة دائمة وتخطيط الأراضي وتوزيعها.

وتتمتع أنغولا بوجود الإمكانات اللازمة لجعلها نموذجاً عالمياً رائداً في كيفية استخدام المبادئ التوجيهية كأداة لتحسين مستويات حماية النازحين الداخليين. إلا أن الواقع يخالف ذلك، لأن عدم وجود التفهيد الفعال ومشاكل الحكومة الجديدة عرقلت التقدم على هذا الصعيد.

وقد حدث تأخير كبير في إعداد مشروع القوانين الخاصة بضمان تطبيق المعايير. وتشغل هذه القوانين دور ومهام سلطات الأقاليم فيما يتعلق بإعادة توطين النازحين الداخليين وقواعد تحديد قضايا الأراضي.

وقد لاحظت المفوضية المتحدة التي وجهتها مجموعة وكالات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ إلى الجهات المانحة أن هناك دلائل مبدئية تشير إلى أن نصف برامج إعادة التوطين في أنغولا تتلف بضعاً بالمعايير. إلا أن انتهاء

تعبير «الطاقة الكامنة» هو التعبير الذي يستخدم أكثر من غيره للإشارة إلى أنغولا.

وقد كانت أنغولا من أوائل الدول التي استخدمت المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي كأساس لمن تشريعات وطنية بخصوص النازحين الداخليين. وتتوالى هذه المقالة الإطار القانوني والهياكل المؤسسية التي تضمنها أنغولا حالياً لإعادة توطين النازحين الداخليين، وتستكشف ما إذا كانت المبادئ التوجيهية تمثل وسيلة فعالة لتحسين الأوضاع التي يعيشها النازحون الداخليون في أنغولا.

التشريعات الخاصة بالنازحين الداخليين

منذ عام ٢٠٠٠ والحكومة الأنغولية تسعى إلى توفير مستويات أفضل من الحماية القانونية للنازحين الداخليين. ففي ورشة عمل عقدت في لواندا - بالتعاون بين المشروع الدولي للنازحين الداخليين ووزارة المعونات الاجتماعية وإعادة الدمج ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - تم وضع مشروع للحد الأدنى من المعايير الخاصة بالعودة وإعادة التوطين، كخطوة أولى نحو الموازنة بين السياسات الوطنية الخاصة بالنازحين الداخليين من ناحية، والمبادئ التوجيهية من ناحية أخرى.

وفي يناير/كانون الثاني صدر مرسوم حكومي يوضح مسؤوليات الدولة نحو النازحين،

تتمتع هذه المستمرة البرتغالية السابقة بظرة من النفط والماس والذهب والثروة الخصبية، مما يؤهلها لأن تصبح واحدة من أغنى البلدان في أفريقيا. ولكن بعد مرور أربعة عقود من الحرب استُمت باستخدام تكنيكات الرعب وتركت ندوباً غائرة في سياسات الأرض، أصبح الريف الأنغولي مزرعاً بالألغام في مناطق شاسعة منه. وأصبح الترويع القسري جزءاً من الحياة «العادية» لقطاع كبير من السكان الأنغوليين. ويشهد التناقض الصارخ بين ثروة أنغولا الطبيعية والفقر الفعلي فيها عندما نرى أن ما لا يقل عن ٤٠ مليون من أهلها - أي ثلث عدد السكان - معترف بهم رسمياً كنازحين داخليين.

وقد أدت وفاة جوناو سافيمبي زعيم «مونيما» (الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا) في فبراير/شباط ٢٠٠٢ إلى المبادرة بمقعد اتفاق بين الحكومة الأنغولية وجماعات المتمردين لإنهاء واحدة من أطول الحروب الأهلية في العالم. ولكن هيبات أن يقتل انتهاء الحرب من المشاكل الإنسانية التي يواجها النازحون الداخليون في أنغولا، بل إن انتهاء الحرب أبرز الواقع الفج للجنة التي يعيشونها. وتعتبر أشد التحديات العديدة التي تواجه أنغولا الآن هي إعادة دمج النازحين الداخليين في المجتمع وإعادة توطينهم.

مع الأزمات التي تتعجر في أنغولا وتؤثر على النازحين الداخليين.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فمن المهم أن نذكر أنه شريك حيوي للسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في مجال التعامل مع احتياجات النازحين الداخليين. فمن مستشاره المديين الموجودين في الأقاليم لرصد ظروف الدارجين إلى التقارير الشهرية التي يقدمونها عن الوضع الإنساني في الأقاليم الثمانية عشر جميعها، يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأولات اللازمة لتحديد ما يجري على أرض الواقع وما ينبغي عمله، ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة لوضع خطط عمل إقليمية لصالح النازحين الداخليين، وهي الخطط التي تمخضت عنها ورشات العمل الإقليمية التي حضرها العسكريون ورجال القضاء والعاملون بمكتب المحامي العام والشرطة الوطنية ووزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة المدمج ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومقرضو شؤون اللاجئين وأصحاب الشأن في المجتمع المحلي. وتستفيد هذه الفئات من التدريب على شؤون الحماية، ولذلك فقد أعدت خطة حماية مصممة من أجل النازحين الداخليين في الأقاليم التي يتصون إليها وتمت إحالتها إلى محافظي الأقاليم للتوقيع عليها. وفي يوليو/تموز ٢٠٠٢ كان ١٢ إقليمًا من أقاليم أنغولا الثمانية عشر قد وافق على الخطط الموصومة، وهذا ما يبين أن هناك بعض المحاولات لتحسين الاستجابة الوطنية لبعثة النازحين الداخليين.

كما يعتبر إنشاء مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا في أغسطس/آب ٢٠٠٢ خطوة إيجابية، خصوصاً مع تركيزها على حماية حقوق الإنسان وتمزيقها. وينبغي على إدارة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن تقوم بدور محوري في الجهود الرامية إلى تحسين مستويات الحماية للنازحين الداخليين وغيرهم من المواطنين بالتعاون مع الحكومة والسلطات المحلية لبناء القدرات والتوعية بحقوق الإنسان. وكثيراً ما يتعرض هذا النهج للانتقاد بسبب عدم توفير الحماية للأفراد بطريقة أكثر تنسيقاً، ولكنه مهم من حيث أنه يساعد على وضع معايير أفضل لحقوق الإنسان في أنغولا عموماً. وهذا ما سيكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على النازحين الداخليين، ومن ثم على زيادة احترام السلطات للمعايير.

الخطوات التالية

إن عودة النازحين الداخليين، الذين يبلغ عددهم ٧٥٠ ألفاً تقريباً، عودة تلقائية إلى مواطنهم الأصلية يعتمد على السور والقلق في آن واحد.

في يونيو/ حزيران ٢٠٠٢، والذي ينص على إنشاء لجنة وطنية لإعادة مدمج الجنود المدمجين والنازحين الداخليين. ويصف القرار دور اللجنة فيما يتعلق بالنازحين الداخليين بأنه دور تسميقي لبرامج إعادة التوطين ودور إشرافي على حماية الجماعات الفرعية. إلا أن هذه الجماعات توقفت عن الاجتماع قبل توضيح دور اللجنة. الأمر الذي أحدث فجوة في اليات الحماية في وقت حرج بالنسبة للنازحين الداخليين

الحماية المؤسسية

تقدم الحماية المؤسسية للنازحين الداخليين التي توفرها السلطات الوطنية والمنظمات الدولية من خلال شبكة معقدة من الفرق والمجموعات الفرعية. وتأتي سلطات الأقاليم والسلطات البلدية في طليعة تقديم الممنونات إلى النازحين الداخليين. وإذا كانت اللجنة الوطنية على ما يبدو قد وضعت هياكل مبنية وبدأت في اعتماد نهج شامل لتلبية احتياجات النازحين الداخليين، فإن تنفيذ البرامج في واقع الأمر تفتقره مشكلة الموارد المحدودة، وبالأخص ان التركيز على الدور الأساسي لسلطات الأقاليم كمنفذ لبرامج إعادة التوطين والمعايير يتجاهل الواقع الذي يقتصر على القدرات الحكومية الكافية في بعض الأقاليم.

وتلعب الأمم المتحدة في أنغولا دوراً حيوياً في قضايا حماية اللاجئين، باعتبارها شريكاً للسلطات المركزية وسلطات الأقاليم. ففي يوليو/تموز ٢٠٠٢ صدر تقرير ملقح عن محنة النازحين الداخليين في أنغولا، وزعم التقرير بصورة مثيرة للجدل أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، المكلف بتنسيق المساعدات الإنسانية والذي يعتبر الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالنازحين الداخليين في أنغولا، يفتقر إلى الخبرة الكافية والمالية اللازمة للتعامل بصورة فعالة

الحرب في أبريل/نيسان صاحبه تحول جوهري في بؤرة اهتمام السياسات، أعطى الأولوية لتسريح قوات «يونيتا» وإعادة توطينهم هم وأسره؛ فصدت ارتباك في استجابات الهيئات الوطنية والدولية لاحتياجات محتلتي «يونيتا» السابقين والنازحين الداخليين. ومن ذلك أن التقديرات الميدانية التي كانت تشير إلى وجود حوالي ٢٠٠-٤٠ ألفاً من جنود «يونيتا» بحاجة للمساعدة انضحت أنها تقديرات غير دقيقة، حيث تدفق أكثر من ٨٠ ألفاً من الجنود و٢٠٠ ألف ممن يمولون، إلى مراكز استقبال النازحين البالغ عددها ٤٢ مركزاً.

ومما يريد من تعقيد مشكلة عدم وجود الموارد الكافية لتوفير الغذاء والعيام والصرف الصحي لهذه الأعداد غير المتوقعة وجود توتر بين السلطات الأنغولية والوكالات الدولية التي تسعى للوصول إلى المخيمات. فقد قام الجيش الأنغولي أول الأمر بإجراء عملية التسريح، ثم أصبحت سلطات الأقاليم الآن هي المسؤولة عن تنفيذ برامج إعادة التوطين بدعم من المجتمع الدولي، فتعول التركيز نحو إقامة سلام دائم في إطار الحد الأدنى من والتدخل الدولي. وحسدت السلطات يوم ١٥ أكتوبر/تشرين الأول كآخر موعد لإنهاء عملية التسريح والبدء في إعادة التوطين. وعلى الرغم من استجابة الحكومة لبواعث القلق المتعلقة بنقص الممنونات المقدمة وبمعا فترة السماح حتى ديسمبر/كانون الأول، فإن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ما زالت متوجسة.

ونظراً لأن سياسات أنغولا أصبحت يهيم عليها وقت إطلاق وزير برنامج تسريح القوات، فمن الواضح أن السلطات الأنغولية تعطي أولوية لتوفير الممنونات للفئاتين السابقين أكثر من التعامل بالحدس الكافي مع الاحتياجات الإنسانية الماثلة للنازحين الداخليين. ويبرز هذا الاتجاه بصورة واضحة في القرار الرئاسي الذي صدر



اللاجئون واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

بقلم: مونييت زارد بالاشتراك مع
شالوكا بياني وتشيدي أنسيلم أودينكالو

يستفيد اللاجئون الأفارقة - على الورق فقط - من واحد من أكثر نظم الحماية تقدماً في العالم، ولكنهم في الواقع يواجهون عقبات لا نهاية لها في مجال حقوق الإنسان تتضمن الإرجاع القسري والتمييز والقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم بصورة تعسفية وتقييد حرية التحرك والتعبير وانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

- وهي نقطة الضعف التي كشفت خلال عملية المشاورات الدولية المطوَّحة التي نظمها المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد يمكن الاستمعة لبعض الشبه باليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية - وخاصة المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان - للتوضيح عن هذا النقص من خلال توفير السبل المكملة أمام دعاء حقوق اللاجئين لمساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء على الانتفاع الفعلي بالحقوق المكفولة لهم على الورق.

وجدير بالذكر أن معور المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان هو الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر عام ١٩٨١، والذي تعتبر اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب^١ - التي أنشئت عام ١٩٨٧ - الآلية الرئيسية للإشراف عليه. وقد قبلت جميع الدول الأعضاء الثلاث والعشرين، باستثناء المغرب، أحكام الميثاق باعتبارها أحكاماً ملزمة بصورة رسمية. ويؤمن الإطار القانوني الميثاق عن الميثاق الفرصة أمام اللاجئين وطالبي اللجوء (بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التي تمثلهم) لتقديم الالتماسات للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بصورة فردية طلباً للحماية في حالة انتهاك حق من الحقوق، بما في ذلك الحقوق المحددة التي تمنح بسبب كون المرء لاجئاً أو طالباً لجوء، إلى جانب الضمانات الأعم

في غمرة التضال المتواصل لمعور الهوة الفاصلة بين النظرية والواقع يجد دعاة حقوق اللاجئين أمامهم خيار الاستمعة بأليات حقوق الإنسان الأفريقية بصورة مبكرة للدفاع عن قضية حقوق اللاجئين.

وجدير بالذكر أن أفريقيا لا تميزها المعايير في هذا الصدد، بل نجد على العكس من ذلك أن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الصادرة عام ١٩٦٦ والتي تحكم الجوانب الممينة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا تضع القارة الأفريقية قبل غيرها من المناطق، هباً للإضافة إلى طرحها فكرة موسعة عن مفهوم اللاجئين، تؤكد هذه الاتفاقية على المعايير الأساسية لحماية اللاجئين، ومنها مبدأ عدم الإرجاع القسري ومبدأ الإرجاع الطوعي للذان يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً. وتعد الاتفاقية سكاً إقليمياً هاماً مكملاً لاتفاقية ١٩٥١. وتعتبر هذه الصكوك معاً عن مجموعة هامة من المعايير المتعلقة بالمعاملة التي ينبغي توفيرها للاجئين في المنفى.

وتعكس الأزمة التي تواجه اللاجئين في القارة الأفريقية قصوراً في التقيد؛ فنقطة الضعف الأساسية في الإطار القانوني الدولي الحالي لحماية اللاجئين تتمثل في عدم وجود أي نظام مبدٍ للرقابة، كمشكوك أو جهاز منبثق عن معاهدة مثلاً، ضماناً للالتزام بمنطوق وروح الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين^٢

إذا كانت هذه العودة علامة طيبة على استعادة حرية الحركة في أنغولا أحياناً، فهناك مخاوف بشأن العودة إلى المناطق المزروعة بالألغام الكثيفة أو التي تنقصها البنية الأساسية اللازمة لاستيعاب المائتين. وتوحي الأرقام الصادرة أخيراً بأن عودة النازحين الداخليين منذ انتهاء الحرب لا تتفق والمعايير المعنية إلا في حدود ٢٠ في المائة تقريباً.

وتواجه أنغولا العديد من التحديات في مجال احترام وتقيد المعايير والمبادئ التوجيهية. وهناك حاجة ماسة إلى قيام الجهات المانحة والحكومة الأنغولية بتبني برامج إعادة البناء وإعادة التوطين. فإذا كان مقدراً للسلام أن يستتب فمن الضروري أن يتلقى اللاجئين السابقون في قوات "يونيتا" تدريباً مهنياً ومعونات اجتماعية. ومن المهم أيضاً وينبغي القدر، مع إغلاق مخيمات التجميع وبدلية إعادة التوطين، ضمان المزيد من الاحترام للمبادئ المتمحور عليها في المعايير.

ويلاحظ أن وزارة المهنات الاجتماعية وإعادة التوطين تواجه الانتقادات الموجهة للإغلاق المبكر للمخيمات بقولها إنها بصدد إعادة دمج الجنود وأسرها قبل بدء السنة الدراسية الجديدة في أوائل عام ٢٠٠٣. وتعتزم الوزارة اتباع خطة تركز على الطوارئ وجهود إعادة التأهيل حتى عام ٢٠٠٥، الذي ينتظر أن تصبح فيه عملية إعادة البناء أولوية رئيسية للسيااسات الأنغولية. إلا أن الموقف السياسي المانع يجعل من المستحيل التنبؤ بالتوقيت الذي يمكن فيه التعامل مع الأزمات الإنسانية التي تواجه النازحين الداخليين وجهود "يونيتا" السابقين وحلها على نحو كاف.

ولذلك يجب أن يظل الالتزام بالمعايير هو المصطلح المستخدم لقياس نجاح برامج إعادة التوطين، وعلى الرغم من البداية الطيبة التي بدأتها أنغولا، فما زال أمامها شوط طويل يجب أن تقطعه. وجدير بالذكر أن ضمان احترام المعايير يتطلب تقوية الهياكل المؤسسية الفعالة، وأساساً لا بد من وجود الإرادة السياسية اللازمة لضمان احترام القانون.

كاميا كارفالو من مواطني أنغولا، حصلت منذ وقت قريب على ماجستير في القانون والتنمية من جامعة ووريك. البريد الإلكتروني: kamia_c@hotmail.com

أشمل مصدر المعلومات عن قضايا النازحين الداخليين هو موقع المشروع الدولي الفارجي الداخليين على الإنترنت www.dhdpproject.org/Sites/england/index.asp وعنوان: www.dhdpproject.org/Sites/england/index.asp

١ المبادئ التوجيهية موروثة على الإنترنت على الموقع التالي: www.unhcr.org/html/menu2/7/7/b/principles.htm

٢ انظر www.refworld.int/appeals/2002/2002-summer.pdf press/angola/angola-csp2002-summer.pdf
٣ الأمم المتحدة أحياناً ما ترحب في الدول، منظمة مزارعين في حقوق الإنسان، الثلاث، العائس من مارس آذار ٢٠٠٢

مسألة توافق ممارسات الدول مع الميثاق الأفريقي والقانون الدولي بشأن قضية الاضطهاد. وتبين قرارات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن الاضطهاد يثبت بالإشارة إلى الحقوق المنكوبة وما يترتب عليها من قرار المعضلين.

وينطوي الحق في السعي للجوء والحصول عليه على التزام الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي بإنشاء مؤسسات ووضع تدابير منصفة لتحديد وضع اللجوء. وعلى الرغم من أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لم تبت بعد في مسألة توسيع ضمانات السلامة الإجرائية الواردة في المادة ٧ لتشمل تدابير تحديد وضع اللجوء، فمن الممكن التكن بأن ذلك هو ما سيجد. وما يؤكد هذا الاستنتاج وجود نص في المادة ٢٦ يطالب الدول الأطراف في الميثاق بالمساح بإنشاء وتطوير مؤسسات وطنية مناسبة مهمتها تعزيز وحماية الحقوق والحريات التي يكفلها هذا الميثاق. وتضمن التدابير المنصفة في هذا السياق توسيع نطاق المساعدات القانونية حتى يشمل اللاجئين الذين ما زالوا يمرّون بمرحلة الإجراءات اللازمة لتحديد وضع اللجوء.

كما تعد المادة ٥ من الميثاق ذات أهمية خاصة للاجئين، إذ تشير إلى أن لكل فرد الحق في «احترام الكرامة الأصلية في نفس أي إنسان وفي الاعتراف بوضعه القانوني»، وتطرح كافة أشكال الاستغلال والظلم من الكرامة... خصوصاً طرق التجارة العبيد والتعذيب والعقوبة أو المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة. وتطرح هذه المادة على الدول طرف أي شخص أو إرجاعه إلى مكان قد يتعرض فيه له المعاملة. كما أن خرق المادة رقم ٥ (التي تتضمن بشكل واضح ضحايا الاغتصاب والانتهاك الجنسي) يعطي للضحية الحق في السعي للجوء والحصول عليه.

وجدير بالذكر أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مستمدة لتفسير المادة رقم ٥ بحيث تتضمن انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فعلاً نجد أن اللجنة في ضوء عدم اشتغال الميثاق على ضمان صريح لحق في السكن، تؤسس حماية مثل هذه الحقوق استناداً إلى ضمان الكرامة الإنسانية وتحريم التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

تنص المادة ١٦ من الميثاق على حق كل فرد في التمتع بأفضل حال يمكن الوصول إليه من الصحة البدنية والنفسية، وعلى واجب الدول في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ذلك. وهناك خمس حالات من موريتانيا تتعلق بهذا الحق، وتزعم أن الموريتانيين المبدون تعرضوا

اليورنديين المنتمين لقبائل الهوتو من رواندا بمثل خرقاً لعدداً عدم التمييز الذي ينص عليه الميثاق. وهكذا يمكن استخدام ضمان عدم التمييز لحماية اللاجئين من التمييز الأراجح إلى مجموعة كبيرة من الأسباب، مثل وضع اللاجئين وانتقامه العرقي والعنصري ولونه وكونه ذكراً أو أنثى. ويوفر مبدأ المساواة والحماية القانونية المتكافئة حماية إضافية للاجئين من سوء المعاملة من جانب النظام القانوني والمؤسسي للدولة.

وعند الجمع بين هذه المصوص وبين ما تنص عليه المادة ١ من واجب الدول في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعمال الحقوق الواردة في الميثاق. فقد يمتح ذلك السبيل أمام دعاة حقوق اللاجئين للتعامل مع المشاكل التي يسبب تعرض اللاجئين للأهانة لها - وهي عدم وجود تشريعات وطنية خاصة باللجوء وعدم التمييز المناسب لوضع اللاجئين - الأمر الذي يحول بدوره دون التمتع بالكثير من الحقوق الواردة في الميثاق.

ومن الحقوق المحددة الواردة في الميثاق التي يمكن أن يتحقق بها للاجئين وطالبي اللجوء الحق في السعي إلى اللجوء والحصول عليه، وهو الحق الذي يتضمن عدداً من العناصر التي يمكن أن يعمل دعاة حقوق اللاجئين على تأكيدها وتطويرها أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. أولها وأهمها السماح بدخول أرض الدولة المضيفة والمصاح لإيها بغرض طلب اللجوء، ويشمل ذلك الإجراءات الممنوعة بها لتحديد وضع اللاجئين. وتؤكد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية على هذا المبدأ بأن تطرح على الدول رفض طالبي اللجوء على الحدود ومناذد الدخول إليها. كما تؤكد اتفاقية ١٩٥١ على نفس المبدأ في المادة ٢٦ التي تنص على ضرورة عدم معاقبة طالبي اللجوء على الدخول المباشر غير القانوني.

العنصر الثاني في إطار الحق في السعي للجوء، والحصول عليه يتناول بالدخول القانوني عن طريق الحصول على اللجوء أو التمتع به وفقاً لقوانين هذه البلدان والاتفاقيات الدولية. ويتوقف هذا العنصر على ما إذا كان طالب اللجوء يستوفي معايير اللجوء المنصوص عليها تحديداً في القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية. ومن المجالات التي يمكن لدعاة حقوق اللاجئين بحثها

الحاصه بحقوق الإنسان التي ينص عليها الميثاق. وتفيد أدوارها الرقابية المحورية، تضع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في اعتبارها امتعاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى جانب الترتيبات الإقليمية الأخرى التي يتمتع اللاجئون في ظلها بحرية التحرك والإقامة في منطقة معينة مثل السوق الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

التي القبض على جون د. أوكو. وهو زعيم ملاباي كيني، واحتجز بدون محاكمة لمدة عشرة أشهر في زنزانات تحت الأرض بمقر الخدمة السرية في نيروبي. وتعرض للتعذيب البدني والنفسي في أثناء احتجازه في زنزانات أعمادها متران في ثلاثة أمتار. وبعد فراره من كينيا رفع أوكو شكوى ضد كينيا في أثناء إقامته كلاجئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، زاعماً انتهاك حقوق معينة يكفلها الميثاق الأفريقي. ووجدت اللجنة أن اضطهاده وقراره من بلده الأصلي يمثل انتهاكاً للمادة ٥ من الميثاق الأفريقي (الحاصه باحترام الكرامة الإنسانية والحماية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة)، والمادة ٦ (الخاصة بحرية الأشخاص وأمنهم)، والمادة ٩ (الخاصة بحرية التعبير)، والمادة ١٠ (الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها).

وبالنتيجة، إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يستطلع اللاجئين وطالبي اللجوء ورفع شكاواهم ضد الدول المضيفة حيث يكون قانون اللجوء مشوباً بالقموص أو عدم الكفاية. وتتاح لهم فرصة تقديم الشكوى ضد بلدانهم الأصلية على أساس استمرار انتهاك حقوقهم فيها استناداً إلى وجود الاضطهاد والقرار إلى الدول الأخرى. كما أن الحكومات الأفريقية مطالبة بضمان توفير الحماية المنصوص عليها في الميثاق لكل الأشخاص الموجودين في دائرة اختصاصها، سواء أكانوا من مواطنيها أم من غيرهم. ومن ثم تعتبر الحكومات مسئولة أمام هذه المنظمة لا عن كيفية معاملة اللاجئين فحسب، ولكن عن التنازح المداخلين والمهاجرين بصفة عامة أيضاً.

ويمثل الميثاق الأفريقي بوابة المبور إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ويعتبر فهم كيفية ترجمة الحقوق التي يجر عنها الميثاق إلى جهود عملية لصالح اللاجئين نقطة الانطلاق لأي داعية من دعاة الحقوق وهناك ضمانان عامان - هما مبدأ عدم التمييز ومبدأ المساواة في المادتين ٢ و٣ - يمكن استغلالهما لحماية أي حقوق مكفولة للاجئين أو لأي أفراد آخرين. وقد وجدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أثناء نظرها الشكوى المرفوعة ضد رواندا من المنظمة الدولية لمنافضة التعذيب ومن آخرين أن طرد اللاجئين

الوحدة الأفريقية

تسمح بفرض
قيود على حرية
اللاجئين في
التحرك والإقامة
في الدول
المستقبلية لهم
ضماناً لأمان
مكان اللاجئين
وبقصد التأكيد
من هوية اللاجئ
أو طالب اللجوء.

ومن هنا فإن فرص التجنح يمكن تعزيزها إلى حد كبير عندما يتماثل دعاة حقوق اللاجئين معاً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في بحث الحالات المرفوعة إلى اللجنة وتجميعها، وبناءً على حشائنها، كما يلزم التعاون أيضاً لتنظيم أثر القرار النهائي للجنة على جهود الدولة لحقوق اللاجئين، سواء أكان القرار سلبياً أم إيجابياً، و هكذا فإن الاستفادة بالوسائل والمنهجيات التي أنشأتها الدول الأفريقية نفسها، ودعم قدرتها على التعامل مع معنة اللاجئين، سيضيف سلاحاً هاماً إلى ترسانة الدعوة إلى حقوق اللاجئين في أفريقيا.

مونييت زارد محلل سياسات بمعهد دراسات الهجرة بواشنطن
www.migrationpolicy.org)
البريد الإلكتروني: mzard@migrationpolicy.org

شالوكا بياني محاضرة أول في القانون
بكلية لندن للاقتصاد البريد الإلكتروني:
c.beyani@lse.ac.uk

تشديد انصيلم أودينكالو مسؤول قانوني
بكير بمنظمة إنتررايتس،
www.interights.org البريد الإلكتروني:
codinkalu@interights.org

يعمل المؤلفون حالياً على إعداد مرشد ترحيل لسلطة
محطات الاتصال بالجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
والاستفادة بها
الفرع إلى عرس اشم للآراء الواردة في هذه المقالة
ومناقشة موسعة لأحكام اللجنة، انظر الصيغة الكاملة لمشكلة
في تحريرها على العنوان التالي: www.fmrreview
org/FMRpdfs/FMR16/fmr16Commission.pdf

١ لادراج القانونين من الدواير الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة
الاجبية أو الأحداث التي تهر الأمم بصورة خطيرة (مادة ١)
المهمة الرفاعية المحدودة لمعوضية الأمم المتحدة لشؤون
اللاجئين تود في المادة ٢٥ من اتفاقية ١٩٥١
٢ الفرع إلى انس الكمال الميثاق، انظر المرقع التالي
www1.umn.edu/humanets/intree/zafchar.htm
٣ عنوان موقع اللجنة، www.achpr.org

جميع ما ينشئ للاجئين، المحررين، وصاحب

نظراً لأسباب سياسية، أصبح جون ك. موديسي بلا دولة ينتمي إليها بعد أن جرد من جنسيته البسوانية وتم ترحيله إلى جنوب أفريقيا. ثم قامت جنوب أفريقيا بدورها بترحيله إلى ما كان عندئذ وطن البوهوتاتسوانا الذي أعاد ترحيله إلى بسوانا مرة أخرى. ولم تتمكن سلطات بسوانا من حل مشكلة موديسي وتحديد مكان ليقيم فيه، فتجعله يقيم لمدة طويلة في شريط لا ينتمي لأي دولة أقيم خصيصاً على امتداد حدود جنوب أفريقيا. وترى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن هذا المنتشر المفروض على موديسي لونه من ألوان المعاملة اللاإنسانية الحاملة من الكرامة التي تجرح "كرامة بني البشر" ومن ثم تمثل خرقاً للمادة رقم ٥.

فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٢ للاستمرافاق
والاحتجاز التعسفي والطرد أو التشريد
المنهجي من الأراضي التي كانت الحكومة
تصاها في ذلك الوقت. ومن المصاير
المهمة في هذا الصدد (على الأقل إلى حد
ما) ظروف الاحتجاز التي تعرض لها بعض
هؤلاء المحتجزين. ووجدت اللجنة الأفريقية
لحقوق الإنسان والشعوب أن هناك انتهاكات
للمادة ١٦، بالإشارة إلى نقص الغذاء
والطباطين وعدم كفاية مستوى النظافة
الصامة والرعاية الطبية، الأمر الذي أدى إلى
وفاة عدد كبير من السجناء، ومن ثم فإن
الميثاق قد بعد فتاة هامة يمكن من خلالها
إثارة عدد من قضايا الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية، بما في ذلك قضية تدني
ظروف المعيشة في المخيمات.

وأخيراً قد يفيد الميثاق في التعامل مع القيود
المفروضة على حرية التحرك والإقامة في
الدول المضيفة، والتي تعد ملمحاً ثابتاً في
حياة اللاجئين وطالبي اللجوء في أفريقيا.
ويلاحظ أن اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة



اليمن واللاجئون: مواقف تقدمية وخواء على صعيد السياسات

بقلم: نيسيا هـ. ب. هيوز

حماية حقوق اللاجئين إلى سياسات على المستوى الوطني.

ففي مارس/آذار ٢٠٠٢ كان هناك ٧١ ألفاً و٢١٢ لاجئاً مسجلاً لدى مفوضية شؤون اللاجئين، ٩٢.٥ في المائة منهم موماليو النيسية؛ وجدير بالذكر أن الحكومة اليمنية تعترف بالصوماليين دون مراجعة منذ عام ١٩٩٢ ولا زالت تشير على هذا المنوال حتى الآن. وكانت اليمن قد سبق أن اعترفت أيضاً وبدون مراجعة بحد من الإثيوبيين يبلغ ١٢٦٩ شخصاً (من الضباط وطلبة الكليات العسكرية بالبحرية الإثيوبية الذين اصطحروا إلى الفرار بعد الإطاحة بنظام مفستو عام ١٩٩١)، و٢٨٩ إريترياً هروا من عصب عقب تجدد الصراع الإثيوبي الإريتري في مايو/أيار ٢٠٠٠.

أما طالبو اللجوء الآخرون فيجب أن يهرؤا بإجراءات البت في وضع اللجوء التي تحريها موصية شؤون اللاجئين. وفي عام ٢٠٠١ بلغت النسبة الاحتمالية التي اعترفت بها مفوضية شؤون اللاجئين في اليمن ١٧ هي المائة، باستثناء الحالات المعترفة على دون مراجعة. وتشجع المفوضية اللاجئين في الاندماج في المجتمع المحلي وعلى رجوعهم إلى الوطن باعتبار أن هذين «حلان دائماً» لللاجئين. وفي عام ٢٠٠١ أعادت المفوضية توطين ما لا يزيد عن ١٥٧ شخصاً في بلد ثالث، حيث أكدت على أن «التفسير الواسع عاملاً معقلاً لإعادة التوطين، سيكون سياسة المفوضية». ولذلك فإن المفوضية تحتفظ بخيار إعادة التوطين للحالات الأكثر يأساً. بما في ذلك الحالات الصحية مثل المصابين بغيروس نقص المناعة البشرية (تحتفظ اليمن بالحق في ترحيل الأجانب المصابين بغيروس نقص المناعة البشرية)، ورويات الأسر غير المتزوجات.

على الرغم من انضمام اليمن إلى اتفاقية اللاجئين، فإن مصادر القانون التشريعي التي تحكم ممارسات اللجوء في اليمن لا تزال محدودة... كما أن القدرات الإدارية وعملية صياغة السياسات المتعلقة بطالبي اللجوء ما زالت في طور مبكر.

«تقرير الحماية السنوي لعام ٢٠٠٠ عن اليمن - ملخص للمديرين» مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يصنعاء، اليمن

وطنية شاملة بخصوص اللاجئين. ولا تزال مصادر القانون الوطني الذي يحكم معاملة طالبي اللجوء أو اللاجئين في اليمن مقصورة على المادة ٤٦ من دستور الجمهورية، التي تنص على أنه «لا يجوز تسليم أي لاجئ سياسي،». ويلاحظ أن عدم وجود تشريع وطني بخصوص اللاجئين يعني أن طالبي اللجوء واللاجئين من الناحية القانونية ياملون بصورة لا تختلف عن المقيمين، ومن ثم فإنهم مثلاً تسري عليهم القوانين المتعلقة بتوظيف الأجانب.

وفي عام ١٩٨١ صدر القرار الوزاري رقم ١٠ بإنشاء إدارة لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية. إلا أن القرار لم ينعذ مطلقاً. ولا تزال مفوضية شؤون اللاجئين في الجهاز الوحيد الذي يتعامل مباشرة مع شؤون اللاجئين، وكانت اليمن قد طلبت مساعدة المفوضية في أعقاب التدفق الهائل والمفاجئ للاجئين الصوماليين في عام ١٩٩٢.

وضع اللاجئين في اليمن

يمل قبول الحكومة اليمنية لفئات معينة دون مراجعة، وتسامحها العام تجاه طالبي اللجوء، سياسة انفتاح تقدمية. لكنها لم تتمكن حتى اليوم من ترجمة الالتزامات الدولية في مجال

جمهورية اليمن هي البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية الذي وقع معاهدة اللاجئين وبروتوكول ١٩٦٧. ونظراً لقرب اليمن من البلدان المضطربة الواقعة في القرن الأفريقي ودول الخليج الفنية المجاورة لها فإنها تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين على الرغم من وضعها كواحدة من أقل بلدان العالم تنمية. وتعتبر مفوضية شؤون اللاجئين أن حكومة جمهورية اليمن تتخذ موقفاً متسامحاً وتقدمياً إلى حد كبير تجاه اللاجئين، إلا أن الاقتصاد الذي استولت به هذه الحالة يشير إلى أن هناك بعض المشاكل التي تعرقل توفير الحماية التامة للاجئين.

وتتعلق هذه الورقة البحثية من مشكلة ندرة الدراسات الأكاديمية عن قضايا اللاجئين في اليمن. ومن ثم فإنها تتناول السياق القانوني والإداري الذي يوجد فيه اللاجئين، ووضعتهم الاجتماعي والاقتصادي العالي، والتدابير التي تتخذها الحكومة للاضطلاع بالمسؤولية عن شؤون اللاجئين.

السياق القانوني والإداري

من الناحية النظرية، تعتبر التشريعات الدولية والوطنية التي تفتن قانون اللجوء، والإطار الإداري مسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين والحقوق التي يتمتعون بها في جمهورية اليمن. ففي عام ١٩٨٠ وقعت الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالية) على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين وبروتوكولها الصادر عام ١٩٦٧. وعندما تمت الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ انضمت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبية) إلى كل المعاهدات التي وقعت عليها اليمن الشمالية من قبل.

وعلى الرغم من توقيع المعاهدة، فلم يحدث أي تقدم ملحوظ على صعيد سن تشريعات

«إننا لا نتقدم ولا نتأخر. نفهم لماذا لا نحصل على حقوق سياسية أو مدنية في هذا البلد، لكن [حكومة اليمن] ليس لها أن تحرمنا حقوقنا الاقتصادية أو الاجتماعية. فلا يمكن أن نعيش بهذه الطريقة.»

لاجئ إثيوبي وملازم سابق في البحرية الإثيوبية، مقيم في اليمن منذ ١١ عاماً.

والمفوضية إلى أن المنظمات غير الحكومية تتعرض لضغط إضافي لعملها على تقديم الخدمات لأن الكثير من الصوماليين المستفيدين من هذه الخدمات ليسوا لاجئين حسب تعريف اتفاقية ١٩٥١. إذ يرى بعض المسؤولين أن الصوماليين يأتون إلى اليمن للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية مجاناً، إلى غير ذلك من المآرب، ووصفي المفوضية بأن بالتوقف الحكومة اليمنية عن الاعتراف بالصوماليين دون مراجعة ضماناً لكون المتعتمدين بالخدمات لاجئين بالمعنى الدقيق.

ومن العقبات التي يواجهها اللاجئون أيضاً في سبيل الحصول على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية مسألة التمييز العنصري والثقافي. إذ يحكي اللاجئون الإثيوبيون واللاجئون من المضايقات التي يتعرضون

أن أصعب الأعمال يرفضون إعطائهم هذا الخطاب لأن استخدام العمالة غير الشرعية يسمح لهم بدفع أجور أقل من المعتاد. وعندما لا يجد اللاجئون سبيلاً للعمل، فإن معظمهم لا يقدرون على دفع تكاليف التعليم والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المستشفيات العامة لا توفر الرعاية لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية، ولا للنساء غير المتزوجات اللاتي يهجن إلى رعاية متعلقة بالصحة الإنجابية أو الولادة. وذلك لاعتبارات ثقافية مرفوعة. ولذلك فهناك طلب شديد على الخدمات التي توفرها المنظمات غير الحكومية، وهو ما يفوق قدراتها إلى حد كبير.

وتقوم عشر من المنظمات غير الحكومية التي تعمل لخدمة اللاجئين في اليمن، ومجموعها ١١ منظمة، بدور الشريك المنفذ بالاشتراك مع مفوضية شؤون اللاجئين، ومن ثم فإنها تعتمد على تمويل المفوضية، ولو بصورة جزئية على الأقل. وهذا لسوء الحظ لأن ميزانية المفوضية التي تأتي من خفيض أخذة في التناقص.

الأمر الذي يؤدي إلى تقلص تمويل المنظمات غير الحكومية. ويتضمن هذا التمويل المحدود إعلاء أولوية الحالات الأكثر خطورة. ولما كانت المفوضية تقتصر أن لاجئي المخيم أقل قدرة من غيرهم على الحصول على حقوقهم، فإن مقدار الموارد والخدمات الموجهة إلى المخيم تفوق ما يوجه إلى المناطق الحضرية الأخرى. ولذلك يشعر اللاجئون المقيمون بالمدن أن هذا التمييز للضيم. يعني تهيمشهم ومعايبتهم، على مبادئهم بالاستقرار من لقاء أنفسهم، والإسهام بصورة منتجة في اقتصاد البلد المضيف لهم.

وفي العاصمة اليمنية صنعاء أنشأ الإثيوبيون مركزاً للعالية الإثيوبية، بينما أنشأ الصوماليون مركزاً اجتماعياً للاجئين. الذي أصبح يتردد عليه الآن لاجئون من جنسيات أخرى أيضاً. ويمثل المركزان مبادرة اللاجئين

لدعم أنفسهم بأنفسهم. ولكنهما الوحيدان من نوعهما. ويؤكد اللاجئون أنهم لا يتعاملان مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها اللاجئون الذين يعيشون في المدن، على الرغم من تقديمهما بعض الدعم والتسوية عن اللاجئين.

ويشير مسؤولو الحكومة

ويوجد مخيم واحد في اليمن يقع في الخرز قرب مهنا، عدن جنوبي اليمن، ويضم عشرة آلاف لاجئ. ويستقبل هذا المخيم اللاجئين المعترف بهم فقط، مما يعني أن اللاجئين مضطرون إلى أن يجدوا لأنفسهم مأوى إلى أن يهرؤوا بإجراءات بت وضع اللجوء. ونظراً لأن قدرات المفوضية محدودة في هذا الصدد، فإن المفوضية تشجع اللاجئين على الاندماج في المجتمع المحلي وعلى الاستقرار في المدن بحيث يظل المخيم «لاجئين المستضعفين... غير القادرين على العيش دون المعونة الدولية»^٢. ويستثناء صاحبة المساكن في مدينة عدن التي تستضيف حوالي ٢٠ ألف صومالي وفدوا إليها في عام ١٩٩٢، يهول اللاجئون في المناطق الحضرية إلى التداخل وسط المجتمعات اليمنية.

واحتراماً لاتفاقية ١٩٥١ تسمح الحكومة اليمنية للاجئين بحق العمل والتعليم والرعاية الصحية، لكن اللاجئين يواجهون عقبات في سبيل الحصول على هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد أكد اللاجئون أن وزارة العمل تطالب الأجانب الذين يريدون استخراج تصاريح عمل بتقديم جوازات سفرهم، وهو ما يعجز عنه اللاجئون لأسباب مفهومة، كما تطالبهم بتقديم خطاب من الجهة المتوقع العمل لديها، ويزعج اللاجئون

إن مقدار الموارد والخدمات الموجهة إلى المخيم تفوق ما يوجه إلى المناطق الحضرية الأخرى

لها في الشوارع، ويشهد العديد من اللاجئين بأنهم وقعوا ضحية لحوادث الضرب العنصري، وكثيراً ما تتعرض غير المصلمات، ومعضلات من الإثيوبيات والأفريقيات، للتمييز خصوصاً بسبب عدم ارتدائهن الحجاب. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد اللاجئون الإثيوبيون رجالاً ونساء أن اليمنية لديهم فكرة مسبقة عنهم تصورههم على أنهم أناس متفلقون في علاقاتهم الجنسية؛ ولذلك فكثيراً ما يتهمون بأنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. كما تحول العنصرية بينهم وبين التمتع بتكافؤ الفرص في مجال التوظيف، فيما يتعرض أطفالهم للعنصرية في المدارس اليمنية. ويلاحظ أن معظم اللاجئين الصوماليين يتقربون مقولة معاملة اليمنية لهم معاملة أفضل من غيرهم من الأفارقة. ويبدو أن هذا راجع إلى اشتراك الشمين في بعض الخصائص الثقافية؛ فمعظم الصوماليين مسلمون وكثير منهم يتكلمون العربية.

ولعل أشد ما يشاء اللاجئون على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمدني أيضاً هو الاحتجاز والترحيل ظلماً. فعلى الرغم من عدم وجود بيانات عن معدل التعرض للاحتجاز فقد أكد اللاجئون أن هذا التهديد واقع فعلي، خصوصاً خارج صنعاء. فالسلطات البلدية لا تقدر معنى بطاقة اللاجئين، ومن ناحية أخرى لا يبدو أن السلطات تلتزم التزاماً دقيقاً بضوابط الترحيل، ويرى اللاجئون أن الترحيل يتم بصورة خاصة جداً، ويؤكدون أن الاحتجاز يستخدم أساساً كأداة لانتزاع الرشاوى من الناس.^٣





«على الرغم من المشاكل العديدة في مجال نقل المسؤولية فيمكن اعتبار اليمن رائدة في العالم العربي بفضل ما تبذله من جهود».

مقابلة مع ريموس، نائب ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصنعاء، ٢٠٠٢/٩/٢١

نقل المسؤولية

منذ عام ٢٠٠٠ اتخذت حكومة اليمن بعض التدابير لتعزيز وضع اللاجئين، منها إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين التي تعمل حالياً في مشروعين يهدفان إلى إعطاء الحكومة مزيداً من المسؤولية عن شؤون اللاجئين.

المشروع الأول مشروع تجريبي بدأ في مايو/أيار ٢٠٠٢ بالشراكة بين المفوضية والحكومة اليمنية. لتسجيل اللاجئين وإصدار بطاقات للاجئين ومد فترة صلاحية البطاقات القديمة. وكانت المفوضية حتى وقت قريب مسؤولة عن هذه العملية الإدارية. ومن فوائد اشتراك الحكومة في هذا المشروع موافقتها على وضع شعار جمهورية اليمن على البطاقة. وقد شهد اللاجئون الذي استخرجوا البطاقة الجديدة بأن المشاكل التي تعرضوا لها مع السلطات تقلصت لأن البطاقة الجديدة يبدو أن لها مصداقية أكبر. وترى المفوضية أن اشتراك الحكومة في التسجيل يعني أيضاً حصول الثقة في إجراءات التسجيل. الأمر الذي يكبح جماع السلطات بشأن إلقاء القبض على اللاجئين بصورة تعسفية.

أما المشروع الثاني للجنة الوطنية لشؤون اللاجئين فهو إعداد تشريع وطني بخصوص اللاجئين. ويعتبر هذا التشريع ضرورياً لنمادي التفاضات الممكنة بين حقوق اللاجئين والقوانين التي تصدر في الأجانب، التي يضعها لبناء اللاجئون حالياً. إذ يوفر التشريع الوطني السبل اللازمة لترجمة القانون الدولي إلى إجراءات على المستوى الوطني.

وأخيراً قامت المفوضية بتدريب عدد من مسؤولي الحكومة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين وسمعت للمسؤولين بوزارة الداخلية بخصوص المقابلات التي تتم في سياق إجراءات البت في طلبات اللجوء، وذلك في محاولة لبناء الثقة والقدرة في عملية توضع اللاجئين. كما التفتي ممثل المفوضية برئيس الهيئة القضائية للحث على احترام مبدأ عدم الإرجاع القسري للاجئين.

ولكن من الضروري زيادة حجم التدريب المتاح. إذ يعتقد اللاجئون أن أشد الوان سوء

الفهم المتعلقة بشؤون اللاجئين يظهر على المستويات الحكومية الدنيا، ومنها السلطات البلدية وجهاز خفر السواحل اليمني. وتقر مفوضية شؤون اللاجئين بصحة هذا الرأي، حيث تقول «إن تدريب مسؤولي الهجرة ورجال خفر السواحل فيما يتعلق بقانون اللاجئين يعتبر من الأهداف الهامة في استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين». إلا أنه لم يتم تنفيذه أي مشروعات تطبيق هذه الاستراتيجية.

ويرعب اللاجئون والمعاملون بالمنظمات الحكومية والأكاديميون على حد سواء عن قتلهم من أن الحكومة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ بدأت تتصلب من مسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان باسم الأمن القومي. إذ أن السلطات الآن، وقد أصبحت وأقمة تحت ضغوط من الولايات المتحدة للالتزام على ما يزعم أنهم إرهابيون، يمكنها أن تستخدم الفقرة ٢٣ من اتفاقية ١٩٥١ التي تسمح بترحيل اللاجئين المشتبه في أنهم يمثلون تهديداً على الأمن القومي^١. ولذلك أصبح من الضروري على المفوضية إجراء مزيد من التدريب والرصد لتحاشي معاملة أي لاجئ على أنه كيش هداة دون دأج.

خاتمة

على الرغم من توقيع اليمن على المعاهدات الدولية التي تلتزم بموقف الالتزام بحماية حقوق اللاجئين، فإنها لم تترجم هذا الالتزام إلى سياسات على المستوى الوطني. ويتصلب هذا التصور في أبرز صوره في القنابل الملوحة لأى تشريعات وطنية متعلقة باللاجئين، وهو الفراغ الذي يعني أن اللاجئين سيعاملون غالباً على أنهم أجانب. وعلى الرغم من ذلك، فإن مفوضية شؤون اللاجئين باليمن تواصل «طرح» فكرة اندماج اللاجئين في المجتمع المحلي باعتبارها الحل الدائم، الأساسي من وجهة نظرها. إلا أن الاندماج لا يمكن اعتباره حلاً دائماً حتى يتم وضع تشريع وطني. لأن القوانين الوطنية وحدها هي التي يمكن أن توفر البنية الأساسية اللازمة لإعطاء الناس الفرصة الحقيقية (لا النظرية) للاندماج في المجتمع المضيف.

وتوجد معوقات أخرى تمنع الأفراد من النجاح

في الاندماج والحصول على وظيفة. ومن ناحية أخرى، يثبت المقابلات التي أجريت مع اللاجئين أن الأفراد والمجتمعات المحلية أنشأوا بأنفسهم هياكل الدعم الخاصة بهم حتى لا يصبحوا معتمدين اعتماداً كلياً على الخدمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية أو مفوضية شؤون اللاجئين أو الحكومة. وعلى الرغم من ذلك، فقد حققت الحكومة اليمنية بعض التقدم نحو الوفاء بالتزامها الدولي بحماية اللاجئين وتحمل مسؤولية شؤون اللاجئين، وبمثل إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين على وجه التحديد خطة بنائة في خفر الجهود الحكومية على هذا الصعيد.

ولا تزال جوانب كثيرة في أوضاع اللاجئين في اليمن بحاجة إلى مزيد من الفهم: فالمفوضية تتعدية لليمن واستعداد الدولة لدخول طلبات اللجوء، مع عدم استعدادها لقبولهم قبولاً تاماً. يجعل موقف اللاجئين في اليمن معقداً ومتحشاً بالتحديات في منطقة الشرق الأوسط.

نيسيا هيوز طالبة برنامج دراسات الهجرة القسرية واللجوء في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

البريد الإلكتروني: meyah@hotmail.com

لنهد من المعلومات عن اللاجئين في اليمن، انظر اللجنة الأمريكية للاجئين على الموقع الإلكتروني www.refugees.org / world.countryref/mideast/yemen.htm

١ تشير هذه الأرقام إلى اللاجئين المسجلين فقط، وهناك أعداد أخرى لا تقدر بحوالي ٢٠٠٠ موهالي و ٧٠ ألف عراقى. نص الجور ويصم المسجلون ويؤدو الخلاف حول ما إذا كان هؤلاء اللاجئين فروا من الاضطهاد، أو مهاجرين لأسباب اقتصادية.

٢ أصدرت الجهات التابعة في اليمن ملاحظات موهية.

٣ في ٢٠٠٢ يومو ١٢ أبريل ٢٠٠٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصنعاء، اليمن.

٤ المصدر: الشرق الأوسط.

٥ يبدو أن اليمن التي يتسمه الباب المفتوح عند عتدها الشالية، قد شهد خلال الاثون بأن القويين يهيمون الصود إلى المكنة البرية السعودية لتعمل بها ويؤدون من أن إلى آخر صوره عروية ليرة، اسرم ويدو أن الحكومة لا تصح الجور لتشتت ثمة رقابة عليها، راسة لها ليس هناك موارد اللازمة لذلك. لكن الحكومة لم تلتزم بالالتزامات التي أبرمتها مع دول أخرى، بل لا تزال معتمدة اعتماداً على المساعدات الخارجية. ولا تزال القنابل الملوحة ما زالت تستمر على اعتمده الأمر على صم الحكومة من سيطر عليها، وبما لا يحد من هامجور غير اشيعت في طرين الموهوم وهو عالى من حلال التشارك المصلحة وأجيرا لآل اليمن دخلت في التوافقية تلتهم مع الحكومة العربية السعودية ووضعت البدالي الأوربي (التي تقضي بالسماح بدخول الأفراد إليها مرة ثانية وذلك على طرقت العلاقات بوابية شبة على أمل الاستعانة إلى مجلس التعاون العربي والإسلامية في ذلك، فقد المكنة العربية السعودية بما لا يرس ٢٠٠٠ ما عمل بمشي كتيور موهيوس، فيها صوره غير شرعية ويشتري مودة صا للاقتصاد اليمني من خلال التوصلات المالية، ومن ثم من اليمن لا يرغب في طرهم.

٥ في الوقت الذي يتسمه اليمن الآخر الذي تلت عهد حورية ما إلى حكم مروهج بسبب كونه مغترباً/أجانباً، الأول يسند إلى الماور، الوالي اليمني، رئيسل جامعة لتصل مشأر إلى القويين الخاص بالمهيم، وهو الحكم بالرئيس بدو موهية، تلتهم الأمر الذي أهتلك لاقئ إلى عدم الإرجاع القسري.

٦ المصدر: الشرق الأوسط، هامش رقم ٢.

٧ توجد الحكومة العربية موهية صارة جرداً وخصوصاً في كوة الوالي اليمني، قنابل، تلتهم أن تهديدات أمنية متصلة مع كوة هذه المنطقة غير اختلال موهيوس. مع أنها ملاحش سريفي ومهيداً طرير - لأسباب أمنية ولا يعرف مكن استعمارها



السلام في الشرق الأوسط: التعامل بواقعية مع قضية أملاك اللاجئين الفلسطينيين

بقلم: سكوت ليكي

واسترداد المساكين والأموال، ويعتبر هذا التأكيد مثاليًا للمساعدة على حل أزمة الجوع التي ألمت بالفلسطينيين، فقد استفاد اللاجئون فضلاً في البوسنة وموزامبيق وهايتي وكوسوفا ورواندا وأماكن أخرى استفادة كبيرة من العودة إلى بيوتهم الأصلية بفضل المساعدة والدعم المباشر المقدم من مفوضية شؤون اللاجئين.

ومن ثم فإننا بحاجة إلى أن نعالج مجتمع المعونات الإنسانية على نطاق واسع لماذا يعامل اللاجئ الفلسطيني بطريقة تختلف اختلافاً منهجياً كبيراً عن كل جماعات اللاجئين الأخرى في العالم؟ ما هي أسباب تجاهل حقوق الفلسطينيين في استرداد مساكنهم وأموالهم؟ هل السبب هو ضخامة التحدي الذي يعرض المفوضية لاحتمال الفشل منذ البداية؟ أم أن شغلنا كبيراً من المجتمع الدولي يعرف أن الموقف المتطرف الذي تتخذه إسرائيل تجاه اللاجئين الفلسطينيين راسخ إلى الحد الذي يجعل إيجاد حلول للاجئين بطريق تنسيق ومقوّم أمراً غير ممكن التحقيق؟ أم أن المجتمع الدولي لا يعبأ بهذا الجمع المنكوب من اللاجئين، في الوقت الذي تشغل فيه مفوضية شؤون اللاجئين بالأزمات المالية والمشاكل الداخلية المتعلقة بالبروح المعنوية؟

مهما كانت الصيغ التي تساق لتبرير استعراء عدم الاستعداد لتقديم الحماية للاجئين، الذين شرده كثيرون منهم من بيوتهم منذ أكثر من ٥٥ عاماً، فالحقيقة عندما ننظر إليها من وجهة نظر اللاجئين أنفسهم هي أن العالم لا يبالي بهم على ما يبدو. فاستبعاد اللاجئين من الحماية التي تستحقها، الاستغناء الذي يؤدي إلى تشجيع المؤسسات والحكومات الأخرى (ومنها مؤسسات وحكومات المنطقة التي تتحدث كثيراً عن حقوق اللاجئين ولا تفعل شيئاً بسددها) هي معاملة اللاجئين

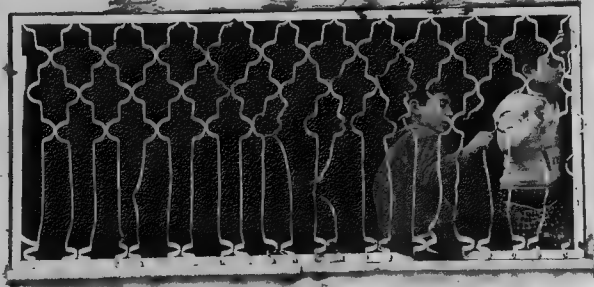
تتألف حالياً من الولايات المتحدة وتركيا وفرنسا، ليست إلا دعاية قاسية، كما يتبين من التقرير الكامل الذي قدمته لجنة المصالحة إلى الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام؛ في الفقرة الثانية من قرارها رقم ٥٢/٥٦ الصادر في الماشر من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ طلبت الجمعية العامة من اللجنة تقديم تقرير إليها حينها ترى مناسباً، على ألا يكون ذلك بعد الأول من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وتسجل اللجنة تقريرها بتاريخ ٣١ أغسطس/آب ٢٠٠٢ (٢٠٠٢/٥٦/١)، وتلاحظ أنه لا يوجد شيء جديد للإفادة عنه منذ تقديم التقرير.

هذا هو التقرير الكامل للمؤسسة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي لها صلاحية تقديم الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين. وثمة «تقرير» مماثل يقدم كل سنة إلى الجمعية العامة.^٢ ومن المؤكد أن مفوضية شؤون اللاجئين يمكن أن تؤدي أداء أفضل من ذلك، ومن الواضح أن المفوضية لو أكدت على أن فترة الاستعداد في المادة (د) لم تعد تنطبق، وإن كان ذلك محبباً، فإن هذا في ذاته لن يحدث فرقاً حادياً في عملية البحث اللانهائي، عن حل مجد للاجئين الفلسطينيين. لكن هذه الخطوة يمكن أن تبين استعداد مفوضية شؤون اللاجئين للعب دور في عملية تؤدي إلى إيجاد حلول دائمة لكل اللاجئين الفلسطينيين. ولعلها تشجع أيضاً دول النقط الفنية في الشرق الأوسط على زيادة مساهماتها التي تنفق عن حدها الأدنى، ومن ثم تخفيف الصعاب المالية التي تعاني منها المفوضية حالياً.

وقد أكدت المفوضية مجدداً في السنوات الأخيرة على المناهج القائمة على الحلول لتتأصل مع أوضاع اللجوء، وخصوصاً الإرجاع الطوعي وحقوق العودة للوطن

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة حول مدى انطباق المادة (د) من اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين على اللاجئين الفلسطينيين، أكدت فيها بصورة أساسية من جديد على التفسير القائم منذ وقت طويل للاتفاقية، والذي يقضي باستثناء اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم خمسة ملايين^٣ من الاستفادة من الاتفاقية، ومن ثم استبعادهم من معونات الحماية المباشرة التي تقدمها المفوضية، عما قلّة مختارة تمشي خارج منطقة الصراع المباشر. ويبرر المجتمع الدولي هذه الآراء على أساس أن وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تقدم أصلاً «المساعدة أو الحماية» للاجئين. وبذلك فإن المجتمع الدولي لا يستبعد فحسب أكبر شطر من جموع اللاجئين في العالم من الحماية التي لا تستطيع إلا المفوضية تقديمها، ولكنه أيضاً يمنع الوكالة الدولية للحماية بعمالة اللاجئين من القيام بدور أساسي في مجال إيجاد الحلول لواحدة من أقدم مشاكل اللجوء المعقدة في العالم.

وإذا كان من المفهوم أن بعض الجهات ربما لا ترغب في أن تتولى المفوضية قضية اللاجئين التي تعد أعقد المشاكل في العالم، فمن المثير القول بأن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في المهادين الخمسة التي تعمل فيها أونروا (غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا)، وعددهم أربعة ملايين، يحصلون على الحماية الكافية من المفوضية. إذ تؤكد أونروا نفسها أنها لا تتمتع بأي قدرات في مجال الحماية؛ ليس هذا فحسب ولكن المؤسسة غير المجدية التي يهتد منها توفير هذه الحماية في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وهي لجنة المصالحة فلسطين (التي



مهر هشبر
أبريل/نيسان ٢٠١٢

اتخذت من قانون املاك الغائبين الإسرائيلي لعام ١٩٥٠ نموذجاً لتحديثه. ولكن منذ انتهاء حرب البوسنة، أودعت كل قوانين هجر الاملاك في سلة مهملات التاريخ، وانفقت تماماً باستبدالها بقوانين أخرى أعدت ضماناً لتطبيق النصوص الخاصة برد حقوق اللاجئين وعودتهم كما ورد في اتفاق ديتون.

رد المساكن والأموال لجميع اللاجئين الفلسطينيين

لا يمكن أن يوجد احتمال اتفاق سلام قابل للتنفيذ إلا بعد تسوية مسألة العودة ورد الاملاك بطريقة سليمة. والحق أن هذا درس من الدروس الأساسية التي تصلح لكل مواقف ما بعد الصراع في شتى أنحاء العالم، وهو ضرورة التعامل مع قضايا برد الحقوق فوراً، الأمر الذي يجمل استتباب السلام هو الاحتمال الأغلب. أما إذا قوبلت هذه القضايا بالتجاهل فتالياً ما سيشتعل فتيل الحرب التي كان من العسير إنهاؤها أصلاً.

وفي حالة سلام الشرق الأوسط، فإن هذا معناه أن جزءاً من اتفاق السلام بين إسرائيل وفلسطين لا بد أن يتضمن بالضرورة خطة تفصيلية لتفويض حق كل لاجئ فلسطيني في تفويض منصف عن انتهاكات حقوق المسكن والأرض والاملاك التي تعرض لها. وحتى اليوم، تركز معظم المقترحات الخاصة بمعالجة هذه المصادرة الواسعة غير المشروعة إما على دفع مبالغ غير محددة من التعويضات المالية (وهذا هو أكثر المواقف التقدمة الإسرائيلية)، وإما على ممارسة حق العودة كاملاً (الموقف السائد

غمرة تعجلها إقامة ما يسمى بالحقائق الواقة بفرض نفي التاريخ. واليوم يعيش مئات الآلاف من اليهود الإسرائيليين في بيوت فلسطينية مسروقة تؤجرها لهم الوكالات اليهودية، وبعضهم ما زال يستعمل الأثاث والكتب والميراث العائلي الذي خلفه اللاجئون الذين فروا للنجاة بحياتهم. ولم تسمح إسرائيل مطلقاً لأي من اللاجئين بالعودة إلى بيوتهم وأراضيهم، ولم يحدث أبداً أن دفعت تعويضاً عن هذه السرقات أو عن أي تلف تسببت فيه.

ولا تزال مسألة رد الحقوق مفتوحة إلى حد كبير، إذ تشير التقديرات التي تمت مؤخراً إلى أن القيمة السوقية الإجمالية حالياً للأراضي والمساكن والاملاك الفلسطينية التي سرقتها إسرائيل أو دمرتها تبلغ ٢٥٠ مليار دولار. ولا يتضمن هذا الرقم المليارات التي تطلب بها البلدان المستضيفة للاجئين الفلسطينيين مثل الأردن.^١

وقد سنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قوانين تهدف إلى إعطاء نوع من «الشرعية» الشككية على هذا الاستيلاء الواسع على الاملاك. ويلاحظ أن التسمية البريئة لقانون املاك الغائبين الذي أصدرته إسرائيل عام ١٩٥٠ يناقض الواقع لأنه وضع الأساس القانوني للمسقة المتواصلة على مدى عقود عدة. وقد منحت الطعون القضائية التي رفعت ضد قانون ١٩٥٠ بالفشل مرة بعد المرة.

ومما له دلالة هامة أن كل القوانين المسماة بقوانين هجر الاملاك، التي تنتهك كل الأطراف في أثناء الحرب في البوسنة،

الفلسطينيين بطريقة تختلف عن غيرها من اللاجئين، وكان محتفهم ومتابعهم أهل رؤساً من اللاجئين في أي مكان آخر. ويرى اللاجئون الفلسطينيون أن التعديج السياسية أو القانونية أو المالية ليست إلا ذريعة لعدم التحرك، الأمر الذي يؤدي إلى إدامة الظلم واليأس الذي يعاني منه كل يوم يحرمون فيه من العودة إلى ديارهم وأراضيهم واملاكهم. وأي زعم بأن اللاجئين الفلسطينيين يحصلون على الدعم والحماية والاهتمام الذي يستحقونه ليست إلا ضرباً من اللعب.

العالم لا ييالي بهم على ما يبدو

سرقة إسرائيل لاملاك اللاجئين

تتبع إسرائيل منذ وقت طويل سياسة تدمير حياة الفلسطينيين ومصدر زرقهم والاستيلاء على بيوتهم وأراضيهم، وهي السياسة التي تمثل عصب التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل منذ أكثر من خمسة عقود. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ينسب دائماً، فمن المهم أن نتذكر أن إسرائيل عندما قامت في عام ١٩٤٨ كانت الأغلبية الفلسطينية من السكان تملك أكثر من ٩٠٪ من الأراضي والبيوت والاملاك في فلسطين التاريخية، بينما كان اليهود يملكون ١٠٪ منها فقط. أما اليوم فيكاد يكون هذا الرقم معكوساً تماماً بسبب الانتهاكات الواسعة النطاق وغيرها من الجرائم المتعلقة بحقوق السكن والأرض والاملاك التي ترتكبتها إسرائيل في حق اللاجئين الفلسطينيين. فقد دمرت إسرائيل أكثر من ٥٠٠ قرية في

في التنازل الرئيسي الفلسطيني). ولكن لم يتم توجيه الانتباه الكافي للسياسات والآليات والإجراءات والمؤسسات التي يمكن إنشاؤها لجعل التأكيد على حقوق الفلسطينيين في السكن والأراضي والأملاك مكتوباً قايلاً للتفتيز في السلام الدائم. وإذا كان اللاجئين الفلسطينيين يمشون ما يعطى من حقوق لكل اللاجئين في أي مكان آخر في العالم، فعندئذ يجب التعامل مع قضية اللاجئين من خلال منظور رد الحقوق والحق في إعادة بسط سيطرتهم على الأملاك المصادرة.

وغير بالذکر ان الفلسطينيين لم يحاولوا أي محاولة تذكر على أي صعيد جديد، فحق العودة وحق استرداد الأملاك لهما تاريخ قانوني طويل، وللاحظ أنهما طبقاً منذ وقت قريب في بعض الأماكن كالюينة وكوسوفا وموزامبيق وجنوب أفريقيا وطاجيكستان وشتي أنحاء أوروبا الشرقية والوسطى، كما يلاحظ أن الولايات المتحدة تقدم دائماً الدعم السياسي والمالي اللازم لرد الحقوق، وأن أحداً لم يقيم بجهود للحفاظ على حق رد الأملاك أكثر من المنظمات اليهودية لنضالها المحرقة. فمن خلال التنظيم والتصميم الهائل ساعدت هذه المنظمات على ضمان السماح لمئات الآلاف بالعودة واستعادة السيطرة على الأملاك التي صودرت منهم بشكل غير قانوني خلال الحرب العالمية الثانية، أو الحصول على تعويض عنها.

ويمثل عدم التعامل مع هذه القضية في حالة اللاجئين الفلسطينيين عدم وجود تقدم حقيقي، وعدم وجود بارقة أمل في أن الاتفاق التالي سيكون دائماً - متى أبرم. ويلاحظ أن النزاعات المعلقة على المساكن والأملاك والأراضي أيما كانت تتسبب على نحو شبه دائم في إثارة صراعات تالية بطريقة كرفية. ومن ثم فإن تجاهل هذه المسألة في محادثات الوضع النهائي بين إسرائيل وفلسطين - متى عقدت - قد يكون مدمراً لكارة في المستقبل.

نحو مشروع لرد الأملاك

إذا كانت حقوق اللاجئين ذات طبيعة عالمية - وهذا هو المقصود منها بالتأكيد - فإن اللاجئين الفلسطينيين بحاجة إلى أن تقدم لهم نفس الحلول التي تتاح بصورة روتينية للاجئين في أي مكان آخر. ويتضمن ذلك الإقرار بأن حماية الحق في استرداد مساكن اللاجئين وأملاكهم هو القاعدة الآن، لا الاستثناء. فقد أكدت الأمم على ذلك في قراراتها المصادرة هي مناسبات عديدة بخصوص الصراع في

الشرق الأوسط، وليس هذا فحسب، بل إن العديد من اتفاقيات السلام واتفاقيات الإرجاع الطوعي أيضاً تتناول بصورة مباشرة حقوق رد مساكن اللاجئين المأثمين وأملاكهم. كما أن العديد من المعايير القانونية الدولية أيضاً تتناول هذه الحقوق صراحة، وقد اقترحت الأمم المتحدة أخيراً تعيين مقرر خاص معني برد أملاك اللاجئين بغرض إعطاء أولوية أكبر لهذه القضية. وفي واقع الحال أن العديد من البلدان قد مرت بعملية رد الحقوق على مدى العقدين الماضيين إلى درجة تمخضت عن سملعة من الدروس الهامة التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز فعالية الجهود المستقبلية في مجال رد الحقوق إلى أصعابها.

فما الذي نحتاجه، إذن، من الناحية المؤسسية لضمان تمكين الفلسطينيين من الحصول على حقهم في استرداد مساكنهم وأملاكهم وأراضيهم، مثل غيرهم من اللاجئين من العديد من البلدان الأخرى؟

تجديد عملية السلام على أساس حقوق الإنسان؛ يمثل المنهج القائم على الحقوق في مجال رد حقوق اللاجئين الفلسطينيين في المساكن والأراضي والأملاك، والذي يستند صراحة إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي، الأساس الوحيد والمعمول لإيجاد حل عادل ودائم. فقد يتيهن لكلا الطرفين في آخر الأمر في أي محادثات ضرورة طرح مقترحات عملية ومنصفة تظل من التمييز وتتسق مع حقوق الإنسان على مائدة المفاوضات للتعامل على نحو كاف مع قضية رد الحقوق - وهذا ما سيحدث بالتأكيد مهما كان يبدو مستبعداً في الوقت الحالي. ومن المأمول أن تكون المناهج الضخمة المترتبة على رد الحقوق التي يتم بها مئات الآلاف من الإسرائيليين وغيرهم من اليهود بصورة شرعية الآن مصدراً ملهماً للسياسات الخاصة برد الحقوق التي تطرحها إسرائيل على المائدة. وبالمثل ينبغي على الفلسطينيين أن يدركوا أن العبارات الطنانة والمجادلات المشحونة سياسياً أكثر من اللازم لن تؤدي إلى وضع إجراءات مجدية لرد الحقوق.

إدراج ترتيبات تفصيلية لرد الحقوق في اتفاق السلام؛ يجب على كل اللامعين - من الأمم المتحدة إلى مفوضية شؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة وغيرهم ممن لهم دور في محادثات السلام النهائية، إلى جانب الوفدين الإسرائيليين

والفلسطينيين - مراعاة الدروس المستفادة من الواقع الأخرى المشابهة، وإدراج المراحل العامة لحقوق الاسترداد ومؤسستها وآلياتها وإجراءاتها في اتفاق السلام النهائي نفسه بصورة تفصيلية قدر الإمكان. ويجب عدم تأخير هذه القرارات إلى أجل غير مسمى في المستقبل كما حدث في إطار اتفاق أوسلو، وإنما يجب إدراجها في اتفاق السلام نفسه.

مؤسسة عملية ومستقلة لرد الحقوق؛ يجب على أي اتفاق السلام جدير حقاً بهذا الاسم أن ينص على إنشاء مؤسسة مستقلة لتتبع كافة جوانب عملية رد الحقوق، ويجب أن تكون هذه المؤسسة مستقلة تماماً عن كلا الطرفين، وأن تحصل على الدعم الكافي من الناحية المالية والسياسية من المجتمع الدولي. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة بدروس هامة مستمدة من تجربة لجنة البت في نزاعات الأملاك العقارية في البوسنة، ومديرية الإسكان والأملاك في كوسوفا، ومحكمة نزاعات الأراضي في مرحلة ما بعد الفصل النصري في جنوب أفريقيا. وبعد ذلك تقوم مؤسسة رد الحقوق بالتنسيق بين كل الهيئات المعنية لتنفيذ الأحكام الخاصة برد الحقوق في الاتفاق النهائي. ومن نافذة القول إن بعض القوانين الإسرائيلية يجب تعديلها قبل إجراء أي عملية منصفة رد الحقوق، وأهم هذه القوانين قانون أملاك الغائبين الذي يجب إلغاؤه تماماً. مثلما تم إلغاء القوانين القمعية التي تمنع رد الحقوق لأصعابها في البوسنة وجنوب أفريقيا وغيرها.

إجراءات عادلة ومنصفة لرفع الدعاوى؛ يجب أن تسمح أي عملية لرد الحقوق لكل اللاجئين الفلسطينيين و/أو ورثتهم بتقديم دعوى تفصيلية لاسترداد حقوقهم في خلال إطار زمني محدد، توضع الطبيعة المحددة للتعويض والإنصاف الذي يطلبه الفرد المدعي أو الأسرة المزعومة رداً للحق المملوك، ويتضمن ذلك الحق في رفع دعوى أمام هيئة قضائية مستقلة بقصد استرداد بيوت اللاجئين الأصلية التي صادرتها إسرائيل منذ عام ١٩٤٧. ويلاحظ أن هذه العملية في طبيعتها عملية قانونية أكثر منها سياسية، وأنها تستلزم إنشاء هيئة قضائية مستقلة عن كل من القضاء الإسرائيلي والفلسطيني، وتختص وحدها بالنظر في كل الدعاوى المعلقة الخاصة باسترداد الحقوق، وإها صلاحية تنفيذ هذه القرارات في داخل إسرائيل وفلسطين.

قاعدة أدلة واسعة؛ على العكس من الكثير

الملايين من الأبرياء وأراضيهم وأماكهم ثمن هادح لا يقبله العالم، وأن هذه الممرقات غير المسبوقة أمر لن يفساه من لا يزالون ينتظرون استرداد حقوقهم.

إن السلام الدائم سيحل عندما ينتهي التمييز ويعود التسامح وتصبح نظم الحكم القائمة على غرار الفصل العنصري والاحتلال العسكري غير مقبولة، وعندما يتم إيجاد حلول منصفة لتلبية المطالب المعقولة للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية، ويتم إدخال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية استرداد حقوق اللاجئين الفلسطينيين خطوة هامة قد تجعل ذلك حقيقة واقعة.

سكوت ليكي المدير التنفيذي لمركز حقوق الإنسان والإخلاء بجنيف:

www.cohre.org

البريد الإلكتروني: scott@cohre.org

لمزيد من المعلومات عن المعاملات المتاحة أمام اللاجئين الفلسطينيين للنسي استرداد املاكهم، انظر الموقع التالي
www.badi.org/Publications/Briefs/
Brief-No_2.html. وموقع العودة: ائتلاف حق الفلسطينيين في العودة: www.al-awda.org

١. لاروج إلى المكرة والتتابع على مراجعة مفوضية شؤون اللاجئين لتقرير المادة (١٤)، انظر الموقع التالي: www.badi.org/Publications/Documents/Protect_Docs.htm
٢. لاروج إلى إحصائيات عن العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين انظر: www.shanli.org/resources/facts/palestinian_refugees_fact_sheet.htm
٣. لاروج إلى تقريرهم لتقرير لائحة: www.badi.org/Publications/Briefs/Brief3.pdf

١. انظر المقالة المستمرة والمتصلة لعلقت الفرنسي بدواي «تقييم الخسائر الفلسطينية بسفر الدواي اليوم» في «اللاجئين الفلسطينيين حق العودة» (مجموع بمصر عذري) دار نشر باؤن، لندن من ٢٠١٠-٢٠١١. وانظر أيضا
www.pasia.org/publications/bulletine/english_refu/REFUGEES.pdf

إلى مسكن جديد. فلا يجب أن يتشرد أحد من الإسرائيليين أو الفلسطينيين نتيجة لعملية رد الاملاك.

الحد الزمني للعملية: كما يتضح من أكثر من عشرين برنامجاً شهدوا المقد الماضي، يمكن أن تتوقع أن إجراءات رد حقوق اللاجئين الفلسطينيين تستغرق بالتأكيد وقتاً طويلاً حتى تنتهي، وستكون محفوفة بالتوترات السياسية وغيرها من ألوان التوتر، ومن المؤكد أن الأعصاب ستكون مشدودة طوالها. فذلك هي التحديات التي تواجه كل عمليات رد الاملاك، وهي ليست فريدة في الشرق الأوسط.

خاتمة

يبدو للمراقب الخارجي أنه يكاد يستحيل على الإسرائيلي العادي أن يتقبل فكرة ارتكاب إسرائيل لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم على مدى عقود متتالية في محاولتها لإنشاء ما يسمى بالدولة اليهودية (ولا ننسى هنا أن مليوناً من المواطنين الإسرائيليين فلسطينيون). إلا أن موافقي بعض البلدان الأخرى اضطروا للاعتراف بالجرائم التي ارتكبتها حكوماتهم، سواء أكان ذلك في الماضي البعيد أم منذ سنوات قلائل. ولذلك فلكي تبقى إسرائيل دولة تتمتع بالسلام مع جيرانها، يجب على الإسرائيليين واليهود في كل مكان أن يقرروا بأن سرقة نبوت

من حوادث التطهير العرقي الأخرى، نجد أن الاملاك الفلسطينيين وورثتهم الذين سرقوا املاكهم ما زالوا كلهم تقريباً يمتلكون الحجج وعقود الملكية ووثائق الأراضي والمقاييس والصور وغيرها من الأدلة التي تثبت ملكيتهم. ومن الإجراءات القليلة الملزمة التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين تحويل الكثير من سجلات الاملاك التي يحتفظ بها اللاجئين إلى سجلات رقمية، وإيداعها لدى الأمم المتحدة في نيويورك. إذ إن الدليل المادي على الحقوق، لا القوة العسكرية، ينبغي أن يكون هو الأساس الذي تبني عليه القرارات الخاصة برد الحقوق.

عملية التنفيذ: نجحت عملية رد الحقوق في البوسنة وجنوب أفريقيا وهايكستان وألمانيا ولافتيا وجمهورية التشيك وجزر شاغوس والمجر وأماكن أخرى كثيرة بفضل وجود آليات فعالة للتنفيذ، سواء أكانت سياسية أم قضائية. أي أن صدور إعلان عن مؤسسة لرد الحقوق إلى اللاجئين الفلسطينيين لن يكفي لرد الاملاك على أرض الواقع، إذ يجب أن يكون هناك نوع من التنفيذ القوي يمثل العنصر المحوري في هذه العملية.

حماية حقوق السكان الثانويين: يتطلب نجاح عملية رد الحقوق احترام وضمان حق كل السكان الثانويين (السكان الحاليين في املاك اللاجئين الفلسطينيين) في نقلهم

من فلسطين
إلى إسرائيل ٢٠٠٢



قضايا للمناقشة

في العدد ١٣ من «نشرة الهجرة القسرية»، نشرنا مقالة بعنوان «العلاقات بين العسكريين والمدنيين في أفغانستان»، أثارت عدداً من المخاوف المتعلقة بتداخل أدوار العسكريين والجهات المعنية بالإغاثة في أفغانستان. وفي المقالة الأتية يناقش تيد فان باردا ولاري مينيتر مسألة الزي العسكري بزيدي من التفصيل...

ارتداء الزي العسكري في أفغانستان

تعترف

بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه الجنود في أفغانستان والذي يتمثل في إعادة بناء المدارس والطرق، ولكنها تتعرض على قيام الجنود الأمريكيين بأعمال الإغاثة وهم يرتدون الملابس المدنية ويحملون السلاح. إذ ترى الوكالات أن طمس الملامات الأساسية المميزة للمدنيين في مجال الإغاثة والعسكريين يعرض المدنيين المحترفين في مجال الإغاثة للخطر. وعلى النقيض من القوات الأمريكية، نهد أن القوات العسكرية الأوروبية، الموجودة ضمن قوة المساعدة الأمنية الدولية التي تقوم بأعمال مدنية، ترتدي الزي الرسمي طوال الوقت.

إن قوانين الصراع المسلح، ومنها اتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بحماية ضحايا الحرب التي اعتضدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطالب المدنيين بأن يتخذوا مظهرًا يميزهم عن غير المدنيين. وقد حدث أن أرسلت ١٥ وكالة من وكالات المعونة الأمريكية المرموقة رسالة إلى وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس لتأكيد على الخطر الذي تتعرض له الوكالات بسبب قيام الجنود الأمريكيين بأعمال مدنية في زي مدني، طلبت إدارة نوش طلبها بمطالبة القوات الأمريكية التي تشق أعمال المعونات الإنسانية في كابول ومزار الشريف بارتداء الزي العسكري الكامل، مع ضرورة ارتداء قطعة واحدة فقط مميزة من الزي العسكري في غيرها من الأماكن. وترى الوكالات المعونة أن عدم التعليمات غير كافية، فهناك ثلاثة أمور هامة جدية بالاعتبار.

أولا، تحقيقاً للشرعية طبقاً للقانون الدولي،

الأقل خاضعون لها في النظم الديمقراطية. إلا أن القوات الأمريكية في أفغانستان قوات محاربة، كما كان الحال من قبل في كوسوفا، لذلك فمن المتوقع أن القوات الأمريكية والمدنيين في مجال الشؤون المدنية والقوات الخاصة بأشطة الإغاثة. فإن الاعتبارات الإنسانية لا تصبح هدفاً في ذاتها، ولكن أداة لدعم الأهداف العسكرية والسياسية، الأمر الذي قد يعني تقويض المبادئ الجوهرية المذكورة.

ثالثاً، إن القانون الإنساني ينص على ضرورة التمييز بين القائمين بالمعاملات العسكرية والقائمين بالمعاملات الإنسانية، مثلاً يجب التمييز بين هذين النوعين من المعاملات نفسها، فالمعاملون في مجال الإغاثة ليسوا محاربين، ولا يجوز فتح النار عليهم. وهذا معناه أن الجنود الأمريكيين عندما يقومون بترميم المدارس وهم يرتدون الزي المدني فقد ينظر إليهم على أنهم محاربون غير شرعيين أو جواسيس (ومن أهدافهم الأساسية في الحقيقة جمع المعلومات)، فيصبحون هدفاً مشروعاً للثأر المعادية. وهكذا فإن الرغبة في التمييز تفرض للخطر المدنيين في مجال الإغاثة من جميع الجنسيات الذين يفترون بالشفافية، وتعرض مساعيهم للخطر.

إن المدنيين في مجال الإغاثة لديهم سبب وجيه لبحث العسكريين على إعطاء أولوية قصوى لضمان أمن السكان المدنيين الأتقنان بدلاً من تنفيذ جهود الإغاثة بأنفسهم، فقد يثير رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى محكمة الجنابات الدولية العديدة، وتقدير البنتاغون التضاض لقوانين الحرب، التساؤلات حول جدوى السعي لتحقيق المزيد من التعاون بين العسكريين والمدنيين.

وهي ضوء الالتزامات القانونية المعترف بها دولياً للأفراد العسكريين، لا يعتبر من قبيل المبالغة الإصرار على أن يرتدي الجنود الأمريكيون الزي المناسب في أثناء قيامهم بأعمال الإغاثة الموكولة لهم.

يجب على المحارب أن يرتدي شارة أو زيًا يميزه على البعد عن السكان المدنيين، وأن يحمل سلاحه بصورة ظاهرة. وهكذا فإن الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين يرتدون الزي المدني ويقتفون أسلحتهم في أثناء الخدمة يخاطرون بفقد مكانتهم كمحاربين شرعيين. وهذه هي النقطة التي أشار إليها المسؤولون الأمريكيون أنفسهم في محاولة لحرمان أسرى قوات طالبان والقاعدة من التصق بوضع أسرى الحرب. لكن وزارة الدفاع لديها ما يثبت على القلق. إذ يقول قائد عسكري أمريكي في كابول «عندما يبدأ الأشرار في ارتداء الزي الرسمي بحيث يمكن فتح النار عليهم من مسافة ٢٠٠ متر، فسوف يفعل رجالنا نفس الشيء». لكن هذه قضية ذات أهمية جوهرية، فعلى الرغم من أن المحارب الذي يرتدي الزي الرسمي، والذي تطبق عليه المعايير المتفصّل عليها، من حق أن يقتل شرعاً عدوه المحارب، فإن الجدي الأمريكي الذي يرتدي زيًا مدنيًا إسلامياً ليس له أن يفعل الشيء نفسه بالضرورة. وهكذا فإن كسب الحرب على الإرهاب عن طريق محاكاة تكتيكات تنظيم «القاعدة» قد يكون نكسراً فادح الثمن.

ثانياً، إن القانون الإنساني الدولي يميز تمييزاً قاطعاً بين الأنشطة الإنسانية والمعاملات العسكرية. فالأنشطة الإنسانية طبقاً لمعكمة العمل الدولية يجب أن تتفق والمبادئ الجوهرية لحركة الصليب الأحمر. ومنها الاستقلال عن الاعترافات السياسية، والحياد فيما يتعلق بالتضام التي في قلب الصراع، والتزامه (أي أن تكون جهود تقديم المعونات قائمة على حاجة الناس إليها، لا على الموال السياسية أو غيرها من الموامل الخارجية). أما العسكريون فهم بخلاف ذلك، ليسوا مستقلين عن السلطة السياسية، ولكنهم على

تيد فان باردا مدير مركز الاستشارات القانونية الإنسانية في لاهاي.
لاري مينيتر مدير مشروع النزعة الإنسانية والحرب بجامعة تافتس في ميدفورد، ماساتشوستس.
البريد الإلكتروني: humiaw@wxs.nl
و larry.miner@tufts.edu



قضايا المناقشة

ورد ذكرهم بالاسم في التقرير، ولا تعدد كم منهم تم بحث حالتهم فعلاً للتأكد من أنهم بالغات - وأعتقد أن هذا لم يحدث إلا في عدد قليل نسبياً من الحالات).

وبدلاً من التحقيق في صلب الموضوع والمزاعم الحالية المتعلقة بالعمالين في مجال الإغاثة وعددها ٦٧ حالة، يبدو أن الأمم المتحدة تحاول الالتفات حول الموضوع، فتشير إلى عدد من الحالات الغامضة المتعلقة بأشخاص من العمالين في حفظ السلام دون ذكر أسمائهم، أو إلى بعض المزاعم القديمة التي يصعب إثباتها في حد ذاتها، ويبدو أنها تبحث عن أي وسيلة لهم التقييم الأمثل، وهكذا فإن كل جملة تقريباً وردت عن التقرير الخاص بقرى أفريقيا يمكن حذفها (استناداً إلى الأدلة المدمجة). وأرى أن أكثر الجوانب القائمة في هذا الأمر أنه انكار كبير للنضال والمضاهاة التي انخرطوا فيها، وتردد أصواتها في الدراسة الأصلية. وأرى أن استمرار استخدام لفظ مثل «إشاعة» والقبيل والقال، و«حكايات» يعتبر استهانة شديدة بواجب القلق المصاحبة التي أثارها أولئك الناس.

ويعد خطبة عصماء لا تزيد عن كونها مجموعة من التعليقات التي تنقص من قيمة تقرير التقييم، تبين الأمم المتحدة سبباً موضوعياً واحداً على الأقل لمجزأه الواضح عن التحقيق في الحالات المذكورة، وهو صعوبة العثور على أشخاص يعينهم لأن مجتمعات اللاجئين كثيرة المتقل والتحرك. نعم... هذا حق، خصوصاً في ضوء مرور عدة أشهر قبل فتح التحقيق بالفعل، عندما كان التوتر شديداً، بحيث أن الشهود لم تتوافر لديهم الشجاعة الكافية للشهادة، إلا في حالات نادرة. ومن الأسباب الأخرى لتجاهل معظم المزاعم (والتي نصل إليها استنتاجاً لأنها لا تذكر صراحة على الإطلاق) الصلاحيات المحدودة جداً التي لا تشمل سوى العمالين بالأمم المتحدة (وربما العمالين بغفوضية شؤون اللاجئين فقط)، في ضوء عدم وجود سلطة فرض إجراء تحقيق مع العمالين بالوكالات الأخرى الذين يتسمون بصعوبة المراس. كما أن الأطفال النازحين الداخليين لا يدخلون ضمن هذه الاختصاصات التي تقتصر على اللاجئين وحسب، كما تستبعد ممارسة الجيش مقابل المال أو غيره من صور المقابل المادي (وكان ممارسة الجيش مقابل

في العدد رقم ١٥ من «نشرة الهجرة القسرية» نشرنا مقاليتين عن ضرورة حماية الأطفال من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية. ومنذ ذلك الحين، والأمم المتحدة تحقق في هذا الموضوع. وفي هذا العدد يرد اسميتا فاليك - الذي كتب إحدى هاتين المقاليتين - على تقرير الأمم المتحدة.

رأي

الأمم المتحدة تحقق في الاستغلال الجنسي من جانب العمالين في مجال الإغاثة - العدالة لم تأخذ مجراها

جاء في تحقيقات الأمم المتحدة حول المزاعم التي أثيرت في العام الماضي بخصوص انتهاك أطفال اللاجئين في غربي أفريقيا أنه لم يثبت وقوع استغلال جنسي للاجئين على نطاق واسع. وحيث أنني أحد أعضاء الفريق الذي قام بإجراء الدراسة الأصلية في هذا الموضوع، فإنني أرى أن هذه النتيجة غير مقبولة ومضلة.

تدعي الأمم المتحدة أن المزاعم التي وردت في التقرير الأصلي لا يمكن إقامة الدليل على صحتها - على الرغم من أن التحقيقات الكاملة لم تجر إلا في مجموعة محدودة من الشكاوى الأساسية، وكانت الأمم المتحدة قد تلقت تقريراً من ٦٤ صفحة تتضمن وثائق تدعم هذه المزاعم، وتتضمن معلومات أساسية تشتمل على المزاعم العالية المتعلقة بسبعة وستين اسماً محدداً من العمالين في مجال الإغاثة، وأسماء أكثر من ٤٠ من الأطفال الذين زعم أنهم ضحايا هذه الانتهاكات، وملحظات مسابقة أخرى مفيدة، ومواد ثانوية تتضمن مزاعم أخرى إما أنها تقدم بها العهد وإما أنها أقل تحديداً. والعديد من البلاغات عن الحوادث المتعلقة ببعض العمالين في مجال حفظ السلام دون تحديد أسمائهم، ومزاعم أكثر عمومية ضد وكالات مهنية. وتساؤل الأمم المتحدة إنها حققت في ١٧ حالة، ويبدو أنها لم ترد إلا على أربع حالات فقط، يستمل أن تكون مزاعم سلوية من بين الحالات الأساسية وعددها ٦٧. وفي ظل هذه الظروف، لا يبدو من المناسب أن ترفض الأمم المتحدة جميع الحالات الباقية برمتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الوضع يوحي بأنه لا يمكن إثبات أي شيء لأن المعلومات المقدمة عديمة الجدوى. فقد ظهرت

المزاعم بصورة غير متوقعة في سياق دراسة اجتماعية كيفية موسعة من العنف والاستغلال الجنسي، بدأ إجراؤها دون أي نية في فتح تحقيقات مع العمالين في مجال الإغاثة. وجاءت الشكاوى من أكثر من ٨٠ مصدراً مختلفاً لا علاقة لها ببعضها البعض، تضم جماعات وأفراداً من ثلاثة بلدان مختلفة ومن العديد من المنظمات التي تقصص بينها مئات الكولومترات. ولذلك فمن المستبعد أن كل من تحدثوا إلينا قد شهدوا زوراً بطريقة تلقائية وفي نفس الوقت بطريقة متسقة على هذا النحو. أظن يكن من الصواب أن نسجل بواجب قلقهم في إطار من السرية وأن نقدمها إلى الأمم المتحدة للتحقيق فيها؟

نعم، ربما كان ذلك صواباً، ولكنه لم يقابل بالترحاب. فقد وجدنا أن تقريرنا رفض لعدة أسباب زائفة ليس لها نصيب من الصحة. فقد أنهمنا مثلاً بتقديم «بضعة أمثلة غامضة وقديمة العهد» وحسب - وهذا وصف بعيد عن الإنصاف للوثائق التي تدعم المزاعم المطروحة، وأنهمنا أيضاً بالاعتماد على روايات «أطراف ثالثة» - والحقيقة أننا تحدثنا مع الضحايا بل والمشتبه فيهم، كما أنهمنا بإدراج مرفقات لا علاقة لها بالقضية مثل «الحوادث المتعلقة بالحرب»، و«دعارة الكبار»، و«الأهالي والنازحين الداخليين»، و«الأسماء المستعارة»، و«الحروف الأولى»، إلخ - والحقيقة أن هذه المعلومات متى أدرجت كانت تدرج في صورة محددة وواضحة، كما أنهمنا بأننا خلصنا إلى أن الانتهاك «واسع النطاق» - والحقيقة أننا حرصنا على عدم إصدار مثل هذا الحكم (ههما كان له ما يبرره) في تقرير التقييم. وقد ردت الأمم المتحدة بمجموعة متناثرة من الأمثلة ودراسات الحالة للإشارة إلى أنه لا يمكن إثبات أي شيء. ويبدو أن القاصم المشترك في هذه الحالات هو أنها «استنتاجات تنفي القاعدة، أي أنها حالات متطرفة أو هامشية لا تتناول صلب التقرير. فعلاً توحي الأمم المتحدة بأن الفتيات اللاتي لم يبلغن سن الرشد في تقريرنا هن في الحقيقة نساء بالغات (ولكنها لا تشير صراحة إلى أن ٤٠ فتاة أقل من الثامنة عشرة

الإنسانية، فالضحايا كانوا يحتاجون إلى التحقيق بصورة محايدة في بؤات قتلهم، والأول أصبحوا مستحقين لمراجعة مستقلة لأوجه الضغط الإداري التي يبدو أنها أدت إلى هذه الموزلة. وإذا أنشئت هذه الهيئة فستجد أمامها العديد مما يحتاج إلى المراجعة، ومن الممكن أن تبدأ بداية طيبة بفحص المعلومات التي تم تداولها خلال الأشهر الماضية والتي اتضح أنها معلومات مضللة، ويقعد جلسة عادلة تعرضها لجميع الجوانب المعنية.

إن التسلؤات المشروعة التي طرحتها الدراسة حول معاملة العاملين في مجال الموزونات الإنسانية (وهي من نوعية التسلؤات التي تطرح عادة بشأن الحكومات والمؤسسات) ترفضها الأمم المتحدة التي تؤمن بأننا نطوؤ ظلماً وعدواناً سمة ومصداقية، فالعاملين في وهي المنظمات غير الحكومية. وفي رأيي أن هذا الموقف في ذاته هو ما يشوؤ صورة مجتمع الوكالات الإنسانية؛ لأنه يوحي بأن الإحساس بجرح كرامة هؤلاء العاملين أهم من حرمة جسد الطفل. ولا شك أن هذه الصورة تسيء إلى العاملين في قطاع الوكالات الإنسانية الذين يحاولون التعامل بنزاهة مع هذه المشكلة، وتجعل دورهم على أرض الواقع أصعب من ذي قبل.

أسميتنا نالنيك

هذه المقالة تفسر عن رأي الكاتب وحده، ولا تشب أي آراء وأردة فيما لا ينشر ولا في غيره.

١ انظر تقرير الأمم العام حول أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للصوت، التحقيق في الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل العاملين في مجال الموزونات في غرب أفريقيا، رقم الوثيقة للأمم المتحدة 465/457، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: http://www.un.org/Depts/osa/reports/a57_465.htm

٢ شاركت في الدراسة الأسفلية بوسني أحد الممارين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولم نشر هذه الدراسة الأسفلية مطلقاً، ولكن يمكن الاطلاع على ملخص رسمي لها معد لإدارة المفوضية. وهذه النتائج والتمثيل التي على الموقع التالي: www.unhcr.org/refugees/465/457.htm [465/PARTNERS](http://home.open-dc.net/~d3c3d89446/465/PARTNERS) ونشر هذه المقالة إلى الدراسة في موزونها أكاديمية بتهبرات مختلفة، و«الدراسة الأسفلية» أو «التمثيل» أو تقرير «مخبري» أفريقيا، أو الدراسة.

تبين وجود اتجاه يبعث على القلق الشديد في واقع الحال. فالفضائح الجديدة في مخيمات اللاجئين في كينيا وزيمبابوي ونيبال وزامبيا، إلخ، تؤكد الافتراض القائل بأن المشكلة ذات أبعاد عالمية. وخلاصة القول إنني أعتقد أن تقرير الأمم المتحدة ليس إلا محاولة لتجميل الوجه والاستهانة بعقوق الضحايا.

إن ما الذي يمكن أن يقعله الضحايا الآن؟ يبدو أنه ليس أمامهم إلا التقليل، فالنظم القضائية المنهكة في تلك البلدان التي مزقتها الحرب توجد حالة من الحصانة بحكم الواقع، يستفيد منها الأفراد لنقادي التمرض لإقامة الدعوى الجنائية ضدهم، كما يستفيد منها أصحاب الأعمال في الإفلات من الدعاوى القضائية الخاصة بالإهمال. كما يبدو أن الأمم المتحدة والعاملين بها يتمتعون بحصانة دبلوماسية، ويقدر كبير من الحماية ضد المسائلة عن أفعالهم.

كما نجد أن الصور الأخرى للمعاملة، التي تعتبر عادية في أي ديمقراطية سليمة، غائبة في هذا السياق. ومن المؤكد أن المنظمات الحكومية، أي المؤلفات من مجموعة من الحكومات والتي تولوها الجماهير لتمثيلها من تقديم خدمة عامة والتي يديرها سياسيون معينون، يجب إخضاعها لنفس المتابعة والفحص كما يحدث للحكومات الوطنية، ليس كذلك؟ كما أن الجهاز الإداري للأمم المتحدة يعمل فيما يشبه الشرطة الدولية، بعيداً عن التحري والتفتيش من جانب السياسيين المعارضين. وأعضاء المجالس الثنائية الساخطين، والجماهير الناضجة المستاءة، وجماعات الضغط العالمية الصوت، والتقاد المعتدين، والأمموات السياسية الساخرة، والتحقيقات العامة، والمصحافة الصفراء التي لا يهدأ لها بال، ويبدو أن المجتمع الدبلوماسي ومجتمع الوكالات غير الحكومية الصحيح، بالأمم المتحدة، الذي كان قد انتقل في مرحلة ما إلى تبادل الاتهامات اللاذعة وراء الأبواب المغلقة، اضطر الآن إلى التزام الصمت التام تقريباً في الوقت الذي كان ينبغي فيه أن يتحدث باسم الضحايا.

ومنذ البداية وحتى اليوم، فإن هذه القضية تملط الضوء على الحاجة الماسة إلى وجود آلية مستقلة للمحاسبة في مجال الجهود

الحصول على الموزونات هو الصورة الوحيدة التي تعتبر انتهاكاً لاتفاقية حقوق الطفل، كما لم يتم تعمية البلدان لتطبيق سلبية إلا في حالتين فقط (على الرغم من الحاجة الماسة إلى إجراء تحقيق شامل في حالة ليبيريا التي يقال إن مخيمات اللاجئين فيها، كما في مخيمات اللاجئين في غينيا، تشهد أشد الأنماط المزمعة والراسخة لهذا النوع من الانتهاكات). كما يمكن إثارة بعض التساؤلات المتعلقة بالعناصر البحثية في التحقيق نفسه: فهل توافرت له الخبرات المتخصصة والمنهج المتخصص للتحقق من الحالات المذكورة؟ وهل توافر للمفوضية الاستقلال الكامل للشروع في هذا التحقيق؟

وعلى الرغم من هذه القيود، يبدو أن الأمم المتحدة واجهتها ٤٢ حالة جديدة من المزامع، وأنها استخلصت منها عشر حالات فقط، «يمكن إثباتها»، ويلاحظ أن الأمم المتحدة عندما تمل في بيئة يتيب فيها القانون تستطيع أن تحقق نجاحاً أكبر مما يتسنى لتحقيقه الشرطة البريطانية التي تقرر أن حالة واحدة فقط من كل عشر حالات اغتصاب يتم الإبلاغ عنها، وأن بارعاً واحداً فقط من كل سبعة بلاغات ينتهي إلى تحريك الدعوى القضائية فعلاً. كما تلاحظ الأمم المتحدة أن الظروف «موثقة» للاستغلال، مع أن الحالات التي تعرضها هي نفسها أمثلة سافرة تدعو للانزعاج. كما تطرح الأمم المتحدة توصيات موسعة، يمكن القول بأنها غير مبررة بالقياس إلى محاولتها تصوير المشكلة على أنها مشكلة محدودة.

ولذلك أود أن أخلص إلى أن التقرير الأصلي لم يأخذ حقه وأن الشكاوى المثارة فيه لم يحقق فيها كما ينبغي، وأن محتوى التقرير تعرض لتشويه فادح في رأيي، وأن الأمم المتحدة لم تتيب ولم تدحضه في معظم ما قالت. إذ إن مساحة المعلومات التي كشفت على غير انتظار على هامش دراستنا الاجتماعية الموسومة تبين على الأقل وجود نمط سلوكي بارز ومعتكر، ينبغي الإقرار بوجوده والتعامل معه، لا التهورن من شأنه.

كما أن النتائج التي انتهت إليها الأمم المتحدة نفسها لا تكفي في رأيي لإقامة الحجة في أبسط صورها. فالخمسلة الإجمالية للحالات في كلا التقريرين (٦٧ + ٤٢) إنما

تحديث

لماذا عادوا؟ العودة الجماعية إلى أفغانستان من باكستان وإيران

بقلم: بيتر مارسدن



عائدين أصابع
يتطلون لشربها على
نفس الأمانهم. مركز
توزيع اللاجئين في
ولي شرطي كابل

على مدى فصلي الربيع والصيف في عام ٢٠٠٢ أفادت الأنباء بأن أفغانستان استقبلت ١.٨ مليون شخص من اللاجئين المأدبين من باكستان وإيران، وأعتبر كثير من الحكومات الغربية، التي ترتقب بشغف رجوع الجموع الأفغانية المقيمة لديها إلى ديارها، أن هذه العودة تصويت جماعي بالثقة في الحكومة الأفغانية الجديدة التي شكلت في أعقاب التدخل العسكري الذي ترعته الولايات المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

ولكن يتضح من دراسة أجرتها أخيراً وحدة البحوث والتقييم الخاصة بأفغانستان، التي تتخذ من كابول مقراً لها، أن أسباب العودة أكثر تعقيداً من ذلك، وأن اللاجئين عادوا لهجودوا أنفسهم وسط أوضاع لا تكاد تفي باحتياجات المعيشة الأساسية.

وكان الأفغان قد سعوا إلى البحث عن ملاذ لهم في باكستان وإيران منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين بسبب التدخل العسكري السوفيتي. كما دفعتهم حشودهم مرة تلو المرة طوال التسعينيات نتيجة لقتال بين فصائل المجاهدين، واستيلاء طالبان على مدينة بعد الأخرى، والقبود التي فرضتها طالبان على الشعب الأفغاني، وأثار فترة الجفاف التي استمرت من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١. كذلك ظهرت بعض موجات العودة، خصوصاً في عام ١٩٩٢، عندما رجع حوالي مليون أفغاني من باكستان وإيراناً بانتهاء الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي عقب انهيار الحكومة التي كان يساندها السوفيت.

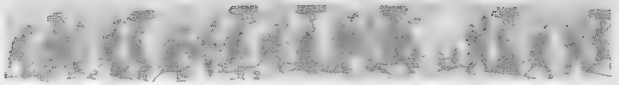
وقد مارست إيران ضغوطاً مطردة على الأفغان لإجبارهم على العودة لأن اتفاق الإرجاع الطوعي على مدى ثلاث سنوات، الذي تم التفاوض عليه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والصخرة الأفغانية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، فشل في تأمين عودة ما يزيد قليلاً على ١٠٠ ألف شخص من مجموع اللاجئين الأفغان الموجودين بإيران، وعددهم ٢.٨ مليون. وأخذ هذا الضغط بدوره السحب التدريجي لاستحقاقات اللاجئين من الخدمات الصحية والتعليمية، ومن القوانين لفرض عقوبات على أصحاب الأعمال الإيرانية الذين يشكلون أفغاناً. كما أشادت الشرطة الإيرانية جواً من الخوف بالقبض التصفني على

الأفغان وترحيلهم وباستخدام المعتقلات. وزاد من تعقد تلك الضغوط في العام الحالي وجود حملة إعلامية متواصلة تصعب الأفغان بأن الفرصة سانحة للعودة إلى أفغانستان، وتشيرهم بتوفير النقل المجاني إلى المناطق التي تقع بها ديارهم وبأن الأمم المتحدة ستكون هناك لمساعدتهم على العودة. ولذلك يتعرض المأدبون للصدمة عندما يصلون إلى أفغانستان ليجدوا أن مفوضية شؤون اللاجئين لا تقدم سوى مساهمة في تكاليف السفر لا تغطي التكلفة الإجمالية، وأن الأمم المتحدة لم تخصص الموارد الكافية لتقديم المساعدات إلا لشرعية محدودة من المأدبين. وأن هذه الموعنة نفسها محدودة النطاق. كما كان للعمل الإعلامي التي تنظمها الحكومة الإيرانية أثر في إكراه التحيز الكامن في نفوس الشعب الإيراني من قديم. الأمر الذي زاد من تعرض الأفغان للإساءات اللفظية والبدنية.

وقد حصلت باكستان من المجتمع الدولي على معونات تفوق إلى حد كبير ما قدم لإيران. لكن تسامحها مع اللاجئين تراجع في منتصف التسعينيات بعد توقف دعم الجهات المانحة المعونات الفنية. فنوقمت الخدمات الأساسية إلى اللاجئين تلاماً في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥. ثم حدث انقلاب كبير في الدعم المقدم للاجئين في مطلع عام ٢٠٠١ عقب تدفق مزيد من اللاجئين بأعداد ضخمة إلى باكستان، التي وضعت حكومتها شروطاً شديدة التصبر على القادمين الجدد منذ ذلك الحين فصاعداً. وكان ذلك كله، إلى جانب زرايد تحرش الشرطة وإغلاق أحد مخيمات اللاجئين الرئيسية، يعني إرسال رسالة قوية تنيد أن الأفغان يجب ألا يعتبروا أن مستقبلهم في باكستان سيظل. وعندما أبرم اتفاق إعادة اللاجئين مع مفوضية شؤون

اللاجئين وحكومة أفغانستان لتقديم المعونات إلى ما يصل إلى ٤٠٠ ألف عائد بدءاً من مارس/آذار ٢٠٠٢ فصاعداً. أغلقت باكستان الباب بجزء أمام القادمين الجدد. وزاد من تعقيد هذا التغير في الأجواء اتخاذ الشرطة الباكستانية إجراءات منسقة لتقليل أعداد اللاجئين الأفغان في المدن الباكستانية بدرجة كبيرة. مع ترك المقيمين في المخيمات للتعامل معهم لاحقاً. كما شجعت الأنشطة الإعلامية لمؤتمر العوات الماسة الذي عقد في طوكيو في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ اللاجئين على العودة، إذ أعطى المؤتمر انطباعاً واضحاً بأن قرار كبيراً من التمويل سيوجه إلى إعادة إعمار أفغانستان. وأن فرص العمل ستصبح متوافرة. لكن الواقع كان أدنى من مستوى التوقعات. فقد عاد ١.٥ مليون شخص من باكستان بينما عاد أقل من ٢٠٠ ألف من إيران، الأمر الذي يعكس مدى سهولة عودة اللاجئين من باكستان بالمقارنة بإيران. ويبدو أن حوالي نصف مليون شخص عادوا فوراً من باكستان بعد الحصول على إمدادات الموعنة. ولذلك يجب التعامل مع أعداد المأدبين بشيء من الحذر.

إلى الدراسة التي أجرتها وحدة البحوث والتقييم المعنية بأفغانستان تثير التساؤل حول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهل يرضي تقديم إمدادات الموعنة ومشروع على برنامج العودة قبل الأوان؟ ومن هنا نهم لماذا تعمل المفوضية الآن على اتخاذ خطوات لضمان اقرب مستوى توقعات من يتكرونها في العودة في العام المقبل إلى مستويات أكثر واقعية بشأن ما سيحدثه عند عودتهم إلى أفغانستان.



بأفغانستان.

عنوان البريد الإلكتروني:
peter.marsden@refugeecouncil.org.uk
الموقع على الإنترنت:
www.bsag.org.uk

١. **وحدة البحوث والتقييم المعنية بأفغانستان**
مؤسسة بحثية مستقلة تجري البحوث والتحليلات الاستكشافية وتشارك فيها، بغرض إغناء عملية صنع السياسات، وتخصيص مستويات المساعدة، وزيادة تأثير برامج المبادرات الإنسانية وبرامج التنمية في أفغانستان. ومن المصادر الأساسية في رسالة الوحدة الاعتقاد بأن جهودها يجب أن تعبر هلاً من حياة الأطفال. وتعتبر هذه الوحدة المركز البحثي الوحيد في مجال المبادرات الإنسانية والتنمية الذي يجمع طوره في أفغانستان. الأمر الذي يسمح للوحدة بإجراء بحث فريد، وبصياغة تكامل الشائع التي تتوصل إليها مع عملية التطوير الجاري على أرض الواقع.

الإصدارات الحديثة للوحدة:

- التماثل مع كسب الوزن في أفغانستان، بقلم آدم بين وسو لاوتي
- التفسير الاستراتيجي في أفغانستان، بقلم ميكولاس ستوكوي
- من الألف إلى الياء في حقل المعونات في أفغانستان: دليل مرشد لجهات الممولة وإدارتها ومعالجتها
- نظام الصحة العامة في أفغانستان: القضايا الجارية
- بقلم روبالد وادمان وروميرا خنيف
- مراجعة الإطار الاستراتيجي لأفغانستان، بقلم مارك دافوك ونيترشيا غوساني وميكولاس ليدو.

يمكن الحصول على كراشه المنشورات إلكترونياً من الموقع الإلكتروني: www.aheu.org.pk ويمكن الحصول على نسخ المجلات منها برسالة إلكترونية بالبريد الإلكتروني على العنوان: aeu@org.pk أو بالاتصال بمكتب الهاتف في إسلام آباد:
هاتفون: ٩١٢ (٠٥١) ٢٧٧٠٠٠٠
فاكس: ٩١٢ (٠٥١) ٢٨٧٠٠٠٠

تمويل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

نيروبي ٢٠٠٧/٢/١٢ (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة)

تلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمهيدات بالوصول على مبلغ قياسية في عام ٢٠٠٦ مقدارها ٣١٧ مليون دولار، أي ما يصل إلى ثلث احتياجاتها الإجمالية المتوقعة لهذا العام.

وقال مكتب رئيس المفوضية يوم الثلاثاء إن التمهيدات التي جاءت ردّاً على المناشدة الدوالية التي طرحها المفوضية لعام ٢٠٠٣ تعتبر «إشارة مبكرة طيبة» على تقديم الجهات المانحة للدعم للمفوضية.

وقالت إن هيلم بليفيد، مديرة الإعلام والاتصالات بالمفوضية «إن هذه التمهيدات المبدئية تفوق أي تمهيدات مضت، وتسمح

عموماً بقدر كبير من المرونة، وهذه إشارة إلى أن الجهات المانحة اهتمت بدعوتها لتقديم تمهيدات مبكرة مع تخفيض الاعتمادات الموجهة لمناطق معينة».

وعلى الرغم من التمهيدات الخاصة بالمعالم المقبل فقد أضاف رئيس المفوضية رود لابرز أن المفوضية ما زالت تواجه عجزاً قدره ٢٥ مليون دولار تقريباً هذا العام. وقال «إن الحاجة ماسة لتدبير هذه المبالغ».

وقالت المفوضية إن أفريقيا تعتبر أكثر المناطق احتياجاً في عام ٢٠٠٧، حيث تحتاج إلى مبلغ إجمالي قدره ٣٢٥ مليون دولار، وأضافت أن احتياجات شرقي أفريقيا والقرن الأفريقي تبلغ ١١٢,٨ مليون دولار، واحتياجات شرقي أفريقيا تبلغ ٨٤,٨ مليون دولار، واحتياجات منطقة البحيرات العظمى ٨٢,٥ مليون دولار، واحتياجات جنوبي أفريقيا ٢٨ مليون دولار.

الفلپينيون النازحون بسبب الحرب على الإرهاب

لقت المشروع الدولي للنازحين الداخليين الانتباه لمحنة النازحين في عام ٢٠٠٧ بسبب العمليات العسكرية الأمريكية-الفلپينية ضد المتمردين المسلمين في جزيرة ميدانوا الواقعة جنوبي الفلبين. وسلمت المشروع الضوء على ضرورة توفير قدر أكبر من المعونات لإعادة بناء المساكن وتوفير سبل كسب الرزق في منطقة مزقتها الصراعات. الرقبة والدينية على مدى ثلاثة عقود.

فقد أضرب الآلاف من القرويين، وخصوصاً النساء والأطفال، من العمليات العسكرية في جزيرتي باسيلان وجولو ضد جماعة أبو سياف، وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي أبرم في أغسطس/آب من ٢٠٠١ بين الحكومة وجماعة تحرير مورو الإسلامية أدى إلى عودة حوالي مليون شخص كانوا قد نزحوا فيما مضى، فلا يزال عشرات الآلاف نازحين بسبب المخاوف الأمنية وعدم وجود الدعم اللازم لإعادة بناء بيوتهم.

ويلاحظ أن النازحين، أو حالات الإخلاء، كما يشار إليهم دائماً في الفلبين، يفرون من بيوتهم أساساً أثناء اللجوء في مرسى التيران المتباعدة، أو خضية اتهامهم بتماصرة جبهة تحرير مورو الإسلامية أو جماعة أبو سياف.

كما فر الكثيرون بسبب استعانة الزراعة في المناطق المزروعة بالأنعام الكثيفة. وأدى التصفد الحكومي العشوائي لمناطق المتمردين إلى إشاعة الخوف على نطاق واسع.

ويواجه النازحون والمعدون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يركبها الجيش والمتمردون. فقد لاحظ المراقبون الدوليون أن الجيش الفلبيني مسؤول عن اختفاء المتعاطفين مع جماعة أبو سياف واقتياد بعضهم بصورة تصفية وإحراق منازلهم. وبخشي وقوع مزيد من النزوح مع تركيز الولايات المتحدة والجيش الفلبيني على جماعة أبو سياف، وي طرح مراقبون كثيرون تساؤلات عن الصلات المزعومة بين تنظيم القاعدة وجماعة أبو سياف التي تستخدم تبريراً للدولان. قائلين إن جماعة أبو سياف - التي اشتهرت بعمليات الاختطاف لطلب فدية، وإبعاد الرهائن بقطع رؤوسهم - جماعة محلية من قطاع الطرق. ليس لها أهداف سياسية محددة.

ونظراً لطول الإقامة في مراكز الإخلاء المكسدة التي لا يوجد بها ما يكفي من الخدمات الصحية والصرف الصحي، يتعرض أطفال النازحين الداخليين للإصابة بالحصبة والكوليرا والاضطرابات المعوية ومتاعب الجزء العلوي (الخارجي) من الجهاز التنفسي. وقد أهدت الأنباء أن ثلث الأطفال الموجودين في أكثر الأماكن المضارة في ميدانوا مصابون بسوء التغذية. وعلى الرغم من تقديم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للمعونات، فلم تبذل الحكومة الفلبينية إلا جهوداً محدودة لجلب المساعدات الخارجية. فرفضت المروض المقدمة من الجهات المانحة لتوفير المعونات المباشرة لأنها تقضل تخصيص الموارد من خلال مؤسسات الدولة.

يمكن الرجوع إلى تقارير المشروع الدولي للنازحين الداخليين بخصوص الفلبين على الموقع الإلكتروني:

www.db.ndpprojector.org
g/Sites/dpsurvey.nsf/(v)Philippines
ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمديري كوك هالاند: ٩١٠ (٠٢٢) ٢٧٩٩
البريد الإلكتروني: fredrik.krok@nrc.ch

UNHCR
The UN Refugee Agency

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين



جهود مفوضية شؤون اللاجئين لتقييم برامج اللاجئين في أفريقيا وإجراء البحوث حولها

هذه صفحة تنشر بصورة دورية لتقديم الأخبار وموضوعات الحوار التي تمدنا بها وحدة تحليل السياسات والتقييم وسنقوم بنشرها تباعاً في «نشرة الهجرة القسرية، لمزيد من المعلومات أو لإرسال مقترحات حول هذا الباب الثابت يرجى الاتصال بجيف كريسيب Jeff Crisp رئيس وحدة تحليل السياسات والتقييم على العنوان: CRISP@unhcr.ch

الصادرة حديثاً عن أفريقيا في هذه السلسلة:

- فصل المقاتلين السابقين عن اللاجئين في زونغو بجمهورية الكونغو الديمقراطية: قوات حفظ السلام وسلم الضيافات، لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (ل. يو. أغسطن/٢٠٠٢).
- المجتمعات الريفية واللاجئين عبر الحدود: حركات السكان في أراضي الصومال وشرقى إثيوبيا ١٩٨٨-٢٠٠٠ (ج. أمبروزو، أغسطن/٢٠٠٢).
- تغيير الأولويات في مجال حماية اللاجئين: إعادة الروانديين من تنزانيا (ب. ويتكر، فبراير/شباط ٢٠٠٢).
- اللاجئون في غانا: العيش بدون المعونات الإنسانية (س. ديك، فبراير/شباط ٢٠٠٢).
- تنقل السكان وقضايا الأراضي والسيادة في تنزانيا بعد الحقبة الاستعمارية (س. فون هوينين، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١).
- حذار من العودة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمعونات الإنسانية وعملية التتمية (ج. كريسيب، مايو/أيار ٢٠٠١).
- القضايا الإنسانية في صراع بيافرا (ن. غونز، أبريل/نيسان ٢٠٠١).
- أوابط حيوية في الأمن الاجتماعي: اللاجئون الصوماليون في مينيما دالاب، كينيا (سي. هورست، أبريل/نيسان ٢٠٠١).
- المآزق الإنسانية: إضفاء الطابع العابر للحدود الوطنية على الممارسات الحكومية في المناطق التي يظفنها اللاجئون في تنزانيا (ل. لاندوا، أبريل/نيسان ٢٠٠١).
- المساعدة للاجئين والحماية في الريف الأفريقي: العمل على تحقيق أغراض متوافقة أو متعارضة (أ. بيكول، مارس/آذار ٢٠٠١).

البرنامج (ج. بيتوتشي وأ. جمال، مايو/أيار ٢٠٠٢).

- التعامل مع أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: اللاجئون في غانا (س. ديك، يوليو/تموز ٢٠٠٢).
- التعامل مع أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: اللاجئون في ساحل العاج (ت. كولمان، يوليو/تموز ٢٠٠٢).
- تقييم قائم على آراء المستفيدين من برنامج مفوضية شؤون اللاجئين في غينيا، غرب أفريقيا (ت. كايروز، يناير/كانون الثاني ٢٠٠١).

- الموقف الطارئ في السودان/إريتريا: مايو/أيار-يوليو/تموز ٢٠٠٠: تقييم استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أ. جمال، فبراير/شباط ٢٠٠١).
- برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاص بالتأجيل الداخليين في أنغولا (أ. جمال وأ. سنج، مايو/أيار ٢٠٠١).
- الدروس المستفادة من تنفيذ مجموعة البرامج الأمنية في تنزانيا (ج. كريسيب، مايو/أيار ٢٠٠١).
- لدروس المستفادة من تجربة ليبيريا: تقرير ورشة العمل الإقليمية في منروfia، ليبيريا، ٢٦-٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠١ (ج. كريسيب، مايو/أيار ٢٠٠١).
- تقييم سياسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاصة باللاجئين في المناطق الحضرية: دراسة حالة عن القاهرة (س. سيبريل، يونيو/حزيران ٢٠٠١).
- تقييم مشروع حطب الوقود في داداب، كينيا (مشاورات CASA، يونيو/حزيران ٢٠٠١).
- المعايير الدنيا والاحتياجات الأساسية في أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: مراجعة برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كاكوما، كينيا (أ. جمال، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠).

سلسلة أوراق عمل عن القضايا الجديدة في البحوث المعنية باللاجئين

تغطي هذه السلسلة التي تصدرها وحدة التقييم وتحليل السياسات مجموعة واسعة من الموضوعات، وتعرض الآراء المختلفة للعلماء بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمحميين والمختبرين في مجال المعونات الإنسانية والأكاديميين. ومن الأوراق

تستضيف القارة الأفريقية ثاني أكبر تجمع للاجئين

يدخل في اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعددهم ٣.٢ مليون لاجئ، وتعتبر من مناطق العمل الرئيسية للمفوضية. ولذلك بدأت وحدة التقييم وتحليل السياسات في إجراء عدد من المشروعات التي تتناول التأجيل في أفريقيا. وفيما يلي تفاصيل بعض التقييمات الصادرة في الآونة الأخيرة وغيرها من التقارير المتعلقة باللاجئين في أفريقيا. واتفقاً مع سياسة المفوضية لتحقيق الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات التقييم، فإن كل هذه الوثائق متاحة للاطلاع العام ويمكن الرجوع إليها على الموقع: www.unhcr.ch/EPAU

تقارير التقييم

منذ عام ٢٠٠٠ أصدرت وحدة التقييم وتحليل السياسات ١١ تقرير تقييم، لمس بصورة مباشرة مسألة النزوح القسري في أفريقيا، ويركز عدد منها على أوضاع اللجوء الممتدة زمنياً طويلاً، كما تغطي عدة موضوعات أخرى مثل العنف الجنسي والتأجيل الداخليين والأمن.

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتأجيل في أنغولا: مراجعة استمرار





NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

"NRC is an independent humanitarian organization.
Our task is to enhance international protection of refugees
and internally displaced people, and to offer humanitarian assistance."



أنغولا: مواجهة تحديات السلام

الدولي على رصد عملية العودة عن كذب.

وجدير بالذكر أن الكثيرين من النازحين الداخليين يعيشون في أجزاء أخرى من أنغولا لفترات طويلة، فيميل بعضهم إلى الاستقرار فيها بدلاً من العودة إلى ديارهم الأصلية، وهذا حق منصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

ومنذ عام ١٩٩٥، ظل المجلس الترويجي لللاجئين يعمل في شمالي أنغولا لمساعدة اللاجئين الأنغوليين على العودة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد لوحظ أن مساحة العودة انكمشت في السنوات الأخيرة، ولكن من المتوقع أن يرتفع عدد العائدين خلال الشهور المقبلة. وجدير بالذكر أيضاً أن المجلس الترويجي لللاجئين يخطط لعملية العودة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات المحلية.

لمزيد من المعلومات عن جهود المجلس الترويجي لللاجئين في أنغولا، يمكنكم الاتصال بمتنسق برنامج أنغولا ماريت سورهايم.
عنوان البريد الإلكتروني:
marit.sorheim@nrc.no

١ انظر مقالة كاتيا كابلو، ص ٣١.

الآن إلى بضعة عقود. وقد أخذ المجلس الترويجي لللاجئين على عاتقه مسؤولية الإشراف على عملية العودة في ثلاث بلدات في مقاطعة هويلا. وكانت الحكومة قد أشارت أول الأمر إلى أن جميع النازحين يجب أن يعودوا في موعد أقصاه ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، لكن هذا الموعد النهائي، تأجل الآن حتى نهاية عام ٢٠٠٢. وهذا البرنامج الزمني ليس واقعياً، ولذلك يعمل المجلس الترويجي لللاجئين لضمان العودة الطوعية في إطار من الأمن والكرامة.

ولا تزال الأوضاع الأمنية في مناطق العودة حشة، خصوصاً في الجزء الجنوبي من أنغولا، بسبب وجود الألغام الأرضية بها. ولذلك فمن الضروري أن تتكامل عملية إزالة الألغام وإعادة بناء البنية الأساسية والإعمار مع عملية العودة. وتعتبر أنغولا واحدة من البلدان الأفريقية القليلة التي صاغت لنفسها الحد الأدنى من المعايير الخاصة بالعودة والتنمية، على غرار المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة بخصوص النزوح الداخلي. لكن الحكومة الأنغولية لم تحسن تنفيذ هذه المبادئ؛ فهناك نماذج توضح أن البعض أجبروا على العودة رغماً عنهم، وهو ما يعتبر أمراً محظوراً طبقاً للقانون الدولي وطبقاً للحد الأدنى من المعايير التي وضعتها أنغولا نفسها. لذلك فمن المهم جداً أن يعمل المجلس الترويجي لللاجئين وبقية المجتمع

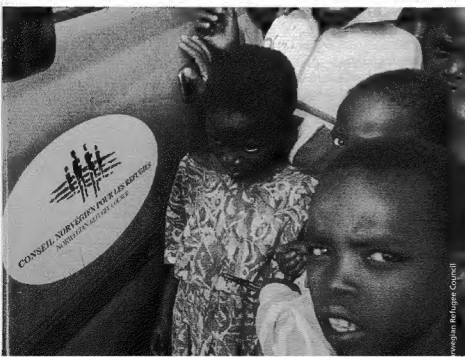
كشف توقيع اتفاق السلام بين يونيتا (الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا) والحكومة الأنغولية في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ عن تحديات إنسانية هائلة في المناطق التي كانت يونيتا تحكمها فيما مضى. ولذلك أعطى المجلس الترويجي لللاجئين أولوية كبرى لجهود في هذا الصدد، لكن الموقف التمولي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة في أنغولا ما زال حرجاً.

فبعد ٢٦ عاماً من الحرب الأهلية، أصبحت الأراضي الإنسانية في أنغولا في حال يرثى لها: فهناك مليونان يحتاجون إلى المعونات الإنسانية يوماً بيوم، وكثيرون منهم يعيشون في المناطق التي كانت يونيتا تسيطر عليها فيما مضى. وقبل توقيع اتفاق السلام، لم تكن أمام المنظمات الإنسانية أي فرصة للوصول إلى هذه المناطق.

ويعتبر المجلس الترويجي لللاجئين إحدى المنظمات غير الحكومية التي بذلت جهوداً إضافية لمساعدة السكان في تلك المناطق، فقد وسع المجلس من نطاق أنشطته ليصل بها إلى المناطق النائية في مقاطعة كواندو كوفانغو في جنوب شرقي أنغولا، حيث يتم توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية، بما في ذلك الأدوات والتقنيات الزراعية، على النازحين الداخليين وأسر جنود يونيتا السابقين بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي.

وجدير بالذكر أن ما لا يزيد عن خمسة آلاف من جنود يونيتا السابقين، وعددهم ٨٠ ألفاً، هم الحقا بالجيش الأنغولي؛ ولذلك فمن الضروري إعطاء هؤلاء الجنود السابقين بعيداً عن حمل السلاح مرة ثانية، ومن ثم يعتبر مستقبل المعارين السابقين موضوعاً أساسياً في إقامة السلام الدائم.

ونظراً لعدم وجود مصادر إضافية للتمويل اللازمة لمساعدة الناس في المناطق التي تمكنت المنظمات الإنسانية من الوصول إليها في الآونة الأخيرة، فقد أصبح من اللازم على برنامج الغذاء العالمي أن يقوم بتخفيض الحصص المخصصة للنازحين الداخليين الذين يعيشون حالياً في المخيمات، وسوف يظل هؤلاء بحاجة إلى المعونات الإنسانية لفترات طويلة. وهناك أربعة ملايين نازح داخلي في أنغولا، أي ما يصل إلى ثلث العدد الإجمالي للسكان، وقد نزح الكثيرون منهم لمدد تصل



Global IDP PROJECT

ليبيريا: التعلم من الكارثة المحدقة

القراء الذين تنتشر بينهم الأمة إلى حد كبير - برهيه ويخافه. وفي أعقاب الانتخابات تقلبت أغلبية الشعب الليبيري تايلور، بل وتقلته أيضاً كان من نيجيريا والولايات المتحدة التي كانت تكتل له العداوة في السابق. وكانت كلاًهما قد طرحت فكرة الانتخابات على أنها الحل السحري لمشاكل ليبيريا، وكانت لهما مصلحة في أن تبدو كل منهما نصيرة الديمقراطية في ليبيريا - فتجبريا تريد أن تحافظ على وضعها كقوة إقليمية عظمى بعد توليها قيادة قوة لحفظ السلام في التسعينيات. بينما كانت الولايات المتحدة ترغب في أن تتصلب من المسؤولية الأخلاقية عن مستعمراتها السابقة. وواجه تايلور عدداً من المبادرات الدبلوماسية والعسكرية من جانب نيجيريا والأمم المتحدة لاحتوائه، لكنه ألقى منها. وأصبح الشعور بالعداء شديداً لدى الجهات المانعة، ولذلك تقلصت العمليات الإنسانية إلى حد كبير. ومرة أخرى تعمل المديون الأبرياء بكلفة هذه الأوضاع.

ونتيجة لذلك، أصبح في ليبيريا حكومة «شريعة» لا تتسامح مع أي تحد أو انشقاق. ورئيس له أطماع القيمة بساند ووزي المستفيدين المسلمين المازعين على زعزعة استقرار البلدان المجاورة. وقد تدفقت جموع ضخمه من اللاجئين نتيجة لهجمات العنف التي تشدت تارة وتتسمر تارة أخرى فيها بين ليبيريا وسيراليون وغينيا وساحل العاج.

ولمست ليبيريا أول بلد تظهر فيه المواقب المدعومة لإجراء انتخابات وهمية دون التعامل مع أسباب الصراع. فإذا لم يتعلم المجتمع الدولي أنه لا يمكن إيجاد حل سريع للأزمات المعقدة التي تشترط مئات الآلاف وتزعزع استقرار منطقة بأكملها، فلن تكون هذه الأزمة هي الأخيرة من نوعها. وبدون المشاركة الدولية الجبل في محاولة إيجاد حل سياسي دائم، فإن النتيجة المؤسسة والمتوقعة ستكون المزيد من النزوح وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.

كلوديا ماكغولدريك مسؤولة الإعلام

بالمشروع العالمي للنازحين الداخليين

جينييف.

البريد الإلكتروني:

Claudia.mcgoldrick@nrc.ch

يمكن الاطلاع على تقرير المشروع العالمي للنازحين الداخليين عبر البريد الإلكتروني: www.db.idpproject.org أو الموقع الإلكتروني: www.ct.org/Sites/IDPSurvey.nsf/wCountries/Liberia

يمكن الاطلاع على تقرير IRC المسمى: Health Assessment: Internally Displaced Camps in Liberia على الموقع الإلكتروني: <http://intranet.liberiahealthassessmentmp.pdf>

بين المياليشيات العديدة الموالية للحكومة.

وفي عام ٢٠٠٢ انتشر القتال واشتد. ووصل في بعض الأحيان على مقربة من العاصمة منرويا. والآن يعيش أكثر من ١٨٠ ألفاً من الليبيريين النازحين في مخيمات في مختلف أنحاء ليبيريا. وهناك عشرات الآلاف غيرهم ممن يحاولون الحصول على المساعدات من الأقارب والأصدقاء، والظروف عمومًا بائسة. فهناك أعداد مطردة تولد بالمخيمات والمخازن العامة أو تعيش في العراء. بينما قر حوالي ٢٠٠ ألف ليبيري إلى البلدان المجاورة. أما عدد المدنيين المصاعرين داخل مناطق الصراع في شمال ليبيريا وغربها فهو غير معروف على وجه التحديد.

ويتحدث المدنيون القارون عن انتهاكات فادحة ومنهجية لحقوق الإنسان من جانب كل الأطراف. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ أصدرت منظمة المفو الدولية تقريراً مفصلاً عن التجنيد القسري وعمليات الإعدام القوية والقتل التسفي والتعذيب والغصب والاختطاف والاحتجاز، وغالباً ما تؤدي الهجمات إلى استيلاء موجات النهب الجماعية. وقد تكون الوقائع المؤثرة ليست إلا جزءاً صغيراً من الحقيقة. وما خفي كان أعظم. إذ إن الإحساس بعدم الأمن وشيوع أجواء الرعب يجعل الكثير مما يجري في ليبيريا يمر دون أن يطلع عليه أحد.

وتحذر الوكالات الإنسانية أن عدداً كبيراً من النازحين الداخليين بصورة مقلقة يفقدون حياتهم - بسبب الملاريا والإسهال أساساً - مع تزايد سوء الأحوال التي يعيشون فيها. وقد لاحظت لجنة الإنقاذ الدولية في تقرير حديث لها حول الأوضاع الصحية أن «أوضاع النازحين الداخليين، تعد أسوأ كثيراً من أوضاع اللاجئين الليبيريين». ويتمتع التمويل المخصص للبرامج الإنسانية بأنه ضعيف للغاية. الأمر الذي يجبر الوكالات على تقليص الخدمات التي تقدمها إلى النازحين.

هكفي سمح لهذا الكابوس بأن يتكرر إذ انتذر التي كانت تشي بتجدد الأزمة كانت واضعة بما فيه الكفاية. وكان من المفروض أن يعتبر تشارلز تايلور السبب الرئيسي للقلق. فهو يارون العرب المصاب بجنون الظلمة الذي أتى بليبيريا عام ١٩٨٩ في برائن أشد حرب أهلية دموية في غرب أفريقيا منذ محاولة يافرا الانفصال عن نيجيريا. ففي عام ١٩٩٧ فاز تايلور بالتنصيب بالشرعية التي كان يتوق إليها عبر صناديق الاقتراع. ولم يكن عذدنان بحاجة إلى تزوير الانتخابات، فقد كان الشعب - ومعظم أفراد من

بعد مرور خمس سنوات على عقد أول انتخابات في تاريخ أدهم جمهورية أفريقية على مدى عمرها الذي يقد ١٥٠ عاماً، سقطت ليبيريا مرة أخرى في هوة الحرب التي تسببت في حدوث أزمة إنسانية طاحنة وأزمة في مجال حقوق الإنسان ما زالت إلى حد كبير محجوبة عن أعين العالم الخارجي.

وكانت ليبيريا قد نعمت بسنتين من السلام الواهي قبل اندلاع القتال ثانية في نهاية ١٩٩٩ بعد الضربة التي وجهتها حركة المتطرفين السرية المعروفة باسم «الليبيريين المستوحين» من أجل المصالحة والديمقراطية من قواعدها الموجودة في غينيا المجاورة. ونظراً لعدم وجود قيادة محددة، فإن الهدف الوحيد للحركة هو الإطاحة بحكومة الرئيس تشارلز تايلور. ويبدو الصراع حول السيطرة على المناطق النائية بالذهب والماس في المنطقة التي تلتقي فيها حدود ليبيريا وسيراليون وغينيا، الأمر الذي جر الدول الثلاثة إلى طية الصراع. وقمة ادعاءات عسكرية من كل الجوانب يسبب التحقق منها في أغلب الأحيان. وزيد من تعقيد الموقف تلك التقارير التي تتحدث عن القتال الداخلي

«المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخليا» هو مشروع عالمي للترويج للبرامج، تجري إدارته من مكتب جينييف.

الغاملون

مدير المشروع: إليزابيث راسموسن
مسئق لقاعدة البيانات: اندرياس دانيال
المسؤولون الإعلاميون: كريستوف بيل فريدريك كوك، غريتا زيدر، جوهانس ثورك، كاثلين بيتيني، كلوديا ماكغولدريك
التدريب والصحية: بيرون بيرسون
المطبوعات والدعاية: اندرو لوبي
مسؤول الجهات المساهمة: كاثرين مويرت

الجهات المساهمة

كندا: الدنمارك: الترويج السويد (سويدا) سويسرا إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة: مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجمعية الأوروبية (اكر) ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا: مركز المساعدات التابع للكنيسة النرويجية. ومنظمة ورك فيوجن: ومنظمة إنقاذ الأطفال في المملكة المتحدة: وكالات الأمم المتحدة ومساعدين يساهمون بالخاصة.

موقع المشروع على الإنترنت
www.idpproject.org

لاتصالح بنا:

Global IDP Project
Chemin Miste-Duboule 59
CH 1209 Geneva, Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٢٩٩.٠٠٠
فاكس: +٤١ ٢٢ ٢٩٩.٠٠١

البريد الإلكتروني: idpsurvey@nrc.ch

استشراف آفاق جديدة: دور القضاة في حماية اللاجئين في العالم العربي



THE AMERICAN
UNIVERSITY IN CAIRO

Better thinkers. Better futures.

الجامعة الأمريكية بالقاهرة



الاتحاد الدولي للقضاة
المختصين في قوانين اللجوء

Forced Migration and
Refugee Studies Program
برنامج دراسات الهجرة
القسرية واللاجئين

المنظمين بقصد لقاء حضره أكثر من ٧٥ قاضياً ومحامياً من ١٦ بلداً من البلدان العربية الأعضاء في الجامعة العربية، التي يبلغ عددها الإجمالي ٢٢ بلداً. وكان من بين المشاركين ممثلون عن وزارات العدل والخارجية، والهيئات الوطنية المسؤولة عن شؤون اللاجئين، ومفوضي شؤون اللاجئين، وجامعة الدول العربية. وقدم الاتحاد الدولي للقضاة المختصين في قوانين اللجوء أوراقاً أتاحَت الفرصة للقضاة والمحامين لتوسيع معرفتهم بقانون اللاجئين وقضاياهم عموماً، بل وتبادل الخبرات فيما بينهم في هذا الصدد.

وأقر معظم المشاركون بنقص المعلومات الخاصة بأوضاع اللاجئين في بلدانهم أنفسهم، وشعروا بالصدمة عندما علموا بمدى التمييز الذي يواجهه اللاجئون الفلسطينيون في مصر والأردن. وكانت أشد اللحظات المؤثرة في المؤتمر هي اللحظة التي قدم فيها ممثل مقديشو شهادته وشكر فيها كندا وأستراليا والولايات المتحدة على معاملتهم اللاجئين الصوماليين مع مقارنة هذه المعاملة بتجربة هؤلاء اللاجئين في البلدان العربية. وأشار ممثل مقديشو إلى حالة أكثر من ٣٠ من اللاجئين الصوماليين الذين أعيدوا للصومال رغماً عنهم ليقفوا حثفهم فور عودتهم.

ودعت التوصيات الأساسية الصادرة عن الندوة لبلدان الجامعة العربية إلى ما يلي:

- تولي مسؤولياتها الدولية فيما يتعلق بحماية اللاجئين
- توقيع الصكوك الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وتنفيذ التشريعات الوطنية في هذا الصدد
- الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن بروتوكول الدار البيضاء عام ١٩٦٥ لضمان حقوق الفلسطينيين أسوة برعايا البلدان العربية
- الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وتوفير كافة حقوق الإنسان لهؤلاء اللاجئين في البلدان المضيفة إلى أن يتمكنوا من العودة.

وإذا كانت هذه الندوة قد نجحت بصورة لا يمكن إنكارها، فإن تأثيرها الحقيقي لن يظهر إلا إذا نفذت توصياتها. ولذلك يتم التخطيط لعقد ندوة متابعة وجلسات تدريب في الأقطار المختلفة للحفاظ على قوة الدفع التي تمخضت عنها الندوة.

لمزيد من المعلومات، وللإطلاع على قائمة بالمشاركين والأوراق التي أقيمت في الندوة، انظر الموقع الآتي:

www.aucegypt.edu/academic/fmrs

باستثناء قضايَا اللاجئين الفلسطينيين، لا يعرف أحد إلا القليل عن اللاجئين في بلدان الجامعة العربية. والآن، ومع ظهور برامج ومراكز دراسات اللاجئين، بدأ البحث الدؤوب ينشط لسد الفجوة في مجال المعلومات عن النزوح في المنطقة.

قد شهد شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ أول حدث مشجع على المناقشة النقدية لقضايا اللاجئين والتشريعات الخاصة بهم والمواقف المتخذ حيالهم، وهو عقد ندوة للقضاة والمحامين ببلدان الجامعة العربية حول حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، شارك في تنظيمها برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين بالجامعة (www.aucegypt.edu/academic/fmrs). والمركز العربي لاستقلال المهن القضائية والقانونية، والاتحاد الدولي للقضاة المختصين في قوانين اللجوء (www.iarlj.nl).

وجدير بالذكر أن العالم العربي بدأ تدريجياً يستضيف جموع اللاجئين غير الفلسطينيين الذين يفرون من الصراعات والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف. لكن الحكومات العربية لم تتوصل بعد إلى طريقة للتعامل مع احتياجات اللاجئين وحقوقهم، سواء الفلسطينيين أو غير الفلسطينيين. فمعظم الدول العربية ليست طرفاً في اتفاقية ١٩٥١ التي وضعتها الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين، ولا في بروتوكول ١٩٦٧ الملحق بها^١.

ومعظم البلدان العربية لديها ضمانات دستورية تكفل الحق في اللجوء، وكثير منها تتضمن مسألة الحماية من الإرجاع القسري للوطن وأو التسليم. إلا أن الجزائر وجيبوتي والعراق والمغرب والصومال والسودان واليمن هي الدول العربية الوحيدة التي سنت قوانين محلية لتنظيم الإجراءات الخاصة بالبحث في وضع اللاجئين. ويلاحظ أن النصوص المتعلقة باللجوء في القوانين المحلية في لبنان موجودة منذ عام ١٩٦٢، لكن تنفيذها تجدد منذ ١٩٧٥. وباستثناء الجزائر والسودان وسوريا والعراق والمغرب، فإن المكاتب المحلية أو الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتولى القيام بإجراءات بحث وضع اللاجئين نيابة عن الحكومات. وبصفة عامة، فإن اللاجئين في العالم العربي ليست أمامهم الفرصة للوصول إلى المحاكم أو إلى أي آلية أخرى مستقلة للاستئناف ضد هذه الإجراءات أو مراجعتها مراجعة قضائية.

وهي ظل الاضطرابات المرتقبة في المنطقة، فقد قام برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين بالاشتراك مع المؤسستين الأخريين